سلسلة تصدر عن مجلة البيان

كتاب البيان
٧٩

سلسلة الحركة النسوية
في العالم العربي
(٣)

الحركة النسوية

في اليمن

تاريخها.. وواقعها

أنور قاسم الخضري

رئيس مركز الجزيرة العربية للدراسات والبحوث - اليمن

جميع الحقوق محفوظة

الطبعة الأولى

١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م

ح مجلة البيان، ١٤٢٨هـ

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

الخضري، أنور قاسم

الحركة النسوية في اليمن. / أنور قاسم الخضري - الرياض، ١٤٢٨هـ

٢٥٤ ص؛ ١٧X ٢٤سم

ردمك: ٨ - ٢ - ٩٨٣٥ - ٩٩٦٠

١ - المرأة - اليمن ٢ - الجمعيات النسائية ٣ - المرأة في المجتمع

أ - العنوان

ديوي ٣٠١,٤١٢ ١٤٢٨/٨٦٨

رقم الإيداع: ١٤٢٨/٨٦٨

ردمك: ٨ - ٢ - ٩٨٣٥ - ٩٩٦٠

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

﴿ وَلَهُنَّ مِثْلُ الَّذِي عَلَيْهِنَّ بِالْمَعْرُوفِ وَلِلرِّجَالِ عَلَيْهِنَّ دَرَجَةٌ ﴾ [البقرة : ٢٢٨].

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وبعد:

فإن «قضية المرأة» جزء من العقلية «العلمانية»، وآلية من آليات تلك العقلية في تشكيل المجتمع وصياغته بعيداً عن الدين، الأمر الذي جعلها قضية تحتلُّ مكانتها في قائمة الوثائق والاتفاقيات الدولية، وتكشف مستوى الضغوط التي تمارسها الدول الغربية على الدول الإسلامية؛ تارةً تحت غطاء حقوق الإنسان، وتارةً تحت غطاء حقوق المرأة.

و «المرأة اليمنية» كغيرها من نساء المجتمعات الإسلامية المحافظة يتوجه إليها التخطيط في سبيل افتعال أزمة بينها وبين المجتمع، تحت مبدأ مناصرة قضايا المرأة والدفاع عن حقوقها. وذلك المبدأ من حيث كونه شعاراً لا غبار عليه، غير أن مضمونه وتوظيفه والمنهجية التي يتم بها تحقيقه والتعاطي مع محتواه، يبْرز المنهج العلماني في العمل على محاولة الاختراق الفكري والثقافي والحضاري للمجتمع.

وعند التمحيص والرؤية الدقيقة والقراءة المنطقية للواقع الغربي ـ الذي أفرز العديد من النظريات والمناهج الأرضية (الوضعية) ـ فإنه لا ينبغي لأيِّ مسلم أن ينتظر أن تقدِّم هذه النظريات لمجتمعاتنا الإسلامية حلاً أو علاجاً لما اتّسمت به من الفشل في الغرب ذاته[١]؛ على صعيد المرأة، كجنس أو نوع اجتماعي! وعلى

(١) أظهر تقرير أصدرته «لجنة العمل والنساء» الحكومية البريطانية أن فارق الأجور بين النساء والرجال في المملكة المتحدة هو الأسوأ من نوعه مقارنة بالدول الأوروبية الأخرى، وأن النساء العاملات بدوام كامل يتقاضين أجوراً تقل بنسبة (١٧ ٪) عن نظرائهن الرجال، وذلك بعد (٣٠) عاماً من إدخال قوانين المساواة في الأجور بين الجنسين. هذا ليس في بريطانيا فحسب، ففي الولايات المتحدة الأمريكية ـ أو ما يسمى بدولة الحريات ـ يعمل النساء «بنفس معدلات العمل التي يعمل بها الرجال، إلا أنهن يحصلن على (٧٠ ٪) فقط من أجور الرجال عن نفس الوظائف»، ورغم ذلك فإن المرأة الأمريكية «تتكفل بنفقات المنزل والأطفال»! و«لا تحصل =

صعيد الأُسر النمطية واللانمطية (الشاذة)![1] وعلى صعيد المجتمع، فهناك العديد من المشاكل والمظاهر السلبية التي يعاني منها الغرب في ظل هذه النظريات، تتوزع على المجال الأسري والاجتماعي والأخلاقي والاقتصادي والصحي، وهي من الصعوبة بمكان، حيث باتت الصيحات تتعالى للالتفات إلى هذه الأزمات قبل أن تودي بالحضارة الغربية.

ومن المؤسف أن حكوماتنا العربية والإسلامية، وفي إطار تبعيتها الرعناء للغرب، سارعت إلى الاستجابة لكثير من المطالب الخارجية للتغيير، في مجال السياسة والاقتصاد والاجتماع والفكر والقيم! تحت مبررات الضغوط السياسية أو الاقتصادية، أو الحاجة والضرورة للمساعدات والدعومات الأجنبية، مكرِّسة التغلغل الأجنبي في كافة مستويات الإدارة والتخطيط والتنظيم والرقابة والإشراف، بل ووضع القيم وإعداد المناهج ورسم السياسات وصياغة الرؤى لكافة مناحي الحياة!

ولم تعد خصوصية المجتمعات ذات قيمة، فقد وصل وباء التغيير إليها، ببذل جهد مكثف من المعسكر الغربي الذي بات مهيمناً على مقدرات الأمة، ومتحكِّماً في مصيرها من خلال صور الاحتلال والحصار والإرهاب الفكري! ولم يعد للمجتمعات حق في الحفاظ على خصوصيتها؛ حيث فقدت قرارها السياسي ومصدرها الاقتصادي ومرجعيتها الشرعية وكيانها المستقل.

لقد توالت الهجمات الحاقدة لأعداء الإسلام على هذا الدين كأساس مهمٍّ لوحدة المجتمعات الإسلامية وبعثها ونهضتها، وقد تتالى الطعن في صلاحية هذا

= على تعويض عند هجر الزوج لها». هذا ما صرَّحت به أليسا عبدالله - مديرة الشؤون العامة في القنصلية الأمريكية في الظهران بالسعودية، في محاضرة ثقافية لها في منتدى الأحساء النسائي، مؤكدة أن «المرأة السعودية أفضل حالاً من نظيرتها الأمريكية»! وأضافت أن «المرأة الأمريكية تواجه صعوبات بالغة للوصول إلى المراكز التنفيذية والمناصب العليا»! (نقلاً عن موقع «أمان»، بتصرف)، في ٨/ ٥/ ٢٠٠٦م.

(١) هناك اليوم صيحات تتعالى في الغرب مطالبة بإعادة المرأة إلى البيت ومزاولتها دورها الطبيعي في تربية الأجيال ورعاية الأسرة. راجع: كتاب (المرأة بين الفقه والقانون) للدكتور مصطفى السباعي رحمه الله تعالى. وهناك جمعية تعمل باسم (مؤسسة الأم الأمريكية) تطالب - أيضاً - بعودة المرأة إلى البيت.

الدين وحكمة تشريعه، حتى أزيح عن الحكم إلا بقايا من أحكام الأحوال الشخصية وبعض قضايا المجتمع، ورغم قلّتها إلا أنها أعطت حيزاً من فاعلية الإسلام في الحياة الاجتماعية، بالإضافة إلى بعض التقاليد المحافظة والالتزام الذاتي للمجتمعات الإسلامية، فظلت الأسرة المسلمة في شكلها العام مقامة على ضوء من الإسلام وفي إطار حدوده الشرعية، مما صان الأخلاق والسلوكيات إلى حدٍّ كبير من الانهيار التام كما هو حاصل في الغرب.

من هنا حاول الغرب وأذنابُه تصدير المشكلة المتعلقة بالمرأة (الأنثى) إلى مجتمعاتنا، وتصدير الحلِّ معها ـ بزعمهم ـ! محاولين رسم صورة واقع المرأة في مجتمعاتنا الإسلامية على غرار ما كانت عليه في أوروبا النصرانية في عهود الظلام والجهل أو ما يعرف بـ«القرون الوسطى»!

فبدأت حركات تحرر المرأة تجتاح العالم العربي والإسلامي، وبعد عقود من الزمن خابت كل محاولات التغريب والتحرر، وعادت المرأة المسلمة إلى دينها التزاماً وسلوكاً، مما شكّل عامل إزعاج وقلق للغرب، ليأتي دور موجة أخرى من المحاولات التي لا تستهدف هيئة المرأة فحسب، بل تتجاوز ذلك إلى وجودها وكينونتها الخاصة تحت شعارات جديدة على مجتمعاتنا.

غير أن الهجوم الجديد يحمل الطابع القديم نفسه، ويوظف الأساليب ذاتها، ويستهدف نواة المجتمع والمحضن الأول للَبِناته؛ ليعود عليها بالهدم، متخذاً من الطابع العلمي والبحثي والعقلاني غطاء يحجب وراءه نظريات لا تصمد أمام حقائق الواقع، فضلاً عن التاريخ والسنن البشرية والموروث الإنساني وثوابت الشرائع السماوية(١).

وقد أدّى انفتاح اليمن السياسي ووضعها الاقتصادي وتكوينها الثقافي والفكري ذو الأطياف المتعددة، مع الحالة العامة لوضع المرأة: تجهيلاً وحرماناً وظلماً وهضماً وتغييباً عن فاعليتها في الحياة ودورها في تنشئة الجيل؛ أدّى كل ذلك إلى وصول هذه الدعوات الهدّامة وحضورها كحركة ذات تأثير متنامٍ في المجتمع.

---

(١) مما لم ينله التحريف.

فبروز ما يعرف بـ «الحركة النسوية في اليمن» بمظاهرها ونشاطها ورموزها أصبح ملموسا، ولهذا البروز دلالاته وآثاره التي ستترتب عليه في المستقبل.

ومن هنا نشأت فكرة دراسة هذه الظاهرة الحادثة في اليمن، مع تأكيدنا على أن الشعب اليمني لا يزال يتمتع بروح التديّن الإسلامي وطبيعته العربية المحافظة وغيْرته على الأعراض وصيانته الشرف وتفاخره بهذه القيم والسلوك، غير أنه من الضروري تلمّس تلك الظواهر السلبية التي تشكل عاملَ هدمٍ لكيان هذا المجتمع أو زعزعة استقراره وتماسكه كوحدة اجتماعية في الجسد الإسلامي الكبير.

الهدف من الدراسة:

وهدفي من هذه الدراسة تتبُّع نشأة هذه الظاهرة ومدى تلاقيها مع أبعادها الغربية وأهدافها واستراتيجياتها، والتعرُّف على الأساليب التي تعتمدها، والمناشط والمجالات التي تعمل من خلالها، ومدى تأثيرها وعمق حضورها على المشهد اليمني؛ حتى يتسنى التعامل معها بشكل مناسب.

ولم تكن هذه الدراسة من واقع الخطاب المرتجل، أو الظنون الوهمية، أو من خلال رصد موقف أو حدث هامشي، بل جاءت نتيجة رصد وتتبُّع مستمر، بل وجمع لكافة البيانات والمعلومات والوثائق المتوفرة في الساحة، وتولدت عن نزول ميداني إلى مرافق ومؤسسات مختلفة أهلية ورسمية، واللقاء ببعض الشخصيات، إضافة إلى ملاحظات دقيقة للتغيرات الاجتماعية والظواهر التي نشأت عن تفاعل تلك القضايا برمّتها.

وحسب علمي فإن هذه هي الدراسة الأولى من نوعها في اليمن، والتي تهتم بهذا الجانب؛ لذا راعيت فيها تقديم الحقائق وحشد المعلومات والاقتصار على نقل البيانات والتصريحات والأفكار أكثر من نقدها وتحليلها كما هي العادة في الأبحاث المتخصصة؛ لأن الهدف منها يتمثل في تسليط الضوء على ظاهرة باتت تشكل محوراً فاعلاً يهدف إلى صياغة سياسة الدولة وقوانينها وبرامجها وخططها ورسالتها التعليمية والإعلامية برؤية مغايرة للدين الإسلامي وثقافة المجتمع اليمني المحافظ، ليقوم بعد ذلك المختصون من كافة التخصصات العلمية بالتعمُّق في تحليل

الظاهرة من كافة جوانبها برؤية دقيقة وخطى متئدة مبنية على صرح من المعرفة لا يخالطه شك، مع إشراك المسؤولين والمعنيين برعاية مصالح المجتمع والحفاظ على قيمه الإسلامية في التصدِّي لهذه الظاهرة بعد استيعابهم غاياتها وخطورتها على الأمن الأسري والاستقرار الاجتماعي والمنهج الأخلاقي.

منهج الدراسة:

وقد حرصت كل الحرص على عدم الخلط بين بعض الأخطاء الشائعة في العادات والتقاليد والأعراف والسلوكيات التي لا تندرج تحت مفهوم الحركة النسوية وبين مظاهر الحركة ذاتها، وانتهجت عدم الحكم على نوايا الأشخاص والمؤسسات، وإنما الاكتفاء بالحقائق من حيث هي، إذ من المؤكد أن لكل حراك اجتماعي وسياسي نوايا متباينة للمنضوين تحت شعاره والواقفين إلى صفِّه، والمعارضين له والواقفين ضده. وللدقّة والموضوعية فإنه لا تهمني الأعذار التي يلقي بها البعض في مواجهة من يقف أمامهم لذرِّ الرماد في العيون، ولست في مقام تمحيصها والتحقق منها أو الرد عليها؛ فالمسألة أعمق من حالة أفراد أو مجموعات أو ظروف خاصة. إنها مسألة تغيير جارية على قدم وساق، تشمل ـ كما ذكرت ـ الدساتير والقوانين والمناهج والأدبيات والخطط، وتستهدف أهم حصوننا المتبقية لنا ألا وهي الأسرة.

أهمية هذه الدراسة:

إن هذه الدراسة خطوة نحو تعرية ما يجري للعيان، وهي حثٌّ كذلك لكل المخلصين من أبناء المجتمع المسلم أن يكون لهذه المسألة جانب من اهتمامهم كمسؤولين وصنّاع قرار وموجِّهين ومعلّمين وأولياء أمور، خاصة في ظل الحرية المتاحة والظروف السانحة والقدرة على العلاج والمواجهة.

إنني أدقُّ ناقوس الخطر من خلال المنطق العقلاني والتناول الموضوعي والدراسة العلمية، راجياً أن تلقى هذه الدراسة تجاوباً حياً وتفاعلاً إيجابياً من كل الأطراف، بمن فيهم أولئك الذين يحسبون على الحركة النسوية أو تيارها العام؛ فالرجوع إلى الحق فضيلة، والحكمة ضالة المؤمن، وكل ابن آدم خطّاء وخير الخطّائين التوابون.

لقد بذلت وسعي في تقديم الواقع كما هو لا كما أحب أن أراه أو يجب أن يكون، ولأن موضوع بحثي يدور في محور محدد، لم أشأ أن أتطرق لكثير من القضايا الأخرى حول المرأة اليمنية سلباً أو إيجاباً، فأنا لا أنكر مأساوية واقع المرأة اليمنية في بعض المناطق نظراً للعديد من الظروف والأحوال، ومع هذا لا أدّعي أن إيجاد حل لتلك المشكلات صار أمراً مستحيلاً رغم الانفتاح الإعلامي المبهر والخادع! ولا أنكر في المقابل أيضاً أن المرأة اليمنية تتمتع بالعديد من المزايا والخصائص والتقدير والاحترام، وأنه مهما قدّمت الحركة النسوية من سمعة سيئة وملمح مشوّه للمجتمع فإنه لا يزال اليمنيون أهل ديانة وغيرة وشرف وإباء في عمومهم!

والله ولي الهداية والتوفيق.

بقلم: أنور قاسم الخضري

صنعاء - سبتمبر ٢٠٠٦م

الفصل الأول

التعريف بالحركة النسوية اليمنية

المبحث التمهيدي: التعريف بالحركة النسوية العالمية.

المبحث الأول: التعريف بالحركة النسوية اليمنية.

المبحث الثاني: مكتسبات الحركة النسوية وآثارها على المرأة والمجتمع اليمني.

المبحث الثالث: الجهات الداعمة للحركة النسوية اليمنية.

المبحث التمهيدي: التعريف بالحركة النسوية العالمية

المطلب الأول: مفهوم الحركة النسوية

الحركة النسوية كمصطلح:

يُعدّ مصطلح «الحركة النسوية» مصطلحاً فضفاضاً رغم شيوعه واستخدامه أكاديمياً وإعلامياً وأدبياً، وقد أخذ هذا المصطلح في الانتشار خلال القرن الماضي بشكل ملحوظ؛ لحمله مجموعة من الدلالات:

المدلول الأول:

دعوة تحرير المرأة التي استندت إلى قيم ومبادئ الثورة الفرنسية (١٧٨٩م)، وما رافقها وأعقبها من جدل فلسفي وزخم حركي. وكانت هذه الدعوة نتيجة الظلم والحرمان والنظرة الممتهنة للمرأة باعتبارها «كائناً نجساً» و«مختلفاً في إنسانيته» وبجعلها «مصدراً للخطيئة» و«أصلاً للشرور»... تلك هي النظرة التي كانت تسود أوروبا خلال القرون الوسطى نتيجة الموروث الفلسفي اليوناني والوثني الروماني والتحريف الذي طرأ على الديانة النصرانية، فجاءت الدعوة للمطالبة بتحرير المرأة ومساواتها بالرجل في الحقوق والأجور والملكية والعمل! وبدأ صوت النساء يعلو شيئاً فشيئاً لنيل هذه الحقوق وتحقيق المساواة من خلال العمل الميداني والمشاركة الفعلية في التغيير الذي اجتاح أوروبا خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر الميلاديين.

ومن ثم فالحركة النسوية بهذا المفهوم جهد فكري وقيمي، وسلسلة من التطور التاريخي لدعوة التحرير والمساواة التي قامت في أوروبا، ثم انتقلت إلى العالم العربي والإسلامي.

ولأن هذه الدعوة انطلقت من مبادئ الثورة الفرنسية، نابذةً الدين والثقافة

الاجتماعية السائدة؛ فقد تعددت مدارسها ومناهجها في تقديم رؤية فلسفية موحدة لشعار التحرير والمساواة، وفي تحديد أُطر المعالجة وبرامج التنفيذ، ومن ثم لا يمكن الحديث عن حركة نسوية واحدة؛ بقدر ما هو تيار واتجاه فقط.

ومع تعدد الأطروحات النسوية التي لم تكن في معزل عن الحراك السياسي في الغرب، ومع قيام التحالفات السياسية والحروب العالمية والثورات الفكرية، فقد تحولت الحركة النسوية إلى أداة صراع بيد القوى المتنازعة ووسيلة تغيير بيد الثورات؛ فالحركة النسوية العمّالية، والحركة النسوية السوداء، والتحررية ضد الاستعمار، والليبرالية، والاشتراكية، إلى آخر ما هنالك من التصنيفات، كلها أوجه لعملة واحدة.

و«في الواقع فإن كل انتصار للنساء وتحقيق مكاسب جديدة كان وليد وضع تاريخي يجعل التغيير محتوماً. ولما كان النساء قد لعبن دوراً حاسماً في الإنتاج وفي جميع أجهزة المجتمع؛ بسبب غياب الرجال أثناء الحربين العالميتين الأولى والثانية، فإن النساء قد نلن حق التصويت سنة ١٩١٨م...إلخ»(١).

المدلول الثاني:

على خلاف المدلول التاريخي السابق، فإن للحركة النسوية مدلولاً آخر قيمياً جديداً، وهو باختصار ـ كما يقول المفكر الإسلامي إبراهيم الناصر ـ: «الفلسفة الرافضة لربط الخبرة الإنسانية بخبرة الرجل، وإعطاء فلسفة وتصور عن الأشياء من خلال وجهة نظر المرأة»(٢).

فـ«اليوم يجب علينا أن نذهب إلى أبعد من ذلك، وبوسعنا أن نفعله. ويقتضي ألا نطالب نحن والنساء بحق المساواة فحسب بل في الحق بالتباين. ولم يعد كافياً

(١) انظر: «في سبيل ارتقاء المرأة»، روجيه غارودي، ترجمة: جلال مطرجي، دار الآداب، بيروت، ط ١، ١٩٨٢م، ص ٥٦.

(٢) انظر: «الحركة النسوية الغربية ومحاولات العولمة. الحركة النسوية الغربية في طور جديد»، د. إبراهيم الناصر، نقلاً عن موقع «لها أون لاين».

المطالبة بأن يحصل النساء على مكانة متساوية مع مكانة الرجال ضمن مجتمع السيطرة نفسه، بل يقتضي من خلال حركة النساء خلق مجتمع يتجاوز ألوان السيطرة»[(١)].

ولم تعد الدعوة إلى تحرير المرأة ومساواتها بالرجل ـ في الحقوق والواجبات بشكل مطلق ـ «تنطلق من الأسس المنطقية والرؤية الثنائية إلى الذكر والأنثى باعتبارهما جنسين متكاملين أو متوازيين، بل هي لا تسلم بأيٍّ بدهية أيّاً كانت؛ عرفاً أو ديناً أو تاريخاً أو حسّاً أو لغة! وتسعى لتحطيمها جميعاً، في حين تزرع روح الصراع الثوري بين الجنسين، بل بين الجنس وكينونته الطبيعية! فالأنثى ليست أنثى والذكر ليس ذكراً.. فلا هوية ولا كينونة»![(٢)].

وقد ظهرت الحركة النسوية ـ الأنثوية ـ مع نهاية القرن التاسع عشر في فرنسا وبريطانيا وأمريكا، حيث بدأت المدرسة الراديكالية المتطرفة داخل الحركات النسائية ـ والتي تتبنَى نهجاً عدائياً تجاه الرجل والمرأة من نسقها الاجتماعي ـ تتجاوز منطلقات الحركات النسوية التي لم تخرج عن النسق الاجتماعي والثقافة التقليدية لطبيعة الرجل والمرأة، والعلاقة بينهما كعنصرين متكاملين ومتوازيين.

وهي وإن كانت امتداداً طبيعياً لحركات تحرر المرأة ومساواتها بالرجل، إلا أنها تنطلق من مفاهيم «التحرر» و«المساواة» في سبيل القفز بالمرأة إلى واقع لا رصيد له من التاريخ البشري والفطرة الإنسانية والتقاليد والأعراف الاجتماعية الوضعية والديانات السماوية والمنطق العلمي التجريبي.

إنها حركة ثورية تغييرية تهدف إلى تحطيم البدهيات العقلية والمسلَّمات الفطرية والمشاهدات الحسية في جانب المرأة، بما يخدم انحلالها أخلاقياً، ومن ثم استغلالها جنسياً واقتصادياً، تحت أغطية ووسائل مختلفة، في ظلٍّ ثقافة العولمة

---

(١) انظر: «في سبيل ارتقاء المرأة»، مرجع سابق» ص ٨٣ ـ ٨٤.

(٢) انظر: «الخطاب النسوي المعاصر.. صورة من قريب»، فاطمة أحمد حافظ، نقلاً عن موقع «مركز أمان».

والسوق المنفتحة عالميا. وهي ـ كما يعلن البعض ـ: «منظومة فكرية أو مسلكية مدافعة عن مصالح النساء، وداعية إلى توسيع حقوقهن»(١)، ويعرِّفها البعض بأنها: «انتزاع وعي (فردي بداية ثم جمعي) متبوع بثورة ضد موازين القوى الجنسية وضد التهميش الكامل للنساء في لحظات تاريخية محددة»(٢)!

والمدلول الثالث للحركة النسوية هو المدلول اللفظي:

وهو بهذا الاعتبار مصطلح يطلق على الحراك النسائي في المجتمع أيّاً كانت منطلقاته ورُؤاه، «والمتخصصون يفرقون بين النسوية والنسائية؛ فالنسائية هي الفعاليات التي تقوم بها النساء دون اعتبار للبُعْد الفكري والفلسفي، وإنما مجرد أنها فعاليات تقوم بها المرأة، بينما النسوية تعبِّر عن مضمون فلسفي وفكري مقصود ـ حسب التعريف السابق»!(٣).

ومن أجل تحديد الأُطر المعرفية والقيمية لهذا البحث فنحن نتعامل مع هذا المصطلح في نسقه التاريخي والفكري القيمي في إطار دراسة التتبُّع التاريخي والأبعاد القيمية لمدلول «الحركة النسوية»، باعتبارها ظاهرة وافدة على مجتمعاتنا وثقافتنا الدينية والاجتماعية.

أسس و منطلقات الحركة النسوية:

لم تعد النسوية اليوم مجرد مطالب ونشاط حقوقي، بل أصبحت فكراً ورؤية وفلسفة يراد لها أن تمثِّل عقيدة عالمية ومنهجاً اجتماعياً ونظاماً فاعلاً في مناحي الحياة. وقد باتت تهدِّد كل الأديان السماوية والقيم الأخلاقية والعلوم الإنسانية بما تملكه من دعم عالمي وزخم إعلامي وحراك محموم ومِعْوَل يقوِّض كل القيم والأخلاق لصالح إشاعة الشهوات الجنسية بكل شذوذها!

لقد كان أساس دعوة تحرير المرأة هو إنصافها مما لحق بها؛ من ظلم وحرمان وإهانة، مع الحفاظ على التمييز بين خصائص الأنوثة والذكورة ـ غالباً ـ؛ فهي تطالب

(١) د. ليلى العيساوي الباحثة الجزائرية ومنسقة برامج المرأة في مؤسسة «من أجل تقدم الإنسان».
(٢) انظر: «تيارات الحركة النسوية ومذاهبه» لنادية ليلى عيساوي، نقلا عن موقع: تحالف نساء للسلام.
(٣) انظر: «الحركة النسوية الغربية ومحاولات العولمة»، مرجع سابق.

بالمساواة بين طرفي التكوين الاجتماعي (الرجال والنساء) دون إنكار طبيعة تركيب الوجود البشري والنسق الإنساني في صياغة علاقة أطرافه ببعض!

غير أن عامل التغيير والتطور في المبدأ من حيث هو ظلَّ متحركاً دون توقف؛ لانعدام الإطار الفكري الذي تستقي منه الحركات النسوية مبادئها وقيمها، بحيث خضعت المجتمعات لتجربة النظريات والأقوال والآراء في أدقِّ تجلّياتها: (الأسرة)، وتجاوز الجدل الحديث عن العلاقة بين الرجل والمرأة وكيفية مساواتهما ببعض إلى الجدل حول حقيقة هوية كل منهما، لتنطلق مذاهب ومدارس فلسفية فيما بعد لتحليل الاختلاف بين الجنسين (النوعين) على أسس بيولوجية وثقافية واجتماعية.

وتأسس فيما بعد مذهب حملت لواءه عالمة النفس (لوس إيريغاراي)، التي آثارت الجدل حول مفهوم الاختلاف والطابع البيولوجي والاجتماعي، مستعيدة قول النسوية الفرنسية (سيمون دو بوفوار) في كتابها «الجنس الثاني»: «لا نخلق نساء، بل نصيّر نساء»! جاعلة منه أبرز شعاراتها. ومن هنا بدأت النظريات المتعلقة بتفسير طبيعة الأنثى (المرأة) تحتلُّ حيّزاً مهماً في الفلسفة الغربية، وذلك لتحديد الصفات الإنسانية المتحدة في الجنسين، بعيداً عن الدور الاجتماعي النابع من الثقافة الذكورية السلطوية.

وفي الستينيات من القرن العشرين بدأت النزعة الأنثوية الراديكالية ـ المتطرفة (Feminism) تتبلور كحركة فكرية سياسية اجتماعية تسعى إلى «تغيير بناء العلاقات بين الجنسين وصولاً إلى المساواة المطلقة كهدف استراتيجي، وتختلف نظرياتها وأهدافها وتحليلاتها تبعاً للمنطلقات المعرفية التي تتبنّاها، وتتّسم أفكارها بالتطرف والشذوذ، وتتبنّى صراع الجنسين وعداءهما، وتهدف إلى تقديم قراءات جديدة عن الدين واللغة والتاريخ والثقافة وعلاقات الجنسين»[(١)]، وأخذت بالانتشار بشكل غير عادي في المجتمعات الغربية خلال العقود الثلاثة الأخيرة من القرن العشرين.

---

(١) انظر: «حركات تحرير المرأة من المساواة إلى الجندر»، مثنى أمين، نقلاً عن كتاب «الجندر: المنشأ، المدلول، الأثر»، إعداد: مثنى أمين الكردستاني وكاميليا حلمي محمد، اللجنة الإسلامية العالمية للمرأة والطفل.

مصطلح (Feminism) ـ الذي ترجم إلى: النسوية أو النسوانية أو الأنثوية ـ جاء في نظر المفكر (د. عبدالوهاب المسيري) في سياق «نظرية الحقوق الجديدة»: «فكثير من الحركات التحررية في الغرب في عصر ما بعد الحداثة ـ عصر سيادة الأشياء وإنكار المركز والمقدرة على التجاوز وسقوط كل الثوابت والكليات في قبضة الصيرورة ـ تختلف عن الحركات التحررية القديمة التي تصدر عن الرؤية (الإنسانية) (Humanist) المتمركزة حول الإنسان في مراحل العلمنة الأولى التي انتقلت فيها القداسة واللمحة الغيبية من الله للإنسان، وكانت لا تزال تحمل آثار الولاء المسيحي الديني»(١).

فـ«الحركات الجديدة تؤكد فكرة الصراع بشكل متطرف، فكل شيء ما هو إلا تعبير عن موازين القوى وثمرة الصراع المستمر، والإنسان هو مجرد كائن طبيعي يمكن ردّه إلى الطبيعة المادية، ويمكن تسويته بالكائنات الطبيعية، وبالفعل يتم تسوية الإنسان بالحيوان والنباتات والأشياء إلى أن يتم تسوية كل شيء بكل شيء آخر، فتتعدد المراكز ويتهاوى اليقين ويسقط كل شيء في قبضة الصيرورة، ومن ثم تظهر حالة من عدم التحديد والسيولة والتعددية المفرطة، وفي هذا الإطار يمكن أن يخضع كل شيء للتجريب المستمر خارج أي حدود أو مفاهيم مسبقة (حتى لو كانت إنسانيتنا المشتركة التي تحققت تاريخياً)، ويبدأ البحث عن أشكال جديدة للعلاقات بين البشر لا تهتدي بتجارب الإنسان التاريخية، وكأن عقل الإنسان بالفعل صفحة مادية بيضاء، وكأنه لا يحمل عبء وعيه الإنساني التاريخي، وكأنه آدم قبل لحظة الخلق، قبل أن ينفخ الله فيه من روحه، فهو قطعة من الطين التي يمكن أن تُصاغ بأيٍّ شكل، لا فارق بينها وبين أيٍّ عنصر طبيعي مادي آخر»(٢).

ويرى الدكتور (المسيري) أن مصطلح (Feminism) ـ الذي يُترجم عادةً على أنه «حركة تحرير المرأة والدفاع عن حقوقها» ـ مختلف تمام الاختلاف عن مدلولات

---

(١) انظر: مقال بعنوان «النسوية: التمركز حول الأنثى!» د. عبد الوهاب المسيري، على موقع: www.Islamonline.net.

(٢) المرجع السابق.

حركة تحرير المرأة؛ فالإنسان من منظور حركة تحرير المرأة «كيان حضاري مستقل عن عالم الطبيعة (المادة)، لا يمكنه أن يوجد إلا داخل المجتمع؛ ولذا لا يمكن تسويته بالظواهر الطبيعية (المادية). ولذا فهي حركة تهدف إلى تحقيق قدر من العدالة الحقيقية داخل المجتمع، (لا تحقيق مساواة مستحيلة خارجه)، بحيث تنال المرأة ما يطمح إليه أي إنسان (رجلاً كان أو امرأة)؛ من تحقيق لذاته، إلى الحصول على مكافآت عادلة (مادية أو معنوية) لما يقدم من عمل. وعادة ما تطالب حركات تحرير المرأة أن تحصل على حقوقها كاملة: سياسية كانت (حق المرأة في الانتخابات والمشاركة في السلطة)، أو اجتماعية (حق المرأة في الطلاق وفي حضانة الأطفال)، أو اقتصادية (مساواة المرأة في الأجور مع الرجل)»(١).

لذا فإن الإطار المرجعي النهائي هو الرؤية الإنسانية التي تضع حدوداً بين الإنسان والطبيعة، وتفترض وجود مركزية إنسانية ومعيارية إنسانية ومرجعية إنسانية وطبيعة إنسانية مشتركة، ولذا تأخذ حركة تحرير المرأة بكثير من المفاهيم الإنسانية المستقرة الخاصة بأدوار المرأة في المجتمع. ولذا يتحرك برنامج حركة تحرير المرأة داخل إطار من المفاهيم الإنسانية المشتركة، التي صاحبت الإنسان عبر تاريخه الإنساني، مثل: مفهوم الأسرة باعتبارها أهم المؤسسات الإنسانية التي يحتمي بها الإنسان، ويحقق من خلالها جوهره الإنساني، ويكتسب داخل إطارها هويته الحضارية والأخلاقية. ومثل: مفهوم المرأة باعتبارها العمود الفقري لهذه المؤسسة. وهذا هو الإطار الحضاري والمعرفي لحركة تحرير المرأة، وهذه هي بعض ثوابتها، وقد كان هذا ـ أيضاً ـ الإطار الأساسي لحركات التحرر في الغرب حتى منتصف الستينيات من القرن الميلادي الماضي.

ونتيجة تصاعد العلمنة المادية للمجتمع في الغرب ـ حسب رأي الدكتور المسيري ـ أعيدت صياغة الإنسان ذاته في ضوء معايير المنفعة المادية والجدوى الاقتصادية، بحيث تغلغلت المرجعية المادية (بتركيزها على الكمي

---

(١) المرجع السابق.

والبراني)[١] وتراجعت المرجعية الإنسانية (بتركيزها على الكيفي والجوّاني)[٢]، وتراجع البُعد الإنساني الاجتماعي الذي يفترض مركزية إنسانية وطبيعة إنسانية متفردة، تتمتع بقدر عالٍ من الثبات يميزها عن قوانين الطبيعة المادية المتغيرة، و«تمّ إدراك الإنسان خارج أي سياق اجتماعي إنساني؛ بحيث أصبح الإنسان كائناً طبيعياً مادياً كمياً لا يشغل أية مركزية في الكون، وليس له مكانة خاصة فيه، يسري عليه ما يسري على الأشياء الطبيعية المادية الأخرى»[٣]!

ويذهب (الدكتور المسيري) إلى أن «حركة (Feminism) - التي نترجمها بحركة التمركز حول الأنثى - هي تعبير عن هذا التحول ذاته»، فحركة التمركز حول الأنثى «تصدر عن مفهوم صراعي للعالم؛ حيث تتمركز الأنثى على ذاتها، ويتمركز الذكر هو الآخر على ذاته، ويصبح تاريخُ الحضارة البشرية تاريخَ الصراع بين الرجل والمرأة وهيمنة الذكر على الأنثى، ومحاولتها التحرر من هذه الهيمنة»[٤].

لذلك ينادي دعاة (Feminism) بالثورة على السلطة الذكورية بكافة أشكالها، وإعادة صياغة كل شيء: التاريخ واللغة والمعرفة والثقافة والعلاقات الاجتماعية، بل الطبيعة البشرية ذاتها كما تحققت عبر التاريخ، بل والوصف الإلهي[٥]! متمركزاً حول الأنثى[٦]. ويتبنّى هذا الاتجاه مبدأ

---

(١) البرّاني: ما هو خارج عن الإنسان نفسه.

(٢) الجوّاني: ما هو من الإنسان نفسه.

(٣) «النسوية: التمركز حول الأنثى» د. عبد الوهاب المسيري، مرجع سابق.

(٤) المرجع السابق.

(٥) من الانحراف الذي وصلت إليه الحركة النسوية طرح فكرة «الإله الأنثى» عوضاً عن «الإله الذكر»، علماً بأن العقيدة الإسلامية لا تصف الله بأيٍّ من هذين الوصفين؛ لكون هذا الوصف من لوازم المخلوقات، والله - تعالى - هو الخالق الواحد الأحد، الذي لم يلد ولم يولد، وغنيّ عن الصاحبة باعتبار وحدانيته. ولعل هذه الشبهة لدى الحركة جاءت من عقيدة النصارى المنحرفة حول فكرة «الإله الأب»! تقول زليخا أبو الريش، النسوية الأردنية، في مؤتمر (تحديات الدراسات النسوية في القرن الحادي والعشرين) الذي عقد بصنعاء عام ١٩٩٩م: «أقدم كتاب كرّس محو الأنثى وكرّس السلطة الذكورية هو التوراة ابتداءً بفكرة الله المذكّرة»!

(٦) انظر: «النسوية: التمركز حول الأنثى»، مرجع سابق.

الاستغناء المطلق عن الرجل، بل مبدأ استئصاله، وتمركز العالم حول الأنثى، حالمين بعالم من النساء فقط[١].

(١) انظر: حوار مع م. كاميليا حلمي، المدير التنفيذي لمكتب اللجنة الإسلامية العالمية للمرأة والطفل، في القاهرة، مجلة البيان، عدد ٢٠٧، ديسمبر-يناير ٢٠٠٥م.

المطلب الثاني : نشأة الحركة النسوية العالمية

دوافع وجودها ومراحل تطورها

أشرنا إلى أن الحركة النسوية ـ الأنثوية ـ ظهرت مع نهاية القرن التاسع عشر في فرنسا وبريطانيا وأمريكا، حيث بدأت المدرسة الراديكالية المتطرفة ـ التي تتبنّى نهجاً عدائياً تجاه الرجل ـ تتشكّل، في حين تشكّلت حركة تحرير المرأة والمطالبة بالمساواة قبلها بقرن، حين أعلنت (أولامب ده غوج) في باريس «حقوق المرأة والمواطنة» عام ١٧٩١م، وألّفت (ماري والستونكرافت) كتابها «مطالب بشأن حقوق المرأة» في بريطانيا ١٧٩٢م(١).

وقد مرت الحركة النسوية بمراحل تطور مختلفة، وتباينت بحسب اعتبار الجغرافيا والبيئة الاقتصادية والسياسية والثقافية والتكوين الاجتماعي؛ فالمرحلة الأولى ركّزت على حقوق المرأة السياسية والاقتصادية والقانونية والمدنية، وذلك منذ أواخر القرن التاسع عشر وحتى مطلع القرن العشرين، ثم اتّسعت مطالب المرحلة الثانية خلال الأربعينيات وحتى مطلع السبعينيات من القرن العشرين للوصول إلى المثالية المطلقة والمساواة الكاملة دون التفريق على أي أساس كان؛ جسدياً أو نفسياً أو عقلياً، (أي: ما يعبر عنه علمياً بالفروق البيولوجية والفسيولوجية والسيكولوجية)، حيث «أكد دستور الأمم المتحدة وميثاقها ـ الذي أبرم في سان فرانسيسكو بتاريخ ٢٦ / ٦ / ١٩٤٥م ـ على مبدأ عدم التفرقة بين الناس بسبب الجنس، فجعل للرجال والنساء حقوقاً متساوية»! وركّزت الأمم المتحدة فيما بعد «في اتفاقياتها وصكوكها ومؤتمراتها على قضية المساواة بين المرأة والرجل بالمفهوم الغربي، كقيمة عليا من القيم التي قامت عليها الحضارة الغربية»(٢).

ومع نشوء الأمم المتحدة أخذت قضية المرأة بُعْداً أممياً، وقد بدأ اهتمام الأمم

(١) انظر: «في سبيل ارتقاء المرأة»، روجيه غارودي، مرجع سابق، ص ٣٧.

(٢) انظر: «العدوان على المرأة في المؤتمرات الدولية»، د. فؤاد بن عبد الكريم العبد الكريم، سلسلة كتاب البيان، ط ١، ٢٠٠٥م، ص ٥٢.

المتحدة بالمرأة منذ عام ١٩٤٦م حين أنشئت لجنة مركز المرأة. وخلال جميع الاتفاقيات والصكوك والإعلانات الأممية التي تلت ذلك كانت حقوق المرأة حاضرة نظرياً وعملياً، أو هي محور المداولات والحوارات.

وقد عقد أول مؤتمر عالمي بشأن المرأة في عام ١٩٧٥م في المكسيك، تحت عنوان (عقد الأمم المتحدة للمرأة: المساواة والتنمية والسلم)، واعتبر ذلك العام حينها «العام العالمي للمرأة»، واعتمدت في المؤتمر أول خطة عالمية متعلقة بوضع المرأة على المستوى الحكومي وغير الحكومي في المجالات السياسية والاجتماعية والتدريب والعمل على حماية الأسرة. وكان المؤتمر بمثابة انطلاق مشروع عولمة الحركة النسوية، حيث تتالت المؤتمرات فيما بعد:

- مؤتمر (القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة)، عام ١٩٧٩م، الذي خرج باتفاقية ملزمة قانونياً للدول الموقعة عليها، بهذا الشأن!

- المؤتمر الثاني لعقد الأمم المتحدة للمرأة: المساواة والتنمية والسلم، عام ١٩٨٠م.

- المؤتمر الثالث كان عام ١٩٨٥م في كينيا، وحمل نفس الاسم، وتمَّ الاتفاق على ما سُمِّي باستراتيجيات نيروبي للنهوض بالمرأة.

- وفي عام ١٩٩٥م عقد المؤتمر العالمي الرابع المعنيُّ بالمرأة في بكين عاصمة الصين. وقد أظهر المؤتمر عبارة (Sexual Orientation)، التي تفيد حرية الحياة غير النمطية، كمصطلح للشذوذ الجنسي، كحق من حقوق الإنسان في نص المادة (٦٢٢) من وثيقته.

- وفي ٢٠٠٠م عقد المؤتمر الخامس في نيويورك بالولايات المتحدة الأمريكية، الذي أعلن الأمين العام فيه بياناً يساوي «المتزوجين الشواذ بالتقليديين»! (ويلاحظ أنه لم يقل: الطبيعيين؛ على اعتبار أن الكل طبيعي!).

- وفي ٢٠٠٥م عقد المؤتمر السادس في نيويورك أيضاً[(١)].

في هذا الإطار بدأت قضية المرأة - والحركة النسوية عامة - تأخذ بُعْدها العالمي وصيغتها الأممية، لتكون أداة من أدوات العولمة التي تسعى إلى فرض قيم الغرب وسلوكياته على شعوب الأرض! يقول البروفيسور الأمريكي (ويلكنز): «إذا كانت الشيوعية سقطت في القرن الماضي لشموليتها، فإن العولمة لا تسقط بل تتحطم؛ لأنها تريد فرض نموذج واحد على العالم»؛ لأن المجتمع الغربي في نظره «قد دخل دوّامة الموت ويريد أن يجرّ العالم وراءه»[(٢)]!

وقد أثّر على مسار الحركة النسوية شيوع عدد من الأفكار والمذاهب في الحياة الغربية، منذ عصر النهضة ثم التنوير ثم الحداثة[(٣)] وما بعدها، فكانت الأنثوية جزءاً وليداً لهذه المنظومة الفكرية، ومن تلك الأفكار ما يلي[(٤)]:

١ - العلمانية (Secularism): بمعنى تغليب العقل البشري على النقل الإلهي، ورفض الدين كمرجعية عليا للقطع في الأمور، ومنع العودة إليه عند الاختلاف، والعمل على إقصائه عن الحياة، بل تعدّى الأمر بعد ذلك إلى الإلحاد وإنكار الخالق بالكلية.

٢ - العقلانية (Rationalism): وهي صنو العلمانية وفلسفتها الجوهرية أو المركزية ونتيجة طبيعية لها؛ لأنه بعد رفض الدين كمرجعية ومصدر للمعرفة والاعتقاد والتشريع، كان البديل متمثّلاً في تأليه العقل الإنساني وتمجيده، فظهرت النزعة العقلانية كمجسد للنزعة العلمانية، وكان لها الدور الأعظم في صياغة العالم الغربي المعاصر في كل مجالاته.

---

(١) لمزيد من الفائدة انظر: كتاب «العدوان على المرأة في المؤتمرات الدولية»، مرجع سابق.

(٢) الجندر: المنشأ، المدلول، الأثر، إعداد: مثنى أمين الكردستاني وكاميليا حلمي محمد، اللجنة الإسلامية العالمية للمرأة والطفل، المجلس الإسلامي العالمي للدعوة والإغاثة، متوفر على النت.

(٣) وهي مسميات لا تعكس حقيقة المسار التاريخي للغرب باتجاه الانحطاط القيمي والأخلاقي والروحي.

(٤) راجع: الجندر: المنشأ، المدلول، الأثر، مرجع سابق.

٣ ـ المادية (Materialism) : ومن مظاهرها رفض الغيب وكل ما لا يدخل في دائرة الحــواس، وتعلّق الناس بالدنيــا والمنافع، وذبول الجــانب الروحي والإيماني والعاطفي في الناس.

٤ ـ الفردية (Individualism) : ويقصد بها تمجيد الفرد كحقيقة منفردة وحيدة تعتبر نفسها مركز جميع الأشياء، ومقياسها، في نطاق المنافسة والتصادم مع الآخرين.

٥ ـ النفعية ومذهب اللّذة (Hedonism) : وهي سِمَة من سِمَات الفرد والمجتمع الغربي، وهي نتيجة طبيعية للمادية والفردية، وهي نزعة قديمة في الفكر الفلسفي الغربي تعود إلى قرون ما قبل الميلاد، عند الفيلسوف اليوناني (أبيقور) الذي نادى بأن الخير هو اللذيذ، وأيّ فعل يعتبر خيراً بمقدار ما يحقق لنا من لذّة. ثم جاءت فلسفة البراجماتية أو الذرائعية (Pragmatism)، والتي تؤكد على أن «صواب أية فكرة أو خطأها يكمن في مدى تحقيقها المنفعة عملياً عند تجربتها».

٦ ـ العبثية والتشكيكية (Scepticism) : يقول (تشارلز فرانكل) : «ففي الثقافة الحديثة كل شيء نسبي وليس ثمّة شيء مطلق، فليس لنا مبادئ أولية، ولا قيم نهائية، ولا عقائد راسخة لا فكاك منها، ولا إيمان بوجود معنى غائي للحياة».

وتجسدت هذه النزعة التشكيكية الرافضة في فترة ما يُسمّى (ما وراء الحداثة) حيث يقول (ميشال فوكو) : «عمل الفكر أن يجعل كل ما هو راسخ موضع إشكال»، وهكذا بلغ التطرف أوجهاً حين أصبح هدم الراسخ مهمة للفكر والفلسفة وعملاً أساسياً لها، بغضّ النظر عن نوع ذلك المفهوم الراسخ.

٧ ـ الصراعية (Conflect) : لقد كان الفكر الغربي منذ نشأته الأولى زمن اليونان مبنياً على أساس مبدأ الصراع، وعدم الانسجام، وخلق التناقض بين الأشياء، بدل إدراك أوجه التكامل والتشابه، وقد بني على أن الثنائيات الموجودة في العالم لا مجال لتعايشها وتكاملها، بل لا بد من الصراع حتى يكون البقاء للأصلح والأقوى.

٨ ـ الجنسانية (Sexism) : وتعني : جعل المتعة الجنسية غاية عليا . وجذور الفكرة الجنسانية (بمعنى : الإباحية والمشاعية الجنسية) ترجع إلى زمن اليونان، وتحديداً إلى أفكار (أفلاطون) الذي دعا في جمهوريته إلى : «أن نساء محاربينا يجب أن يكنّ مشاعات للجميع، فليس لواحدة منهن أن تقيم تحت سقف واحد مع رجل بعينه منهم، وليكن الأطفال ـ أيضاً ـ مشاعين بحيث لا يعرف الأب ابنه، ولا الابن أباه». ويقول بعض الباحثين إن (أفلاطون) كان مشجعاً للشذوذ الجنسي أو الزواج المثلي، والذي كان شائعاً في المجتمع اليوناني. وجاءت الشيوعية لكي تنادي بالمشاعية والإباحية، ليكون العمل الجنسي في مذهبها مسألة شخصية لا تعدو أن تماثل شرب الماء! كما يقول (أوغست بيبل) ـ مفكر شيوعي ألماني ـ: «إشباع الغريزة الجنسية مسألة شخصية تماماً، شأنها شأن إشباع أيّ غريزة أخرى، فلا أحد يحاسب عليها أمام الآخرين»!

وفي فترة الستينيات من القرن الميلادي الماضي حدث ما سُمّي بالثورة الجنسية، وتغيرت المجتمعات الغربية تماماً، حيث أصبح الابن يسوق عشيقته إلى بيت أبيه، والبنت تصحب حبيبها إلى غرفة نومها أمام والديها، وتفككت الأسرة، وشاعت العلاقات الجنسية خارج الزواج بل خارج النمط الطبيعي!

إذاً؛ هذه الحالة الفكرية والقيمية كانت وراء ظهور الحركة النسوية الراديكالية المتطرفة في الغرب، الغرب الذي عانت فيه المرأة حتى بعد تحررها من الاستغلال الجنسي والعنف الاجتماعي والتحرش والاغتصاب والمتاجرة بها، حتى بعد نيلها الحرية ـ زعموا ـ لتعود في حالة صراع مع المجتمع وتنكفئ على ذاتها الأنثوية، لذا فإن الحركة الأنثوية عندما تتحدث عن تمكين المرأة (Empowerment) فإنها تعني: تمكين المرأة في صراعها مع الرجل!

لقد كانت النزعة المادية ذات تأثير بالغ في الحركة الأنثوية، ولقد جاءت نوعية المطالب نابعة من واقع كهذا الذي سبق الحديث عنه، واقع قاسٍ على المرأة، لا يؤمِّن لها لقمة عيش إلا بعد إضاعة أنوثتها، وإنهاك طاقاتها، بل وفي الكثير من الأحيان

استغلالها جنسيا من رب العمل واسترقاقها بشكل آخر، مما أدى إلى انتشار البغاء وتجارة الرقيق الأبيض، وبيع النساء والصبايا في سوق نخاسة الجنس والدعارة.

غير أن هذا لم يكن هدف الجميع من الدعوة إلى تمكين المرأة من حقوقها ، بل كان وراء الحركة النسوية كذلك الرغبة الجامحة في الاستمتاع الجنسي وقضاء الشهوة دون أيّ قيد كان؛ فالمناداة بحق المرأة في إطلاق رغباتها الجنسية، والحب الحر، وممارسة الشذوذ بكافة أشكاله وصوره، والزواج المثلي، وما تبع ذلك من حقوق الإجهاض ورفض الرضاعة والحضانة والتربية كان هدفه - في الغالب - تحقيق مآرب شخصية أو أغراض مشبوهة كالتي ذكرت آنفاً، وقد مثلت في الغرب مظهراً عاماً وغالباً في مجتمعاته!

المطلب الثالث: أهداف الحركة النسوية العالمية

استُخدمت القيم الاجتماعية والفلسفة الإنسانية كأداة دعائية في النزاع بين المعسكرين الشرقي والغربي إبّان الحرب الباردة، في محاولة كل جهة تسويق النظريات السياسية والاقتصادية التي تتبنّاها، وتمّ في إطار ذلك تجنيد كافة قوى المجتمع بمن فيهم المرأة.

فالحركة الأنثوية الشيوعية (الاشتراكية) تبنّت مجموعة من الأفكار القائمة على أن المرأة جزء من المجتمع الاشتراكي الشيوعي، وأنها إنسان مكافئ للرجل، لها ما له من الحقوق وعليها ما عليه من الواجبات، وأنها حرة في جميع اختياراتها، وأن أنوثتها لا تمنعها عن أيٍّ شيء يمكن أن يقوم به الرجل!

وسمحت في مقابل إعطاء المرأة حريتها أن تكون حرة في علاقتها الجنسية مع الرجال، وليس لزوجها أن يمنعها من ذلك؛ لأنها ليست ملكاً خاصاً به، فلا تقبل الشيوعية بعد إلغاء الملكية الفردية للأشياء أن تعود وتقرَّ خصوصية الزوجة بالزوج.

ودعت الحركة الأنثوية الشيوعية إلى ضرورة تهيئة الأجواء والظروف لتمكين المرأة اقتصادياً، ودمجها ضمن القوى العاملة في المجتمع والقطاعات المنتجة وفي ساحات النضال الثوري لصالح الشيوعية، وأن تكون تربية الأطفال من مهام الدولة لا من مهام المرأة(١).

ومن ثم طرحت الحركة النسوية في هذه البيئة مطالب تتعلق بحقوق المرأة العاملة، والحقوق الاقتصادية والاجتماعية بصفة أساسية، لكنها انتكست بعد سقوط الاتحاد السوڤييتي لتنحاز مطالبها مؤخراً إلى مطالب الحركة النسوية الليبرالية!

أما مطالب وأهداف الحركة النسوية الغربية فقد اتجهت نحو: التركيز على

---

(١) راجع: «المرأة في التراث الاشتراكي»، ترجمة: جورج طرابيشي، ص ١٢٧.

المساواة المثلية بين الجنسين. وإطلاق الحرية الكاملة للمرأة، وتمكينها اقتصادياً وسياسياً، ومن خلال السياسات الدولية (كذريعة للتدخل في البلدان الأخرى)! والاهتمام بالدراسات النسوية لتكون تلك الدراسات خلال عقد التسعينيات مجالاً من مجالات العلوم الاجتماعية في الجامعات والمعاهد ومراكز الأبحاث الأكاديمية، والعمل على تفعيل المنظمات النسوية غير الحكومية، وإدراج مطالب الحركة ضمن مصطلح جديد هو «النوع الاجتماعي»، أو ما عُرف بالجندر، والتمييز بينه وبين مفهوم الجنس (Sex)، والمطالبة بإلغاء السلطة الذكورية بكافة أشكالها..! وهو ما ميَّز بين تيارين في الغرب؛ تيار الحركة الليبرالية، والتيار الراديكالي للحركة.

وفي العموم فإن الحركة النسوية الأنثوية المتطرفة، أو الراديكالية بوصف آخر، تسعى إلى تحقيق الأهداف التالية عبر الجهود الحكومية وغير الحكومية المبذولة، وكذلك عبر المنظمات الدولية والأممية(١):

١ ـ المناداة بالعداء بين الجنسين والحرب ضد الرجال:

فقد أعلنت الأنثوية حرباً شعواء ضد الرجل، ورفعت شعارات من قبيل (الرجال طبقة معادية) و(الحرب بين الجنسين)، بل وصل ذلك إلى حدِّ المطالبة بـ (القتال من أجل عالم بلا رجال).

ولم تكن هذه الأفكار مجرد جدل لفظي أو تبادل شعارات، بل تجاوزته إلى الممارسة الواقعية في أشكال مختلفة، مما أدَّى إلى: تدهور رهيب في العلاقات الاجتماعية بين الرجل والمرأة، خاصة في العلاقات الجنسية، كما تمَّ الهجوم بشكل مكثف على مؤسسة الأسرة باعتبارها مؤسسة قمع وقهر للمرأة، ولا بد من الارتباط الحر والحرية الجنسية، بل تجاوز الأمر إلى الدعوة إلى الشذوذ الجنسي (السحاق) باعتباره شكلاً ملائماً محتملاً للخروج عن سيطرة الرجل العدو.

٢ ـ الدعوة إلى إعادة صياغة اللغة:

انطلقت الأنثوية المعاصرة في سعيها إلى إعادة صياغة اللغة من مقولة (ميشال

---

(١) ملخصاً من: «الجندر: المنشأ، المدلول، الأثر»، مرجع سابق، بتصرف.

فوكو) : أن «من يملك السلطة يملك اللغة»، وبهذا فسروا اللغات الأوروبية ونصوص التوراة والإنجيل وشككوا فيها لأنها من صنع الرجل!

والخطورة تكمن في أن الأنثوية تحاول فرض كلمات جديدة ومصطلحات حديثة تشمل كل مناحي الحياة، وتكون بعيدة عن التمييز بين الجنسين! ومن ثم إفراغ اللغة من مضامينها، بل الموروث الإنساني من الكتب والمؤلفات، بل حتى الكتب السماوية[١] لم تسلم من طلب إعادة الصياغة!

٣ ـ العمل على إلغاء دور الأب في الأسرة من خلال رفض (السلطة الأبوية) : والأبوية تعني: حكم الأب المطلق داخل الأسرة، وتركُّز القرار كله في يده، في المفهوم الغربي. وقد أدَّى تحسس الحركة من هذا الوضع إلى النفرة من الأب وتوجيهاته، والتمرد عليه، كما ساهمت في صياغة القوانين المتعلقة بمنع الأبوين من تأديب أولادهما!

٤ ـ رفض الأسرة والزواج:

يرى الشيوعيون أن الذي ألجأ المرأة لكي تقبل بالزواج هو العامل الاقتصادي، وحاجة المرأة للمعيشة لنفسها ولأولادها، وهذا ما لا يبقى في النظام الشيوعي؛ لأن الكل تتولاهم الدولة؛ فيسقط الأساس الذي يعتمد عليه الزواج والأسرة وتتحرر المرأة من قيودها.

٥ ـ زعم ملكية المرأة لجسدها:

نادت الحركة النسوية ـ وخصوصاً بعد فترة الستينيات من القرن الميلادي الماضي ـ إلى شعار مؤدّاه أن المرأة تملك جسدها، وهي دعوة تقتضي أموراً عدة، منها: الدعوة إلى الإباحية الجنسية، ورفض الإنجاب، والتبرج الشديد والتعرّي،

(١) وقد استجابت الكنيسة ـ بالفعل ـ لمطلب صياغة الكتاب المقدس، وأسهمت الحركات النسائية في تشجيع إصدار طبعة جديدة من كتب العهد القديم والجديد أطلق عليها «الطبعة المصححة»، في عام ١٩٩٤م، وتم فيها تغيير الكثير من المصطلحات والضمائر المذكرة، وتحويلها إلى ضمائر حيادية مراعاة لـ (Feminism)، كما خفف تأثير الكلمات التي تصف الشذوذ الجنسي.

وحق المرأة في إجهاض جنينها.

٦ ـ تسهيل موانع الحمل وإباحة الإجهاض، مما يسهل تحرر المرأة من أدوارها التقليدية والتمتُّع بجسدها وعلاقاتها الجنسية.

٧ ـ رفض الأمومة والإنجاب:

ليكون تحرير المرأة ممكن الإنجاز. ويأتي هذا الرفض الأنثوي للإنجاب والأمومة في سياق رفض كلي وقاطع لوجود أي فرق بين الذكر والأنثى يمكن أن يستند إليه في إسناد دور معين للمرأة أو الرجل، وهذه واحدة من قناعات الحركة وتبني عليها أموراً أساسية.

٨ ـ إباحة الشذوذ الجنسي وبناء الأسرة اللانمطية:

فقد كانت منشورات الخلايا النسائية تتضمن مبادئ تحضُّ غير المتزوجات على البقاء من غير زواج، والمتزوجات بهجر أزواجهن، وتحذير النساء من العلاقات الجنسية مع الرجال، ومن الحمل.

وتطور الأمر بعد ذلك، وصَعَّدَت الأنثوية لهجتها، واعتبرت العلاقات الجنسية الطبيعية (Hetero Sexual) أمراً مرفوضاً بشكل قاطع؛ لأنها مفروضة على المرأة من قِبَل السلطة الأبوية (Patriarchy)؛ لأن المرأة تستطيع إشباع رغباتها عن طريق المرأة، بل وصل الأمر إلى حدٍّ أن يعتبر السحاق شرطاً لاعتبار المرأة من مؤيدي قضية المرأة أو أن تكون أنثوية حقيقية! ولدعم هذه الفكرة تمَّ إدراج مصطلح مساواة النوع (Gender Equality)، وذلك لضمان حصول الشواذ على نفس حقوق الأسوياء أو (التقليديين)!

أما الحركة النسوية في العالم العربي والإسلامي فقد ركَّزت على ضرورة مشاركتها في الكفاح ضد الاستعمار، وصناعة الاستقلال وقيام الثورة، وذلك بغرض فرض وجودها وإبراز دورها غير التقليدي في الحروب والصراعات وتغيير النظرة إليها، ومن ثم بدأت الدعوات لتعليم المرأة كالرجال تماماً، وإدماجها في

التنمية والبناء والعمل، وبدأ التحرك ضد مظاهر الحجاب وتكريس مبدأ الاختلاط في التعليم والعمل وتعديل القوانين المتصلة بالأحوال الشخصية وقضايا الزواج والطلاق.

وشيئاً فشيئاً حتى أصبحت الحركة النسوية في العالم العربي والإسلامي في ركاب الحركة النسوية العالمية، وظهرت الكتابات التأصيلية (الوجه العاري للمرأة العربية) لنوال السعداوي، و(دوائر الخوف.. قراءة في خطاب المرأة) لنصر حامد أبو زيد، و(أزمة المرأة في المجتمع الذكوري العربي) لبو علي ياسين، وغيرها من الكتب والمؤلفات التي تضجُّ بها الساحة الثقافية.. حول هذه العناوين المتوافقة مع أطروحات الأنثوية الراديكالية!

ولا غرابة؛ فقد نشأت الحركة النسوية العربية في عهد الاحتلال، وظهرت كتيار مناهض له وكجزء من النضال الوطني، في الوقت الذي كانت تستقي قيمها وأفكارها وآلية عملها من خلفية المحتلّ الثقافية والحضارية المادية!

وقد كانت مصر تحمل ريادة هذه الحركة، وقد تأسس الاتحاد النسائي العربي عام ١٩٤٤م في القاهرة بزعامة (هدى شعراوي)، وذلك بعد ست سنوات من انعقاد أول مؤتمر للنساء العربيات في بيروت عام ١٩٣٨م[١]، لكن هذا الدور تراجع بعد أن وقَّعت القاهرة معاهدة السلام مع إسرائيل في عهد (أنور السادات) في كامب ديفيد، ثم زيارته إسرائيل، وبعد تراجع دور مصر إقليمياً وعربياً، فاختلفت أُطر عمل الحركة واتجاهاتها تبعاً للنزاع العربي والخلاف السياسي القائم[٢].

---

(١) انظر: «رائدات الحركة النسوية المصرية والإسلام والوطن»، د. مارجون بدران، ترجمة: د. علي بدران، ٢٠٠٢م، ص ٣٧٠.

(٢) انظر: «الحركة النسوية العربية»، برنامج للنساء فقط، نقلاً عن موقع قناة الجزيرة.

المطلب الرابع: اتجاهات الحركة النسوية وأُطر عملها

لا يوجد حركة نسوية واحدة تنتسب لها جميع الناشطات النسويات، فهناك مدارس ومذاهب متعددة نابعة عن اختلاف بيئة المنشأ والأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية السائدة والثقافة والتقاليد المتعارف عليها. وقد طرأ التغير على الحركات النسوية نتيجة تقلُّب الأوضاع الدولية والتغيرات الاقتصادية والسياسية التي شهدها القرن العشرون، لكن يمكن القول: أن الحركات النسوية وحتى السبعينيات من القرن الميلادي الماضي تمحورت حول ثلاثة تيارات رئيسة(١): النسوية الليبرالية، والنسوية الماركسية، والنسوية الراديكالية.

أولاً: النسوية الليبرالية:

وتنتسب إلى البعد الفكري والقيمي للثورة الفرنسية، وتستند إلى مبادئها التي أعلنت عنها: المساواة والحرية، وتطالب بحقوق نسائية مساوية لحقوق الرجال، في مختلف مجالات الحياة السياسية والاجتماعية، ويعمل المنتمون إلى هذه الحركة من أجل أن يوفر النظام القائم نفس الفرص والحقوق للنساء والرجال، من خلال التركيز على التربية وتغيير القوانين المميزة بين الجنسين وتكوين لوبيات الضغط وتغيير الذهنيات على المدى البعيد.

والأسس الفلسفية للنظرية الليبرالية التي تنطلق منها الحركة النسوية الليبرالية في فهمها لطبيعة المرأة؛ هي: مبدأ الفردية ومبدأ الحرية ومبدأ العقلانية؛ فالعقل هو الذي يرشد الإنسان للأخلاق والقيم، وهو الذي يمكنه من استخدام أفضل الوسائل لتحقيق غاياته.

---

(١) راجع: «الحركة النسوية الغربية ومحاولات العولمة»، إبراهيم الناصر، مرجع سابق.
و«الجندر: المنشأ، المدلول، الأثر»، مرجع سابق.
و«تيارات الحركة النسوية ومذاهبها»، نادية ليلى عيساوي، باحثة جزائرية، ومنسقة برامج المرأة في (المؤسسة من أجل تقدم الإنسان)، نقلاً عن موقع «تحالف نساء للسلام»، في ١٤/ ٧/ ٢٠٠٤م، بشيء من الاختصار.

وغالباً ما يطلق على أية حركة نسوية تسعى من أجل تحسين وضع المرأة في مجال التعليم والعمل والصحة والحماية القانونية والحضور في مناشط الحياة المختلفة والمشاركة السياسية، من منطلق تحرُّري غير متطرِّف، بأنها: نسوية ليبرالية!

وقد خرجت من لواء هذا التيار جميع الحركات المنحرفة والشاذة والمتطرفة، وذلك نظراً لطبيعة انفتاحه وقبوله للثورات على الأديان والقيم والأخلاق، ونظراً لإمكانياته وغلبة معسكره على المعسكر الشيوعي سابقاً، فقد صار رائداً للحركات النسوية وشبه مهيمن على توجهها.

ثانياً: النسوية الماركسية:

وهي تنطلق من رؤية وفلسفة (ماركس) للوجود والحياة والصراع، ويعتبر هذا التيار أن قمع المرأة وقهرها بدأ مع ظهور الملكية الخاصة، وعملية الإرث التي تسبّبت في قيام علاقات غير متوازنة، تجسدت في توزيع المهام والأعمال على أساس من التمييز الجنسي. واستند التيار ـ أيضاً ـ إلى اعتبار (إنجلز) أن قيام الرأسمالية والملكية الخاصة أكبر هزيمة للجنس النسائي، ومن ثم فهم يرون أن إعادة انخراط النساء في سوق العمل ومشاركتهن في الصراع الطبقي سيؤدي إلى قلب النظام الرأسمالي وإزالة الطبقات.

ومع سقوط الاتحاد السوفيتي تبلور التيار النسوي الماركسي في تيارين رئيسين:

ـ أولهما: مذهب (النسوية الشعبية): الذي يعتبر أن التمييز الجنسي ليس عنصر القهر الأول للنساء، وأن النضال من أجل المساواة بين الجنسين يجب أن يترافق مع النضال ضد الفقر والتهميش والعنصرية.

ـ ثانيهما: مذهب (الأجر مقابل العمل المنزلي): الذي يعمل على تبيان حجم القطاع غير المرئي وغير المحسوب في الاقتصاد، منطلقاً من أن العمل المنزلي وعمل الولادة أو (إنتاج البشر) هو مكان استغلال النساء، لترافقه مع الارتباط الاقتصادي

بالرجل، ومجَانية العمل، ومن ثم يشكِّل المنزل والحي والمجتمع الصغير بالنسبة للمرأة النصف الآخر من التنظيم الرأسمالي الذي يخدم النصف الأول، أي: السوق.

وقد تضمنت الماركسية التقليدية تصوراً عن الطبيعة الإنسانية لا يزال ماثلاً في الفكر النسوي الماركسي المعاصر، وهو أن طبيعة الإنسان ذات أساس بيولوجي، لكنها ليست محددة بيولوجياً، وأن جوهر الإنسان لا يكمن في قدرته على التعقل واستخدامه اللغة، وإنما يكمن في تكوينه البيولوجي وقدرته على الممارسة.

ودعت الحركة النسوية الماركسية إلى إشاعة المرأة؛ كونها ليست ملكاً لفرد، وإلى ضرورة تهيئة الأجواء والفرص المناسبة لتمكين المرأة اقتصادياً، وإخراجها من البيت لتكون عاملة ومنتجة، وتخليصها من واجبات البيت والزوج، والأدوار النمطية والتقليدية التي يمكن أن تعيق هذا الأمر، وذلك عن طريق إنشاء المطاعم الجماعية، ودور حضانة الأطفال، والغسالات العامة وغيرها.

فالحركة النسوية الماركسية تنتمي إلى المدرسة الشيوعية الملحدة، لذا فهي منقطعة عن الأديان والرسالات، وتفسر التاريخ - في شكل من أشكاله - بالعلاقات الجنسية! ونهايات هذه الحركة من حيث النتائج الاجتماعية مقاربة لنتائج الحركة النسوية الليبرالية؛ من حيث غياب دور الدين والأخلاق والقيم في صياغة الرُّؤى الاجتماعية للمرأة، وفي إطارها تعدُّ المرأة جزءاً من المعسكر الاشتراكي المناهض لليبرالية الغربية، ومن ثم فالمرأة فيها جزء من اليد العاملة بشكل إلزامي!

ثالثاً: النسوية الراديكالية:

وهي ذات نزعة متطرفة، فهي تتّسم بعدم الواقعية، والبُعْد عن التدرج، والانحياز المفرط للمرأة دون النظر إلى السياق الاجتماعي، ودون اعتبار المصالح التي هي فوق الرجل وفوق المرأة. وهذه الحركة تعادي السلطة الذكورية والأبوية، وكل ما يكرَسهما؛ دينياً كان أو تقليدياً أو قانونياً، وتسعى إلى استئصال تلك السلطة، وهي تطالب بتغيير جذري لمجموع العلاقات بين الجنسين في الأسرة والمجتمع

معاً؛ للوصول إلى المساواة المطلقة وسيادة علاقات النوع في المجتمع أو ما يسمى (Genderization of society).

وهي تعمل لتكون حركة ذات طابع عام وعابر للشعوب والثقافات والحضارات؛ لتغيير البنى الاجتماعية والثقافية والعلمية واللغوية والتاريخية لتلك الشعوب، بل نشأت في هذه الحركة جيوب تدعو إلى دين جديد (الوثنية النسائية ـ Femal Paganism)، أو دين المرأة الجديد الذي يقوم على أساس تأليه المرأة، كما هو الحال في بعض الأديان الشرقية القديمة.

وتتمركز فكرة هذا التيار في قيام صراع بين الجنسين لخلق نظامين منفصلين: أحدهما ذكوري والآخر أنثوي! وأنه في سبيل ذلك ينبغي استعادة النساء أجسامهن وكيانهن، وإعادة الاعتبار إلى ثقافة خاصة بهن إلى حدِّ الانفصال عن الرجال والعيش في مجتمعات نسائية مستقلة!

وفي العموم يظهر السياق التاريخي لهذه الحركات؛ سواء التحريرية منها، أو المدافعة عن الحقوق، أو المطالبة بتمكين النساء ومساواتهن بالرجال، أو الداعية إلى إلغاء الفروق بين الجنسين على أسس اجتماعية وثقافية.. يظهر من كل ذلك أن هذه الحركة تنطلق من أرضية لا دينية، وتقفز على مشاكل الواقع دون أن تقدم لها حلولاً، نظراً لانقطاعها عن الثوابت الفطرية والعقلية والتاريخية! إلى الحدِّ الذي ضاعف من مشكلات المرأة / النساء، وفتح المجال أمام المناهج التجريبية لتضع المجتمعات في معمل اختبار دائم! ولم تحقق هذه الجهود جميعها للمرأة / النساء نيل حقوقها الكاملة التي نصت عليها القوانين الوطنية أو المواثيق والاتفاقيات الدولية، وتؤكد ذلك جميع الدراسات والأبحاث والتقارير المتعاقبة[١].

إن هذه الاتجاهات النسوية جميعاً أخفقت في تحقيق شعاراتها المعلنة حتى في الدول الديمقراطية، رغم وصولها إلى مواطن صنع القرار وصياغة الخطط والبرامج

(١) كمثال على ذلك فإن تمثيل المرأة في أشكال السلطة التشريعية والتنفيذية والقضائية في الدول المتقدمة لا يتوافق مع نسبة تمثيل المرأة اجتماعياً، الأمر الذي دفع الحركات النسائية للمطالبة بنظام الكوتا في مجال الانتخابات والتعيين والنص على ذلك قانونياً.

والسياسات الحكومية، فعوضاً عن تحقيق وجود عضوي للمرأة في الجسد الاجتماعي ينال كافة الحقوق ويقوم بأدواره الطبيعية كاملة بالتكامل مع غيره، إذا بها في حالة نفور واستقلال بل وتصادم مع مجتمعها.

وهنا تأتي الدعوات الصادقة لتطالب بتقديم رؤية إسلامية وميثاق إسلامي بشأن المرأة (النساء) من حيث وجودها ككيان إنساني، ومن حيث أدوارها وحقوقها وضمانات هذه الحقوق، وهي قضية بدأت تأخذ اهتمام عدد من الكُتّاب والباحثين والدارسين والهيئات، بشكل يمكن أن يقدم رؤية جديدة للعالم من منظور إسلامي أصيل يوجه لـ«حركة نسوية إسلامية»(١).

أُطر عمل الحركة النسوية:

اختلفت آليات عمل الحركة النسوية باختلاف مدارسها ومذاهبها الفكرية واختلاف النظم السياسية والاجتماعية التي سادت بيئاتها، ففي حين اعتمدت الحركة النسوية الاشتراكية على الحزب الحاكم في ظلٍّ الأنظمة الشمولية الشيوعية، فقد كان الحزب يصيغ الحياة الاجتماعية ويضع السياسات والخطط الحكومية؛ لتقوم اللجان والدوائر والمنظمات والنقابات العمالية للحزب بتنفيذها وتحقيقها على أرض الواقع، وتحويلها من أدبيات نظرية إلى مظهر سلوكي عام.

الحركات النسوية الليبرالية في المعسكر الغربي المقابل كانت تتمتع بحرية كاملة في تنظيم جهودها وصياغة أفكارها والنضال من أجل تحقيق رُؤاها عبر كافة السبل والهياكل الرسمية والحكومية والأهلية والشعبية، فكانت جزءاً من حراك المجتمع الرأسمالي، وتعبيراً عن مناهجه الديمقراطية التعددية التنافسية، ومن ثم

(١) مما يخشى منه أن يتم اختطاف العقلانيين للخطاب الإسلامي الأصيل في هذا الاتجاه لتقديم رؤية «ليبرالية» بمصطلحات إسلامية وتوظيف النصوص والأحكام والتاريخ الإسلامي بقصد أو دونه لصالح الحركة النسوية الليبرالية أو الراديكالية، وهو ما بدا يسري في بعض الكتابات المنشورة في الصحف والمجلات والمواقع، وتتلقفه الحركة النسوية بترحيب مثير للشبهة، في ظل عدائها للديانات عموماً، وإنكارها الثوابت بما فيها نصوص الدين.

تشكلت في هذه البلدان حركات نسوية مستقلة ومتباينة، وذات طيف متعدد في برامجها وأشكالها بحسب المشاكل التي تواجهها في تلك المجتمعات.

فقد ظهر في السبعينيات من القرن الميلادي الماضي تيار «النسوية المثلية»، الذي اخترق جميع التيارات والمذاهب النسوية ـ فيما بعد ـ ليؤسس علاقات إنسانية جديدة تقوم على مثلية تتساوى أطرافها جميعاً! كما نشأت (حركة النسويات السوداوات ـ Black Feminists) في أوساط السود الذين ناضلوا من أجل حقوقهم في ظل التمييز الغربي للجنس الأبيض، مما أضاف البعد العنصري للتمييز الجنسي، مقارناً بين آليات التمييز العنصري وآليات التمييز الجنسي.

وفي الثمانينيات من القرن الميلادي الماضي ومع تصاعد الكوارث البيئية، دخلت الحركة النسوية في الموضوع البيئي.

وقد استغلت الحركة النسوية الليبرالية أجواء الحرية الديمقراطية لتشكيل منظماتها الخاصة وشبكات التنسيق فيما بينها والوصول إلى مواطن صنع القرار عبر المشاركة السياسية للمرأة و (الناشطات / الناشطين) النسويات، وتكوين جماعات الضغط (اللوبي) باتجاه تغيير الإرادات والقرارات السياسية لصالح الحركة.

كما استغلت أجواء انفتاح السوق لتكريس وجود المرأة في الحياة العامة والتعليمية والعملية والقطاعات الخاصة، بل وظفت الحركة صناعة الإعلام والفن والأدب لبثِّ أفكارها وتمرير رُؤاها إلى أكبر شريحة في المجتمع.

من هنا تمكنت الحركة النسوية الليبرالية من تجذير حضورها وفاعليتها في الواقع الغربي إلى الحدِّ الذي وصلت معه إلى المنظمات الدولية والأممية، لتكون أداة طيِّعة لجهودها في محاولة عولمة قضاياها ورؤيتها وأفكارها.

المبحث الأول: التعريف بالحركة النسوية اليمنية

المطلب الأول: المرأة اليمنية في العادات والتقاليد وظروف نشأة الحركة النسوية اليمنية

المجتمع اليمني مجتمع مسلم محافظ، يقوم على مجموعة من الركائز الفكرية والاجتماعية التي ساهمت في بقائه محافظاً رغم موجات التغريب والتفسخ التي طغت على كثير من بلاد المسلمين، وكان لها زحف على بلاد اليمن.

فقد مثل الإسلام سداً منيعاً تجاه التحلُّل الأخلاقي والفساد الاجتماعي، من خلال تلك القيم والمفاهيم التي غرسها في الشعوب الإسلامية منذ بزوغ فجر هذا الدين من أرض الجزيرة العربية. وقد دعمت هذه القيم والمفاهيم الجوانب الإيجابية والأخلاق الحسنة التي كان يتحلَّى بها العرب قبل الإسلام؛ من الحفاظ على الأعراض وصيانة الشرف، فقد كان المجتمع العربي متميزاً عن غيره من المجتمعات التي تسربَّت إليها عوامل الانحلال الخلقي والانحراف السلوكي نتيجة الترف المادي وغلبة الفلسفة البشرية على الدين السماوي، كما هو الحال في بلاد فارس والروم، وهما في ذلك الزمان القوى العظمى ومضرب المثل في الصنعة العمرانية والقوة المادية.

غير أن سنّة الله ـ تعالى ـ في الخلق لا تتبدل ولا تتغير، ولا يحابي فيها الله ـ تعالى ـ أحداً من خلقه، لذا فقد جرى في الأمة الإسلامية من الانحرافات الفكرية والسلوكية ما جرى على الأمم من قبلها، نتيجة طول العهد وبُعْد الأمد عن مصدر النبوة وزمن الخلافة الراشدة، وتسرّب ثقافات الأمم الأخرى وعاداتها إلى المجتمع الإسلامي، وضعف الوازع الديني، وذهاب العلماء، وقلة المصلحين، والاغترار بالدنيا التي فتحت على هذه الأمة، مصداقاً لما أخبر به نبي الهدى عليه الصلاة والسلام.

ومن الجوانب التي دخل عليها التحريف والتغيير والمحدثات الجانب الاجتماعي في الأمة، وقد أخذت هذه الانحرافات والمحدثات صوراً عدة؛ فبعضها أخذ طابع الدين والتديُّن، وبعضها التقاليد والعادات، والآخر منها الثقافة الدارجة عبر القصص والأمثال والحِكَم.

وفي حين غالت بعض هذه الانحرافات في نظرتها للمرأة وتعاملها معها حتى وقعت في الظلم والحرمان والتشديد المذموم، أخذت انحرافات أخرى طابع الانحلال والتفسخ والشذوذ.

ولم تكن اليمن في معزل عن هذا الأمر، غير أن الطابع القبلي لها جعل الغالب من الانحرافات السائدة في المجتمع من النوع الأول المغالي في التشدد والانغلاق، تاراً مستندة إلى الدين وتارةً مستندة إلى التقاليد والأعراف، فمنعت المرأة اليمنية من كثير من الحقوق، وحُرمت من ممارسة الكثير مما أُبيح لها شرعاً، بدافع الحفاظ عليها وصيانتها.. ومع الوقت تراجع دور المرأة في الحياة العامة بل وفي بيئتها الأسرية نتيجة تفشِّي الأمية في أوساط النساء، سواء أمية القراءة أو أمية الجهل بالدين، وهو ما أثّر بدوره في المجتمع مع تعاقب الأجيال وتخلُّف محاضنها التربوية.

ومن هنا ـ فيما يبدو ـ نشأت أجيال جاهلة بالأحكام الشرعية مارست الظلم والاضطهاد على المرأة، فالحرمان من الميراث، وامتهان المرأة، ومعاملتها بعنف، وتحجيم دورها في الحياة... إلخ أصبحت ظواهر منتشرة على مساحة عريضة من اليمن، وخاصة الأرياف النائية التي كانت تشكل الجزء الأكبر من اليمن قبل الثورة.

ويمثِّل الموروث الثقافي الشعبي في أيٍّ مجتمع خزانة قيم هذا المجتمع ومفاهيمه وتصوراته وخبراته الحياتية، لذا فإن نظرة سريعة إلى الأمثال الشعبية السائدة قديماً (والتي لا يزال بعضها سائراً) توضح طبيعة نظرة المجتمع اليمني للمرأة، والتي لم تكن في كل أحوالها سلبية بالطبع.

فمن الأمثال:

- (المَرة مَرة ولو زمَّرت): يُضرب مثلاً للتقليل من شأن المرأة مهما حققت من النجاحات.

- (ذي يعول بنات كأن بيته على السايلة): أي: أن حال والد البنات كحال البيت القابل للزوال كونه على مجرى السيل، وهي نظرة جاهلية، ترى في البنات عامل شؤم لأهليهن.

- ومن الأمثلة كذلك (شوْر المَرة الصايب يدِّي سبع مصايب): وهو يُضرب لنكران الرأي السديد على المرأة، بحكم أنها شديدة العاطفة. وقريب منه (من تسمّع للدجاجة دخلته الكرس): ويقصد بالكرس بيت الدجاج، ويراد بالمثل: تأكيد غباء النساء وخطأ مشورتهن.

وهناك أمثال أخرى توارثها اليمنيون عن المرأة تحمل معاني إيجابية، فـ«من الخطأ الجزم بشمولية النظرة السابقة عند جميع فئات المجتمع اليمني؛ فالشرائح الواعية وأهل العلم وعقال المجتمع وأهل التجربة والحكمة كانوا يحتفظون برُؤى مختلفة، ويرفعون منازل المرأة طبقاً لما تتمتع به من خصال، وما تؤدي من أدوار»[١].

«وعلى الرغم من أن أعداد الأمثال الشعبية اليمنية الواردة في هذا القسم تفوق بكثير سابقتها، إلاّ أن الغالبية العظمى من الباحثين اليمنيين يركزون على النوع الأول، ولا يكترثون - إلى حدٍّ ما - لرسم معالم واضحة لتقويم المجتمع الإيجابي للمرأة ومنطلقات فلسفته الأخلاقية في أبعاد ما يضعها فيه. وهو الأمر الذي عزّزوا فيه المفاهيم السلبية، والرُّؤى المتدنية، على حساب الأفق المشرق الذي طالما تأملت الأجيال على ضوئه أدوار المرأة اليمنية في صنع الحياة الإنسانية»[٢].

فمن هذه الأمثال الإيجابية:

(١) للمزيد من الأمثال راجع: «المرأة في المثل الشعبي اليمني»، نزار العبادي، موقع «المؤتمر. نت»، في ٩/ ٩/ ٢٠٠٥م.

(٢) المرجع السابق.

- (إذا قلّت رجالك ناسبت) : وهو يشير إلى دور المصاهرة في تقوية القبيلة .

- (بنات الأصول خير من المال والمحصول) : ويشير إلى أهمية المرأة مقابل الثروة .

- (المرأة المُدَبِّرة خير من الضمد المشمر) : فـ« هذا المثل يفضل المرأة الحريصة على أدوات صناعة لقمة العيش » .

- ومن ذلك (هجاهيج النساء تدّي هجاهيج الرجال) : أي : أن قوة الرجال وشدة عزائمهم متأتّية من عزائم أمهاتهم وحسن تهذيبهن إياهم .

- (إذا نقص خدّها يوفيها جدّها) : وفيه حثٌّ على عدم جعل الجمال موضوع المفاضلة في اختيار شريكة الحياة ، وتقديم شرف الأصل الذي تنتسب إليه المرأة .

- (المَرة سراج البيت ولا تروي لها) : وفيه التفات إلى أهمية المرأة للبيت وإن كان عدم إطرائها أفضل خشية اغترارها .

إذاً ؛ فالنظرة إلى المرأة أو التعامل معها لم يكن سلبياً في كل الأحوال ، ولم يكن موحداً في عموم المجتمع ، فقد كان مختلفاً باختلاف الثقافة الاجتماعية والعُرف القبلي والمذهب الفقهي ، وهذا ما يلمسه المعايش للمجتمعات المحلية من منطقة لأخرى .

وقد عاش المجتمع اليمني شمالاً وجنوباً عهوداً من التخلُّف والفقر والانغلاق الذي قاده إليه الأئمة والسلاطين ، وظل الصراع السياسي على السلطة هو المهيمن في القرنين التاسع عشر والعشرين الميلاديين ، بحيث لم تشهد الساحة اليمنية استقراراً سياسياً تنمو معه الأوضاع الاقتصادية والجوانب الاجتماعية .

وكانت القبيلة كما أسلفنا هي المحور الارتكازي في التأثير على القيم والعادات والظروف السائدة ، ورغم محافظتها على موروثها الإسلامي طيلة عهود سابقة ، إلا أن هذا الموروث لم يكن صافياً نقياً من الشوائب والدواخل ، بل خالطته بدع ومحدثات ، ومذاهب فقهية غالت وجمدت على آراء الرجال ولم ترجع إلى النص الشرعي بما يلائم ظروف الناس ، بل كان بعضها يضفي الصبغة الشرعية على كثير

من المسائل التي أحدثها الناس مجاراة لأهوائهم. كما خالط هذا الموروث عادات وتقاليد تعارف عليها الناس في ظل الجهل وقلة الفقهاء والعلماء، ولم يجدوا من ينكرها عليهم فغدت قوانين يتحاكم إليها الناس وتمضي عليها شؤونهم!

ورغم هذا الوضع، لم تنشأ في اليمن أي دعوة إصلاحية اجتماعية جذرية على مستوى الواقع العريض الذي عانت منه اليمن، عدا دور بعض العلماء المصلحين الذين لم يسعفهم المجتمع للقيام بواجب التغيير والتجديد؛ كأمثال الإمامين محمد بن إسماعيل الأمير الصنعاني، والإمام محمد بن علي الشوكاني.

ودوام الحال من المحال، فما هي إلا عقود من الزمان حتى ثارت شرائح من المجتمع اليمني عقب ظروف دولية وإقليمية ساهمت في تشكيل الفكر العالمي وألقت بظلالها على الأمة الإسلامية. وكان وراء الثورة قوى مختلفة، بعضها سياسي له صلته بالمتغيرات الدولية التي ظهرت في الساحتين العالمية والعربية، حيث برز الاتحاد السوفييتي كقوة عظمى تحمل الفكر الشيوعي والمذهب الاشتراكي كرسالة ثورية إلى العالم، وفي المقابل برزت الولايات المتحدة الأمريكية كقوة عظمى تحمل الفكر الليبرالي والمذهب الديمقراطي وتبشّر به، وبرز في الوطن العربي - عقب سقوط الخلافة - أحزاب تابعة أو متأثرة بهذين المعسكرين اللذين تسابقا على إيجاد نفوذ لهما في المنطقة من خلال هذه الأحزاب العميلة أو الأنظمة التابعة، وبرز - أيضاً - الفكر القومي كفكر مناهض للإسلام بمنطق العروبة التي حلت محلّه!

وعاشت المنطقة في أجواء الثورات والانقلابات وتلاقح هذه التيارات فيما
بينها تارةً وتصارعها تارةً أخرى، وكان السند الخارجي يشكل الخارطة الداخلية من ١٩
خلال الدعم المادي والمعنوي. وظهرت في أثناء ذلك شخصيات (مصطنعة)
كقيادات ملهمة تعمل لأجل الوطن والقومية وتمزج في أفكارها بين المذاهب
الملفَّقة؛ لتصنع رؤيتها الخاصة! وكان (جمال عبد الناصر) أحد هذه القيادات التي
كان لها شأن في الوطن العربي (واليمن خاصة).

لم يكن الثوار في اليمن بعيدين عن هذا الجوِّ العام، فجملة منهم ممثلون عن المملكة المتوكلية أو عسكريون مرسلون للتدريب أو موفدون للدراسة في خارج اليمن، إما في العراق (الذي عاش أحلام البعث العربي)، وإما في مصر (التي عاشت أوهام الناصرية)، وإما في دول أوروبية أو روسية.

ومن ثم حملت الثورة ملامح اللغة التقدمية السائدة في ذلك الحين، وكان مطلبها نظاماً جمهورياً تكون السلطة فيه للشعب! ونصت في أهدافها على: احترام مواثيق الأمم المتحدة والمنظمات الدولية، والعمل على إقرار السلام العالمي، وتدعيم مبدأ التعايش السلمي بين الأمم، وفي الصعيد الداخلي: إنشاء مجتمع ديمقراطي تعاوني عادل.. (يستمد أنظمته من روح الإسلام الحنيف)!

غير أن اختلاف منطلقات هذه القوى التي شاركت في الثورة ـ وكان بعضها إسلامياً! ـ والصراعات التي شهدتها اليمن على السلطة بين الجمهوريين والملكيين تارةً، وبين المناضلين أنفسهم تارةً أخرى، جعل من المتعذر انفراد البعض في صياغة رؤية متكاملة للدولة والمجتمع وفي تنفيذها لو وجدت.

ومن ثم أخفق الثوار في تحقيق مبادئهم في الوقت الذي انتصروا فيه عسكرياً، وبقيت القيم والعادات والتقاليد والموروث الإسلامي سائداً كما هو في عموم المجتمع. وحافظ عامل التصفية الجسدية الذي تم تجاه أحزاب يسارية وناصرية وبعثية ـ في حينه ـ على غياب الأحزاب الفاعلة في الساحة، التي انتهى الأمر بها بعد وصول الرئيس (علي عبد الله صالح) إلى الحكم عام (١٩٧٩م) بتحريمها واعتبارها سبباً في خراب ودمار البلاد!

إلا أن وجود عناصر هنا وهناك تحمل المبادئ التقدمية وتعمل على تسريبها في المجتمع طيلة عقود من غياب هيمنة الدولة المطلق، ووصول بعضهم إلى السلطة، أثَّر في وجود مفاهيم وقيم لدى شريحة من العاملين في الدولة والأثرياء والناقمين على الدين وأهله، تُعلن بين فترة وأخرى وتنشر في أدبيات الإعلام والصحافة، لكنها ـ على أية حال ـ لم تتبلور في صورة مشروع قانوني أو اجتماعي أو حزبي ضيق.

المطلب الثاني
مراحل نشأة وتطور الحركة النسوية اليمنية وأهم سماتها

مرت الحركة النسوية بمراحل عدة حتى تبلورت في عدة اتجاهات، طغى عليها منهج الاتجاه المتطرف، بواسطة خطاباته ومواقع نفوذه في المؤسسة الأممية. وعليه فإن حديثنا عن نشأة الحركة النسوية في اليمن يأخذ البُعْد التاريخي في تطور الحركة النسوية اليمنية، التي اتصلت بقيم التحرر والحقوق والمساواة التي تلقّفتها النُّخب المثقفة والحركات السياسية عن الغرب. وقد اتسمت الحركة النسوية اليمنية بسِمَات اختلفت حسب النظام الحاكم والتاريخي إلى ما بعد الوحدة.

أ ـ مراحل تطور الحركة النسوية في الجنوب:

احتلت بريطانيا الجزء الجنوبي من اليمن عام ١٨٣٧م، وبالأخص مدينة عدن، وأثَّر وجود حاميتها ـ بطبيعة الحال ـ على أفكار بعض أبناء الجنوب، خاصة وأن الاستعمار مكث قرابة قرن وربع القرن من الزمان.

ونظراً لوجود موانع اجتماعية لم ينوِ البريطانيون تخطِّيها، لم تتدخل سلطة الاحتلال البريطاني في القضايا الاجتماعية لأبناء عدن، لكنها كانت تنتظر مبادرة عدنية لتأسيس مدرسة للبنات لتقوم بدعمها[1]. وبالفعل جاءت المبادرة من امرأة حرص والدها على تعليمها في مدرسة للبنين، حيث كان يعمل مدرساً، وبدأت (نور حيدر سعيد) مشروعها من بيتها عام ١٩٢٥م، بترقُّب من السلطة التربوية البريطانية، حتى تحول بيتها إلى مدرسة للبنات، وبالفعل تحولت عام ١٩٣٤م وبمساعدة رسمية لتكون أول مدرسة بنات. وقد شجعت هذه الخطوة امرأة عراقية، وهي (نورية عنايت)، وكانت تقيم بعدن بصحبة والدها الضابط في الجيش

(١) انظر: «أوضاع المرأة اليمنية في ظل الإدارة البريطانية لعدن: ١٩٣٧م-١٩٦٧م»، د. أسمهان عقلان العلس.

البريطاني، لافتتاح مدرسة بمركز عدن كريتر عام ١٩٣٥م. ثم توالت ولادة مدارس البنات واحدة بعد أخرى، حتى تأسست المدارس الثانوية، التي تمنح شهادة كمبردج.

هذا بالنسبة إلى المدارس المحلية، أما المدارس الأجنبية، والخاصة بالبنات، فسبقت هذا التاريخ بعشرات السنين؛ فأول مدرسة أجنبية تأسست عام ١٨٥٤م، لكن خشية الناس من التنصير، وخرق العادات والتقاليد قادهم إلى الإحجام عن تعليم بناتهم فيها، إلى جانب ما يعتورها من محدودية القبول وتقييده.

وبطبيعة الحال انعكست عملية إدماج الفتيات في وضع التعليم القائم على مفاهيم النساء وتصوراتهن، فظهر ما حذَّر منه العلماء والدعاة بعدن؛ كالنوادي الخاصة بالنساء، وتبعات التعليم الأخرى، مما يتعلق بحرية المرأة والمفاضلة بين السفور والحجاب، وقوانين الأحوال الشخصية[١]، ثم تأسس نادي سيدات عدن، وجمعية المرأة العدنية، وجمعية المرأة العربية، عقب انخراط المرأة في النشاط السياسي؛ العلني والسري[٢].

وبدأت معركة «السفور والحجاب» في عدن مبكراً، فقد تزعمت الدعوة إليه الكاتبة (رضية إحسان الله)، وهي «امرأة عدنية كانت من الجرأة أن واجهت المؤسسة الدينية، وأخذت تحاور شيوخ الدين، بمفاهيم دينية أيضاً»[٣]. واحتدّت المعركة عام ١٩٥٠م عندما نشر الشيخ (محمد سالم البيحاني) كرّاساً تحت عنوان «أستاذ المرأة»، تضمن مجموعة وصايا دينية. وبطبيعة الحال دخل الشعر والأدب الميدان. فممّا قيل:

لمَ السفور وهل أعددن عدَّته | وهل حسبن حساب النار في اللعب

---

(١) عندما استلمت الجبهة القومية الحكم أقرت قانون الأحوال الشخصية، الذي صدر إبَّان الحكم المحلي في ظل الاحتلال البريطاني، والذي يحرم تعدد الزوجات، لكن اللافت للانتباه أن العديد من رجال الحزب الاشتراكي اليمني، الذين أصدروا ذلك القانون، تخلوا عنه بسهولة، وتزوجوا بثانية وثالثة. انظر: مقال «أحوال نساء عدن في ظل التاج البريطاني»، رشيد الخيّون، عن موقع الشرق الأوسط، ١٥/ ٩/ ٢٠٠٥م.

(٢) انظر: المرجع السابق.

(٣) انظر: المرجع السابق.

وفي عام ١٩٥٦م خرجت مجموعة من النساء المطالبات بالسفور إلى شوارع عدن سافرات، وسرْن حتى مقرِّ جريدتي «الأيام» و«الجزيرة»، وأدلين بتصريح صحفي في أسباب خلعهن الحجاب، أو (الشيذر) كما كان يعرف بعدن. وانطلقت المسيرة من منزل (عبد الله خليفة)، وهو من المؤيدين للسفور، وأثارت المسيرة العلماء والدعاة والمؤيدين للحجاب بشكل عام، فعقدوا اجتماعاً طالبوا فيه السلطات البريطانية بالتدخل لمنع سريان السفور، لكنها كالعادة اعتبرت القضية شأناً داخلياً، وخاصاً بالمسلمين، لذا لم تتدخل في المنع أو الإباحة. ومن تلك المسيرة بدأ السفور يدبُّ في شوارع عدن، وقد دعمت الجبهة القومية ـ التي خلفت الاحتلال البريطاني ـ تلك الظاهرة، ولم تجد صعوبة في فرض التعليم المختلط بعدن.

وكان من المفارقات أن (عبد الله باذيب) ـ أول دعاة الفكر الاشتراكي بعدن ـ كتب ضد مسيرات السفور، ووصف الدعوة إليه بأنها مطلب «نساء الطبقة المترفة في عدن» معتبراً أن «الحديث عن السفور سابق لأوانه»(١)!

في هذه الأثناء ظهرت عدة جمعيات نسوية في عدن، منها: «جمعية المرأة العدنية»، التي أسستها (رقية محمد ناصر)، بمعيّة العديد من النساء، «والتحقت في صفوف الجمعية العديد من الشابات اللواتي أخذت آمالهن وطموحاتهن تتشكل في ظلِّ معطيات المدِّ الثوري العربي مع قيام وانتصار ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢م، ومع تبلور الحس الوطني خرجت النساء مشاركات بالمسيرات العمالية التي شهدتها مدينة عدن ١٩٥٦م مع تأميم قناة السويس»(٢).

كما أسست (رضية إحسان الله)(٣) (جمعية المرأة العربية) في عدن عام ١٩٥٦م، واهتمت بشؤون المرأة والطفل «وكان لها دور كبير في حثِّ المجتمع على تعليم البنات بإلحاقهن في المدارس، ودفع النساء إلى الدفاع عن حقوقهن التعليمية

(١) راجع: المرجع السابق.
(٢) راجع: المرجع السابق.
(٣) وهي من الاتجاه اليساري.

والعملية، وتوعية المرأة والمجتمع بأهمية التحرر، والمطالبة بالاستقلال عن الاستعمار البريطاني، وكان لها دور كبير في إشعال ثورة (الشياذر) الحجاب، وفيها خرجت المرأة في عدن بالمطالبة بنزع (الشياذر) وإحراقها، كرمز لخروج المرأة للتعليم والعمل»[١]، «وكانت الجمعية تقدم مختلف الأنشطة؛ كالمحاضرات السياسية، والحفلات الفنية، والمسرحية، والموسيقية، والمسابقات الرياضية، والرحلات الترفيهية، وغير ذلك من الأنشطة المتعددة»[٢]!

وكان للجمعية علاقات ثنائية مع «اتحاد نساء مصر»، وشارك بعض أعضائها في فعاليات نسائية عربية في مقر الاتحاد النسائي العربي ورئيسته آنذاك (هدى شعراوي)، وعملت هذه الجمعية على تأطير الكادر النسائي في تنظيم «الجبهة القومية»[٣] المسلّح، وكان الغالب عليها التيار اليساري.

ومع قيام حرب الاستقلال في الجنوب وتآمر بريطانيا ضد هذه المقاومة الوطنية، سلمت حكومة بريطانيا التيار اليساري مقاليد الجنوب، لتتفرد «الجبهة القومية» منذ عام ١٩٦٧م وحتى عام ١٩٧١م بالحكم وتنقلب على بقية التنظيمات.

في عام ١٩٧٤م عقد المؤتمر التأسيسي للاتحاد العام لنساء اليمن في عدن بقرار جمهوري، وكانت أول رئيسة له بعد تشكيله (عائشة محسن). ومثَّل الاتحاد في حينه «الوسيلة الأكثر أهمية لتعبئة النساء»، وحشدهن في الأدوار التقدمية للتيار اليساري، لكنه «لم يحقق أبداً عضوية نشطة كبيرة، ونظر له العديد من النساء من خارج العاصمة (عدن) على أنه اتحاد تديره نساء حضريات ممن لا يشعرن بالمصالح والشؤون الخاصة لأخواتهن الريفيات أو المحليات. من جانبه سار الاتحاد العام لنساء اليمن على خيط رفيع بين تشجيع النساء على الاندماج بصورة أكبر في البنية الاجتماعية المتغيرة وبين احترام الوضع القائم، خوفاً من استعداء معارضيه، ولذا تم

(١) «اتحاد نساء اليمن»، صادر عن اتحاد نساء اليمن في ٢٠٠٤م، ص ٣ـ٤.

(٢) راجع: المرجع السابق.

(٣) المرجع السابق، ص ٤.

اختيار الفئات المستهدفة بعناية فائقة»[١].

في هذه الأثناء عملت «الجبهة القومية» على تغيير الوضع الاجتماعي والقانوني للمرأة، من خلال تغيير «قوانين مستمدة من الإسلام»، ونتيجة لذلك أصبحت «عرضة لاتهامات معارضيها لها بالإلحاد ومعاداة الدين، وبما هو أسوأ»[٢].

وفي عام ١٩٧٨م تم الإعلان عن قيام الحزب اليمني الاشتراكي، بأفكاره الشيوعية، حيث عمل على تصفية المعارضين له سياسياً واجتماعياً بما في ذلك العلماء، وحارب الدين والعادات والتقاليد في ثورة دموية دفعت بكثير من أبناء اليمن الجنوبي للهجرة إلى دول الجزيرة المجاورة أو شرق آسيا وإفريقيا.

عمل الحزب في جنوب اليمن خلال فترة حكمه على تغيير القيم والتصورات، في ضوء مبادئه المخالفة للإسلام، بما في ذلك جانب المرأة، فقد دفع بها إلى المشاركة السياسية داخل الحزب وفي وظائف الدولة، ودفع بها إلى الالتحاق بالجيش والخدمة العسكرية وغيرها من الأعمال الاجتماعية والاقتصادية.

ولم تكن نظرة الحزب للمرأة تتفق مع النظرة الغربية - في حينه - لكن مؤدّى النظرتين في الواقع متقارب؛ فكل منهما يقصي الدين عن المرأة بإقصائه عن الحياة أصلاً! وهذا ما جعل تلك النظرة تشكل الأساس للنشاط النسائي التحرري الوافد من الغرب، وجعل المنتمين إليه هم رواد هذا التوجه ودعاته المتطرفون.

جاء في الميثاق الوطني - بعد اتهام الاحتلال والتقاليد المزورة على الدين الإسلامي بما وصلت إليه أوضاع المرأة -: «إن إعادة الحقوق الطبيعية للمرأة ومساواتها بالرجل في قيمتها ومسؤوليتها الاجتماعية ضرورة لا تحتّمها قواعد

(١) انظر: القانون والدولة والسياسات الاشتراكية المتعلقة بالمرأة: جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية، لـ «ماكسين مولينو»، ضمن كتاب (صورة المرأة اليمنية في الدراسات الغربية)، المعهد الأمريكي، في ١٩٩٧م.
(٢) المرجع السابق.

العدالة الإنسانية وحدها وإنما يفرضها وجود المرأة ذاته في الحياة بما تمثله كشريك كفء مساعد في طاقة المجتمع..».

وجاء في برنامج استكمال مرحلة التحرر الوطني الديموقراطي ما يلي: «الدفع بجرأة بقطاع المرأة لكي يأخذ دوره في الحياة السياسية والاقتصادية أمر ضروري وهامّ، ليس فقط في إشعار هذا القطاع بأن زمن الإذلال له قد انتهى ولا بد من مساواته بالرجل، بل - أيضاً - في إشعاره بأنه يمكن أن يلعب دوراً تاريخياً جنباً إلى جنب مع الرجل..».

ووصف برنامج التنظيم السياسي للجبهة القومية لمرحلة الثورة الوطنية الديمقراطية التغييرات التي يتبنّاها «لطبيعة الحياة المختلفة التي تعيشها المرأة اليمنية» بأنها جذرية وتحقق مساواتها بالرجل. وأشاد المؤتمر العام الاستثنائي للحزب الاشتراكي اليمني (١٢-١٣ أكتوبر ١٩٨٠م) بخبرته في هذا المجال واصفاً إياها بأنها: «نموذج ثوري في المنطقة العربية على صعيد تحرير المرأة من قيود التخلف الاجتماعي، تعبيراً عن إيماننا العميق بما تمثله المرأة في عملية التقدم الاجتماعي للبشرية، وتجسيداً لتعاليم الاشتراكية العلمية التي يسترشد بها حزبنا»! وقد جاءت القوانين النافذة في الجنوب معبرة عن هذه الرؤية الاشتراكية بما في ذلك قانون الأسرة (الصادر عام ١٩٧٤م) الذي تضمن العديد من المخالفات الشرعية[(١)].

«لم تكن عقيدته - الحزب الاشتراكي - الرسمية مستمدة من تعاليم الإسلام، وإنما حملت تأثيراً واضحاً لكتابات ماركس وإنجلز ولينين»، وقد «ظلّ التوجه الأساسي للسياسة المتعلقة بالمرأة ضمن الخطوط العريضة ذاتها، منذ أواخر الستينيات وحتى ابتعاد النظام عن السياسات الاشتراكية في عام ١٩٩٠م، تمهيداً للوحدة مع اليمن الشمالي، الدولة المحافظة، في ٢٢ مايو»[(٢)].

---

(١) انظر: قانون الأسرة في اليمن الديمقراطية، لنجيب شميري.

(٢) انظر: القانون والدولة والسياسات الاشتراكية المتعلقة بالمرأة: جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية. لـ «ماكسين مولينو»، مرجع سابق.

٢ ـ مراحل تطور الحركة النسوية في الشمال:

تأسست أول جمعية نسائية في الشمال في «معهد التمريض» بصنعاء عام ١٩٥٨م برئاسة (عاتكة عبدالله الشامي)، وكان لها دور في «التوعية بأهمية التعليم، والخروج من بوتقة الفقر والتخلف»[١]، و«كانت أول مظاهرة احتجاج للفتيات تخرج من جمعية المرأة في معهد التمريض في صنعاء، وقد طالبن بفتح مدرسة للبنات»[٢].

في عام ١٩٦٤م فتحت البعثة المصرية في تعز مركزاً للمرأة لمحو الأمية، وتعليم مهارات يدوية، وتقديم «توعية صحية»، و«عروض سينمائية»! ثم حُوِّل اسم المركز في عام ١٩٦٥م إلى «جمعية المرأة اليمنية»، وكانت (فاطمة أبو بكر العولقي) أول رئيسة لها[٣].

في مايو ١٩٦٥م وصلت (رضية إحسان الله) إلى صنعاء وعقدت اجتماعاً كبيراً، دعت فيه إلى رصّ صفوف النساء وتأسيس جمعية نسائية! لكنها لم تستمر أكثر من عام عقب إنشائها. وأسست (حورية المؤيد) و(فتحية الجرافي) جمعية بالاسم ذاته «جمعية المرأة اليمنية» عام ١٩٦٧م، وتأسست جمعيات مشابهة في إب وتعز والحديدة وذمار، لكنها جميعاً دمجت في اتحاد نسائي «يدمج مع نظيره في المحافظات الجنوبية»، ورأست أول تشكيل لهذا الكيان ـ «الاتحاد النسائي اليمني العام» ـ (أمة العليم السوسوة)[٤].

نخلص من النظر لواقع المرأة اليمنية بعد الثورة والاستقلال إلى ما قبل الوحدة إلى أن التيارات السياسية حملت في مناهجها أدبيات وافدة حول المرأة، كما أنها جنّدت المرأة في أجندتها السياسية، ولم تكن الأيادي الخارجية بعيدة عن التأثير في تشكيل هذا الحراك وتغذيته بالتنظير والدعم.

---

(١) «اتحاد نساء اليمن»، صادر عن اتحاد نساء اليمن في ٢٠٠٤م، ص ٥.

(٢) المرجع السابق.

(٣) «اتحاد نساء اليمن»، مرجع سابق، ص ٥.

(٤) «اتحاد نساء اليمن»، مرجع سابق، ص ٦.

إلا أن النشاطات النسائية المطالبة بالتحرر في تلك المرحلة لم تتبلور في «حركة نسوية» بهذا المدلول الشامل والدقيق، لكنها مثَلت ـ بدون شك ـ نواة لعهد ما بعد الوحدة، ذلك العهد الذي اتسم بإعلان دستور ذي طابع علماني متحرر ساهم الاشتراكيون وقوى أخرى (في اليمن الشمالي) في فرض صياغته على النحو الذي ظهر به، كما اتَسم بإعلان الحريات السياسية والفكرية والتنظيمية والشخصية والاجتماعية؛ فالديمقراطية والتنافس على السلطة سلمياً وتشكيل الأحزاب والتنظيمات الاجتماعية وحرية التفكير والتعبير والممارسة والحريات العامة والخاصة كلها مفاهيم استجدّت وطرحت بسند سياسي وقانوني خلال المرحلة.

٣ـ تطور الحركة النسوية من بعد الوحدة إلى ١٩٩٧م:

عقب الوحدة بدأ ترتيب البيت السياسي مرة أخرى، وكان الهم الغالب على الأحزاب كما هو المعتاد الوصول إلى السلطة ومسك مقاليد الحكم، أو تقاسمها مع الآخرين! وعادت دوّامة الصراع بشكل سلمي هذه المرة، ووظفت جميع شرائح المجتمع بما في ذلك المرأة التي تغزلت الأحزاب بحقوقها وحرياتها.

لكن الوضع السياسي تأزَّم وألقى بظلاله على المجتمع، الذي عاش ـ في المرحلة ذاتها ـ صدمة اقتصادية قوية جرَّاء أحداث حرب الخليج الثانية وتبعاتها الاقتصادية والسياسية محلياً. ودخلت اليمن بعد ثلاث سنين من الوحدة في حرب داخلية بين حزبين حاكمين، يمتلك كل منهما مقدرات دولة ومواردها، وكانت المواجهة عنيفة ومرتبطة بخيوط خارجية ودولية.

وفقدت الحركة النسوية ـ للمرة الثانية ـ فرصة التشكل والبروز بصفة علنية، نظراً للظروف التي أحاطت بها، لكنها حققت على أقل تقدير عدة مكاسب، منها:

١ ـ إقرار دستور علماني يطلق الحريات ويطلق المساواة بين المرأة والرجل.

٢ ـ نشاط الأحزاب في جانب تأطير النساء حزبياً، بما في ذلك الإسلاميون، واهتمام الجميع بها خطاباً ونشاطا.

٣ ـ نشوء الجدل الفكري على الصعيد السياسي والاجتماعي والإعلامي حول قضايا المرأة، والمصارحة بقضايا تمس المرأة لم يكن أحد يتجرأ على طرحها، لولا الضمانات الدستورية والتنافس الحزبي. وكان الحزب الاشتراكي فارس الميدان الذي لا يُبارى في هذا الشأن، تليه الأحزاب الناصرية والبعثية.

٤ ـ الانفتاح الوظيفي تجاه النساء في مناصب عليا، بما في ذلك مجلس النواب (حيث مُثّلت المرأة في المجلس بعضوتين كانتا في مجلس الشعب الأعلى ـ الجنوبي).

٥ ـ اهتمام الدول الغربية ـ ممثلة بسفاراتها ـ باليمن كقوة بدأت في الظهور إقليمياً، وتدخلها في صياغة طبيعة الدولة الموحدة حديثاً لصالح التغريب والحداثة، وهو ما حدا بكثير من الأحزاب للاهتمام بالمرأة أكثر ـ لما توليه هذه الدول لهذا الجانب ـ بهرجةً من تلك الأحزاب لمبادئها، وتزلّفاً إلى الدول المشار إليها، والتي دعمت ـ بدورها ـ هذه الأحزاب الوليدة والمفتقدة للإمكانيات التي ظلّ الحزبان الحاكمان يحتكرانها.

٦ ـ دمج اتحاد نساء اليمن في المحافظات الجنوبية والشمالية تحت مسمى واحد هو «اتحاد نساء اليمن» في عام ١٩٩٠م، ليأخذ دوراً جديداً، ويتبنّى قضايا تتماشى مع المرحلة الراهنة ومع التوجهات المستقبلية التي سعى الاتحاد لتحقيقها[١]. ورأست اتحاد نساء اليمن (عائدة علي سعيد)، أي: أن الاتحاد تشكل من عناصر كانت تنضوي تحت الحزب الاشتراكي والاتجاه اليساري الماركسي.

٧ـ عموماً؛ إضافة إلى الشخصيات النسائية ذات التوجه الليبرالي في الشمال، واللاتي كن متوزعات على الحركات البعثية والناصرية واليسارية. وهذه الحركات في ذلك الحين لم يكن لها أحزاب معلنة مسموح لها بمزاولة نشاطها العام.

٨ ـ مشاركة المرأة في أول انتخابات عامة كـ (ناخبة) بنسبة وصلت إلى

(١) دور اتحاد نساء اليمن في دعم العمل الاجتماعي للمرأة الواقع والآفاق، إصدار المكتب التنفيذي، ص٢.

(١٧,٨٪) من المسجلين في القيد الانتخابي، وكـ(مرشحة) بنسبة وصلت إلى (١,٣٪) من المرشحين الحزبيين والمستقلين.

وقد أظهرت الانتخابات الأولى في اليمن الموحد عام ١٩٩٣م «التجمع اليمني للإصلاح» ـ ممثل حركة «الإخوان المسلمون» سياسياً ـ كقوة حاضرة على الساحة، وكذلك الحال في مواجهة الحرب التي شنّها الحزب الاشتراكي عام ١٩٩٤م، والتي كان لمشاركته فيها أكبر الأثر في كسب المعركة. هاتان المسألتان جعلتا من إشراك الإصلاح في السلطة ـ في ذلك الحين ـ ضرورة «للمؤتمر الشعبي العام»، والذي كان بحاجة إلى حزب كبير ذي شعبية عريضة وخطاب جماهيري مؤثر ليعينه على اجتياز مرحلة ما بعد الحرب الصعبة والحرجة، فتشكلت حكومة ما بعد الحرب من هذين الحزبين فقط، واستمرت في مهامها إلى عام ١٩٩٧م.

وقد اتسمت هذه الفترة بحراك ونشاط للحركة الإسلامية السياسية ـ المتمثلة في الإصلاح ـ حدّ من موجة التغريب والتغيير، نظراً لوجوده في مجلس النواب (السلطة التشريعية) والحكومة (السلطة التنفيذية). ويبدو أن هذه الفترة أثارت حفيظة التغريبيين الموجودين في الحزب الحاكم والسلطة، هذا مع انضمام عدد من كوادر الحزب الاشتراكي وبعض الأحزاب الأخرى ممن يعادون الحركة الإسلامية إلى المؤتمر الشعبي العام، مما أدّى إلى مواجهات ساخنة بين الإصلاح والمؤتمر، والتي بلغت ذروتها في انتخابات عام ١٩٩٧م، حيث استخدمت الأسلحة وسقط العديد من القتلى!

وكان المؤتمر يسعى لإخراج الإصلاح من السلطة إلى المعارضة، وتقليص وجوده في مجلس النواب، في الوقت الذي أعاد فيه المؤتمر ترتيب بيته من الداخل لصالح التيار التغريبي والجناح الليبرالي بقيادة الأمين العام (د. عبد الكريم الإرياني).

٤ ـ تطور الحركة النسوية منذ عام ١٩٩٧م:

فاز «المؤتمر الشعبي العام» بالأغلبية المطلقة في مقاعد مجلس النواب في انتخابات عام ١٩٩٧م، وخرجت كافة الأحزاب إلى رصيف المعارضة بعيداً عن قبة (البرلمان) وطاولة (الحكومة)، واستطاع المؤتمر أن يستقطب المزيد من الكوادر في صفوفه، وكثير منها ناقم على الحركة الإسلامية، وبدأت دوّامة من الأزمات تتدفق على الساحة من خلال الصحف أو القوانين أو التغييرات التي تمس الوظائف، فبرزت ـ على سبيل المثال ـ صحيفة «الثقافية» التي تصدرت لمواجهة الأفكار والمفاهيم الإسلامية، وصدر قانون دمج المعاهد العلمية (إلغاؤها) ! وأُقصي عدد من المسؤولين لصالح التيارات التحديثية في كثير من المرافق، تحت مسمى الإصلاح الوظيفي.

أخذت الحركة النسوية في هذه الفترة بالتبلور والظهور العلني من خلال مؤسسات رسمية وغير رسمية وخطط معلنة وأنشطة وفعاليات ومؤتمرات وأدبيات منشورة وصحف.

الجانب الرسمي:

فاللجنة الوطنية للمرأة ـ وهي الذراع الرسمي للحركة النسوية ـ أنشئت باعتبارها لجنة فنية وفقاً لقرار مجلس الوزراء رقم (٩٧) عام ١٩٩٦م، لكن أُعيد تشكيلها في مطلع عام ٢٠٠٠م بقرار رقم (٦٨)، ويأتي في مقدمة هيكلها الجديد المجلس الأعلى لشؤون المرأة الذي يترأسه رئيس الوزراء(١).

منظمات المجتمع المدني:

أعطى الدستور اليمني للمواطنين حرية تشكيل المؤسسات والهيئات والمنظمات والجمعيات ذات البُعْد المدني؛ سواء كانت سياسية أو ثقافية أدبية أو علمية أو اجتماعية أو إنسانية أو غيرها من الأعمال الطوعية التي تساهم في

---

(١) التقرير السنوي ٢٠٠٠م، صادر عن اللجنة الوطنية للمرأة.

التنمية عموماً. وأبرز هذه المنظمات التي بدأت تستشري في المجتمع اليمني هي تلك التي تعنى بقضايا حقوق الإنسان والحريات وقضايا المرأة بصفة خاصة.

ومنذ عام ١٩٩٠م وحتى ١٩٩٧م لم يتجاوز عدد الجمعيات والهيئات العاملة في مجال المرأة (بما في ذلك الأسرة والطفولة) (١٣) جمعية، لكنها قفزت بعد عام ١٩٩٧م وحتى ٢٠٠٠م إلى (٦٢) جمعية.

الجدول (١) مؤشرات المجتمع المدني، تطور أعداد منظمات المجتمع المدني في مجال المرأة(١):

السنة	العدد	السنة	العدد
١٩٩٠م	٨	١٩٩٦م	٢
١٩٩١م	–	١٩٩٧م	–
١٩٩٢م	١	١٩٩٨م	١٦
١٩٩٣م	–	١٩٩٩م	١٩
١٩٩٤م	–	٢٠٠٠م	٢٧
١٩٩٥م	٢	الإجمالي	٧٥

وغالبية هذه المنظمات تعنى بالجانب المتصل بالدعم الخارجي الذي أصبح موجهاً لها من خلال شروطه التي يطرحها أو التوصيات والمقترحات التي تمرر عبر الدعم المالي والمادي.

ونتيجة هذا الانتشار تم تشكيل شبكة مؤسسة المجتمع المدني للتنمية في اليمن تحت إشراف صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة «مشروع ما بعد بكين»، بمشاركة (١٤) منظمة أهلية يمنية. وتسعى الشبكة ـ التي تم إقرار نظامها الداخلي في ١٥ مايو ٢٠٠١م ـ نحو تجميع وتنسيق جهود المنظمات غير الحكومية في المجالات والأنشطة المتعلقة بقضايا وحقوق المرأة، وقد حدد النظام الآليات التي بموجبها يتم

(١) المصدر: اليمن تقرير التنمية البشرية ٢٠٠٠ـ٢٠٠١م، إعداد وزارة التخطيط والتنمية، الجمهورية اليمنية.

تشكيل قيادة الشبكة والأهداف التي تسعى إلى تحقيقها، ومصادر تمويلها وطرائق الانضمام إليها، والحقوق والواجبات الخاصة بالأعضاء.

والمنظمات الأهلية المكونة للشبكة هي: منتدى الشقائق العربي، التنظيم الوحدوي الناصري، ملتقى المجتمع المدني، جمعية رعاية الأسرة، جمعية الإصلاح الخيرية، الجمعية الشعبية الخيرية، جمعية حضرموت، جمعية التمكين الاقتصادي، جمعية التحدي لرعاية المعاقين، المركز الأول لرعاية اليمنيات، مركز مساندة قضايا المرأة، المركز الصحي الثقافي، حزب الحق، حزب الوحدة الشعبية، والحزب الناصري الديمقراطي[١].

سِمَات الحركة النسوية:

تتصف الحركة النسوية في اليمن ـ في عمومها ـ بعدة سِمَات، من أهمها:

١ ـ أن الحركة النسوية في اليمن ذات خلفية يسارية، فغالبية رموز الحركة هن من المنتسبات للتيار الاشتراكي عموماً، حيث إنهن يتوزعن على الأحزاب التالية: الحزب الاشتراكي اليمني، والأحزاب اليسارية الأخرى سواء في جنوب اليمن أو في شماله، والأحزاب الناصرية والبعثية المختلفة. لذا؛ فإن خلفيتهن الفكرية علمانية ترى بفصل الدين عن الدولة إذا لم تكن تنكر الدين أصلاً[٢]!

وهذا نتاج طبيعي لطبيعة الأيديولوجية الثورية التقدمية التي كانت تنطلق منها هذه التيارات اليسارية بأطيافها المختلفة، وإن كانت في اليمن الشمالي ـ نظراً لعدم تمكّن الأحزاب اليسارية من الوصول للحكم ـ أقلَّ حدة منها في الجنوب الذي كانت تمثل المرأة فيه جزءاً من القوى الثورية الموظفة ضد التقاليد والدين!

لذا؛ فإن مواقف رموز الحركة النسوية تنسجم مع مقررات المواثيق والاتفاقيات الدولية، إلا أنهن في الوقت الراهن لا يستطعن الإعلان عن رفضهن الدين من حيث هو،

---

(١) المرجع: حوار، نشرة دورية، تصدر عن منتدى الشقائق العربي لحقوق الإنسان، العدد١، ٢٤/٦/٢٠٠١م.

(٢) وهي حالات نادرة جداً.

لكنهن يعملن على إسقاط هيمنته على المجتمع عامة، والمرأة بشكل أخص، بخلاف «الفترة ما بين ١٩٧٠م - ١٩٧٢م، وأثناء انتفاضات الفلاحين التي أعقبت الإصلاح الزراعي[١] في المناطق الداخلية، حيث تظاهرت النساء في الشوارع مطالبات بإلغاء الحجاب. وفي حين قدمت الدولة بعض الدعم فضّلت فيما بعد استخدام طريقة غير مباشرة لتشجيع النساء على عدم ارتداء الحجاب»[٢].

■ ومن المعلوم في اليمن أن الكثير من كوادر الحزب الاشتراكي اليمني - الذكورية أيضاً - تعمل اليوم لصالح مطالب الحركة، وتمثل أداتها الإعلامية والبحثية والأدبية، من خلال كتاباتها وأبحاثها وما تبثّه في الصحف الرسمية والحزبية والأهلية، منطلقين في ذلك من خلفيتهم العلمانية وبغضهم الدين.

هذا إضافة إلى رموز نسائية ذات خلفية ليبرالية علمانية، متأثرا ومتشبعة بالأطروحات الغربية عموماً، وبالأخص ما يتعلق بجانب المرأة.

٢ - أن الحركة غير متطرفة المواقف، نظراً لطبيعة المجتمع اليمني المحافظة، وقوة حضور وتأثير العامل الديني في تكوينه النفسي والثقافي، مما جعل الحركة غير متطرفة المواقف، ولا تظهر مصادمتها للدين بشكل علني مستفزّ.

غير أن هذا ليس سياسة ثابتة لها، فهي تحاول بين فترة وأخرى إحداث هزّة في البنية الفكرية والاجتماعية، من خلال بعض المواقف الشاذة والحادّة، ومن أبرز القضايا التي حدثت في اليمن في سياق إظهار الحركة مواقف جريئة وصدامية قضية «مركز البحوث التطبيقية والدراسات النسوية» في جامعة صنعاء، التي أثارت الرأي العام وأججت مشاعر المجتمع؛ فقد أقام المركز - الذي تأسس بدعم هولندي تحت رئاسة (رؤوفة حسن) أستاذة الإعلام والتنمية بجامعة

(١) تسمي الكاتبة تأميم الأراضي الزراعية (إصلاحاً)! ولو رأت حجم الأراضي التي تحولت بوراً نتيجة هذه السياسات الخرقاء للاذت بالصمت.

(٢) القانون والدولة والسياسات الاشتراكية المتعلقة بالمرأة: جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية، لـ (ماكسين مولينو)، مرجع سابق.

صنعاء - ندوة دولية عام ١٩٩٩م حول المساواة بين الجنسين والجندر والمفاهيم المتصلة بهما، وتضمنت أوراقها أطروحات إلحادية وجريئة حول هذه المسائل، طالت في أدبياتها أصول الدين والذات الإلهية.. ! الأمر الذي دفع بعلماء اليمن ودُعاته للتحرك ضد هذا المركز وهذه المناشط (في حينه)، وأمام تزايد الهجمة على المركز اضطرت الدكتورة (رؤوفة حسن) إلى مغادرة البلاد إلى هولندا لقضاء سنة تفرغ أكاديمية! عقب تلقّيها تهديداً بالقتل حسب مزاعم الصحافة، وبعد إقالة الجامعة لها وتعيين الدكتورة (خديجة الهيصمي) بدلاً عنها.

هذه الحادثة فيما يبدو دفعت بالحركة إلى تغيير أسلوبها في عرض أدبياتها ومفاهيمها للساحة، لتظهر مؤخراً بلغة تلفيقية هادئة تحاول عدم الاصطدام المباشر بالدين.

فالحجاب - مثلاً - لا يهاجم لكونه أمراً ربانياً، بل لكونه تقليداً دخيلاً ومسألة اختيارية!

تقول (توكل عبد السلام كرمان)[١] - رئيسة منظمة «صحفيات بلا قيود» -: «إن الحجاب خيار شخصي لا علاقة له بالهوية الدينية أو الاجتماعية»[٢]، وتشير إلى أنها بصدد «ترسيخ ثقافة لهذا الخيار في اليمن». كما اتهمت (أمل الباشا) - رئيسة منتدى الشقائق العربي لحقوق الإنسان - المؤسسات الدينية بالضغط في مسألة الحجاب، ذاهبة إلى القول: إن «الحجاب مسألة اختيارية، وليس لها علاقة بالمسائل الدينية»[٣]، مفيدة أن عدد النساء اللاتي لا يرتدين الحجاب - تقصد على شعورهن - في اليمن لا يتجاوز الـ(٢٦) امرأة. كما ذكر (علي سيف حسن) - رئيس منتدى التنمية السياسية - أن الحجاب ظاهرة مصطنعة، فرضتها «الظروف الاجتماعية والاعتقادات الدينية»[٤]!

---

(١) توكل كرمان ذات خلفية حركية إسلامية إلا أنها تحولت باتجاه أطروحات الحركة النسوية، وهي ليست الوحيدة من هذا النوع، مما يدل على مدى تأثير شُبه الحركة النسوية على المنتسبات إليها.

(٢) انظر: موقع «نيوزيمن»، في ٧/ ٦/ ٢٠٠٦م.

(٣) المرجع السابق.

(٤) المرجع السابق.

وفي مقال يتطرق لمسألة التعدد ويستقبحها. كتبت (د. إلهام مانع) ـ في ١٤ / ٥ / ٢٠٠٦م، في موقع «المؤتمر نت» ـ مقالاً بعنوان «زواج المرأة على زوجها !»، بدأته بالقول: «أحلامنا لن تتحقق بالصمت، صمتنا يخنقها» موجهة خطابها حسب تعبيرها إلى «الرجل، المسلم تحديداً» متسائلة عن مدى قبوله فكرة أن تتزوج امرأته برجل آخر ـ أي: تعدد ! ـ بلغة تحمل طابعاً ساخراً من المبدأ ذاته في حق الزوجة ـ أي: أن يعدد الزوج ـ محاولة مقارنة مشاعر الطرفين في موقف كهذا، فتقول مصورة الحال: «هي مع رجل آخر، يعيشان معاً وأنت مركون في زاوية لكن بصورة شرعية، زواجهما شرعي، أنت وهو شرعيان» ! وتتساءل: «هل تبتسم الآن عزيزي القارئ؟» !

ثم تتساءل وتقول: «وأنا أسألك لماذا؟ لماذا يجب على المرأة أن تقبل بهذا الوضع، إذا كنت لا تقبل حتى بمجرد تصور الوضع مقلوباً على رأسك ـ إذا سمحت ـ لماذا يجب عليها أن تقبل بذلك؟ لماذا يجب عليها أن تقبل لا بامرأة جديدة... لا... بل بثلاثة؟» وتضيف: «وتطالبها بعد ذلك أن تبتسم لك عندما تقضي معها حصتها من الليالي، وتطالبها بعد ذلك أن تقبل بقرارك، تحني رأسها راضية أمام حدِّ سيفك، تدحرجه أمامك؛ كي لا تغضب، كي لا تنقلب عليها، هي وأولادها» !

وفي حين أقرت الكاتبة بجواز هذا الأمر و«أنه حقٌّ واردٌ في القرآن» إلا أنها قارنت بين موقف الرجال من التعدد وبين التسري المذكور في الآية ذاتها. باعتباره «معطلاً وفقاً للمنطق، للعقل، والقانون» حسب تعبيرها، وأنه قد يفضي بصاحبه إلى السجن إذا امتلك جارية وتسرى بها، ثم تعود للقول: «التسري بالجواري أمر يعود إلى الماضي، كلنا يعرف ذلك، كان مقبولاً في الماضي، كلنا يحترم تاريخية هذا الأمر، لكنه أصبح مرفوضاً قطعاً اليوم». ثم تتساءل: «وما دمنا نحترم تاريخية هذا الجزء من النص، لمَ لا نحترم تاريخية القسم الأول منه؟ ما دمنا نُحرِّم الثاني بالقانون، ولا نعتبر ذلك خروجاً على ديننا الحنيف، لم لا نحرِّم الأول بالقانون،

كما تفعل تونس وتركيا؟ وأظن أن الدولتين مسلمتان»!

وتضيف الكاتبة : «لماذا لا نفعل ذلك؟ لعل المشرِّع كان دائماً رجلاً، يراعي مصالحه وشهواته. ربما! ولعلنا اعتدنا على هذه الممارسة، نعرف أنها ظالمة، مجحفة بحق المرأة، لكننا نداري عليها، ولا نطرح عليها علامات التساؤل. ومنذ متى كنا نطرح علامات التساؤل؟ ألم نعتدْ على الظلم من حكامنا؟»!

وفي حوار لها مع قناة (العربية)[1] دعت (د. إلهام مانع)[2] النساء المسلمات إلى خلع الحجاب، متسائلة عن العلاقة أصلاً بين «قطعة قماش» و«الإيمان بالخالق»! وقالت: إنها تفرق دائماً بين الإيمان بالله والروحانية المرتبطة بالدين الإسلامي، وأمر آخر هو الشكليات التي صارت الأساس لكل شيء. مضيفة أن: «المرأة ليست عورة»! وأنه «آن الأوان أن نبحث في عالمنا العربي عن الحل وهو العقل الهبة من الله»، و«حان الوقت أن يأتي من يقول: إن هذا ليس جزءاً من الدين الإسلامي»! مستشهدة بـ(هدى شعراوي)، ولافتة في الوقت ذاته إلى «وجود نصوص حمالة أوجه»، وأننا «قادرون بعقولنا أن نقرأ النص لنصل إلى نتيجة منطقية»!

هذه العينة المستفزة من الكتابات والتصريحات تعطي دلالة على محاولة عدم الاصطدام المباشر بالدين وإن كان ذلك ظاهراً ضمنياً، وهي مرحلة من مراحل تمرير الحركة النسوية لمخططاتها في مجتمع محافظ كاليمن.

٣ - ومن سِمات الحركة النسوية في اليمن محاولتها - على خلاف الحركات النسوية في الغرب - التمسح بالدين، في حين أن الحركات النسوية العالمية ترى في الدين عامل تمييز ضد المرأة!

وتحاول الحركة أن تقدم مشاريعها بكونها تستند إلى الشريعة الإسلامية

---

(١) العربية، في ٢٦/ ٤/ ٢٠٠٦م.

(٢) كاتبة يمنية، وأستاذة العلوم السياسية في جامعة زيوريخ، السويسرية. وهي تصف نفسها بأنها «علمانية مؤمنة»، وقالت إنها تحلم: «بيوم أصلي فيه في الجامع مع الرجال متساويين أمام الله، ولا مشكلة عندي أن تؤمَّ المرأة أو الرجل الصلاة»! (العربية نت، ٢٦/ ٤/ ٢٠٠٦م).

ومفاهيم الإسلام، كما أنها تسوق نقدها للواقع القائم بحجة مخالفته الإسلام.

لهذا بدأت الحركة النسوية تسعى إلى تقديم أبحاث ودراسات جامعية وقانونية وبحثية تعالج مفاهيم التحرر والمساواة والنوع الاجتماعي من منطلق إسلامي.

فقد انتقد الدكتور (عادل الشرجبي) ـ وهو أستاذ علم الاجتماع بجامعة صنعاء، وباحث في قضايا النوع الاجتماعي ـ قانون الأحوال الشخصية وعدداً من القوانين بسبب تضمّنها موادَّ «بعيدة عن الشريعة الإسلامية»، قائلاً: «إن هذه القوانين تمت صياغتها وفقاً للعقلية القبلية وليس للمرجعية الإسلامية، خصوصاً بعد هيمنة التيار القبلي عقب قيام الوحدة» وذلك في الندوة الختامية لبرنامج «حقوق النساء في الإسلام»، التي أقامها ملتقى المرأة للدراسات والتدريب. واعتبرت (سعاد القدسي)[١] ـ مديرة الملتقى ـ أن القوانين لا ترجع إلى مبادئ وجوهر الإسلام، و«أن أغلبها آراء علماء متشددين»، وقالت: «وجدنا أن كثيراً من مواد القوانين تصاغ بطريقة توافقية اعتماداً على العادات والتقاليد والأعراف القبلية أو آراء فقهاء متشددين» موضحة أن أهداف المرحلة الثانية من برنامج حقوق النساء في الإسلام كشفت «مدى ضعف وتناسب الإجراءات القانونية مع الرؤية الإسلامية»![٢].

وتبتعد دراسات الحركة النسوية عن نسبة الكثير من السلوكيات الاجتماعية النابعة من أحكام الشرع لعامل الدين، فهي غالباً تشير إليها على أنها «تقاليد اجتماعية» أو «عادات تقليدية» أو «أعراف قبلية» إمعاناً في المكر وتجنّباً للاحتكاك بمسائل الدين، ومثالاً على ذلك:

جاء في إحدى أوراق العمل المقدمة لمؤتمر «حقوق المرأة في العالم العربي... من

(١) اختيرت (القدسي) كمستشارة في منظمتي الصندوق العالمي للمرأة (GFW) ومركزه الرئيس في سان فرانسيسكو بالولايات المتحدة الأمريكية، ومنظمة (Front Line) ومركزها الرئيس في دبلن بهولندا. وأشار بلاغ صحفي لملتقى المرأة أن الاختيار جاء كتكريم لجهودها في مجال حقوق الإنسان العامة وحقوق النساء خاصة على المستوى المحلي والإقليمي والدولي.

(٢) انظر: نيوزيمن، ١٢/ ٧/ ٢٠٠٦م.

الأقوال إلى الأفعال» الذي أقيم في صنعاء، خلال ٣ ـ ٥ ديسمبر ٢٠٠[redacted]م، جاء تحت عنوان «الواقع الاجتماعي» الحديث عن بعض المعوقات التي تقف أمام عمل المرأة، ومنها: «استمرار سيطرة العادات والتقاليد، التي تتضمن تمييزاً سلبياً ضد المرأة في المجتمع ومحدودية مجالات العمل أمامها» و«صعوبة الحركة والتنقل بالنسبة للمرأة، التي تفرضها تقاليد المجتمع، مما يعيق أحياناً من فرصها في العمل وفي التطور الوظيفي»، و«التقاليد الاجتماعية التي تفرض عدم إعطاء المرأة العاملة الثقة والحرية في اختيار نوعية التدريب أو العمل الذي تريد القيام به، مما يحدُّ من فرصها في كثير من الأعمال الإنتاجية المتطورة»، و«تركز عمالة المرأة في القطاعات المرتبطة بالدور التقليدي للمرأة، الذي تفرضه تقاليد المجتمع».

ثم تذكر الورقة أن عدداً قليلاً جداً من النساء يسمح لهن أهليهن بالسفر بمفردهن سواء إلى الخارج أو في حدود اليمن، لا سيما لأغراض التدريب، وتفرض بعض الأسر مرافقة الأب بناته أو الزوج زوجاته (!!) وهنا مربط الفرس ـ كما يقال ـ فالسفر لأغراض التدريب سواء للخارج أو في الداخل أمر لا علاقة له بالدين، ورفضه آتٍ من العادات والتقاليد التي تطالب الحركة بتركها، فهي لا تشير إلى عامل الدين في مثل هذه السلوكيات الاجتماعية، محاولة عزل الدين عن التأثير في حياة الناس ليسهل ـ من ثم ـ مطالبة الناس بتغيير عاداتهم لا معتقداتهم[1]!

ومن هذا المنطلق تحاول بعض المؤسسات النسوية استغلال الخطاب الديني في تمرير أهدافها التغريبية؛ فمن ذلك برنامج «حقوق النساء في الإسلام»[2]، الذي دشّنه ملتقى المرأة للدراسات والتدريب عام ٢٠٠٤م، والذي جاء أيضاً ـ حسب (سعاد القدسي) مديرة الملتقى ـ وفق رؤية واضحة وواعية «بأهمية الانطلاق من

(١) انظر: «الحماية القانونية والاجتماعية للمرأة العاملة في اليمن»، ورقة عمل مقدمة من سلوىٰ المؤيد وعبدالله هزاع.

(٢) وهو مجموعة من الندوات والورش والدورات التدريبية والمطبوعات، بُدئ العمل به في ١٥/ ١/ ٢٠٠٤م، ويتبنّاه ملتقى المرأة، ويستهدف الخطباء والوعاظ والمرشدات والإعلاميين والمعلمين من الجنسين.

خصوصية المجتمع اليمني في تبني قضايا حقوق الإنسان وحقوق النساء، وأهم جزء في بنية المجتمع هو الجانب الثقافي والديني».

ويأتي ضمن هذا البرنامج ندوة حول «حقوق النساء بين النصوص والفقه» في ١٠ / ١٠ / ٢٠٠٤م، التي ركزت أوراقها على قراءة الاجتهادات المتصلة بحقوق النساء والأدلة الشرعية التي استخدمت لسلب النساء حقوقهن. وورش التدريب التي دشنها الملتقى في فبراير ٢٠٠٦م لعدد من خطباء المساجد، من أجل مناصرة قضايا وحقوق النساء من وجهة نظر إسلامية. وتناقش هذه الورش مواضيع ذات جدل، منها: المساواة وتعليم وعمل المرأة والوصاية والشهادة وغيرها من المواضيع.

تقول (سعاد القدسي) في مقدمة كتاب (عشرة عوائق أمام حقوق النساء في الإسلام)[١] لمحمد سيف العديني[٢]: «كان لا بد لهذه الحركات الحقوقية التي عانت طويلاً من تخلُّف مجتمعها من أن تتأثر بالأفكار العالمية الحقوقية الجديدة، التي حملت في طياتها الحرية والعدالة والمساواة والتطور والتقدم. واليوم أصبح من الضروري على علماء الدين النهضويين إعادة الاجتهاد في تعاليم الدين الإسلامي (هكذا وبكل صراحة!!)، لاستنباط رؤاه الإنسانية، وتخليصه من الشوائب التي علقت به على مرِّ السنين»، مضيفة: «وبالرغم من أن المرأة المعاصرة في الوطن العربي تدين بالكثير لعلماء الدين المتنورين الذين كان لهم أكبر الأثر في الثورة الاجتماعية الحقيقية التي أخرجت النساء خارج مجتمعات الحريم، وفتحت الطريق أمامهن كي يتعلمن ويعملن، ويكسرن جدار القمقم الذي حبسن فيه قروناً طويلة مظلمة(!!)، إلا أن المعركة الفكرية ما زالت قائمة بين فقهاء الإسلام، عندما يتعلق الأمر بالنساء وحقوقهن، فما زالت تُبنى العوائق أمام مساواتهن وحريتهن بل ووجودهن»!

---

(١) إصدار ملتقى المرأة للدراسات والتدريب، الإصدار الخامس في سلسلة حقوق الإنسان، ٢٠٠٤م.

(٢) رئيس دائرة التنظيم والتأهيل بالتجمع اليمني للإصلاح، بمحافظة إب. وهو من أبناء الحركة الإسلامية، لكنه يخدم بكتاباته أطروحات الحركة النسوية من خلال الخطاب الديني الذي ينطلق منه في تأصيل بعض القضايا، وله العديد من الأبحاث والمؤلفات التي تلقفتها الحركة بالقبول والنشر.

وجاء في تصريح لـ (مسك الجنيد) ـ منسقة برنامج حقوق النساء في الإسلام ـ بأن هذا البرنامج «يهدف إلى التأكيد على روح وجوهر الرسالة الإسلامية، التي تدعو إلى المساواة بين الناس رجالاً ونساءً»، وعلى «أن ما يحدث من مظاهر لإقصاء المرأة والانتقاص منها ومن حقوقها إنما هو ناتج عن تحكُّم العادات والتقاليد وتصدُّرها سدّةَ السلوك الاجتماعي، والتعامل مع النصوص الدينية بحرفيتها وظاهرها، بمعزل عن مقاصدها الكلية والتاريخية والظرفية والمكانية»(١).

٤ ـ من سِمَات الحركة ـ أيضاً ـ أنها مبتورة عن المجتمع الذي تعمل فيه وتتخاطب معه، على صعيد القيادة والشعب.

فقيادات الحركة النسوية في اليمن غير مستبشرة بما حققته ميدانياً، باعتبار أن هناك العديد من المعوقات التي لا تزال تقف حجر عثرة أمام الحركة. يبدو هذا واضحاً في إجابة الدكتورة (رؤوفة حسن) حول سؤال عن سبب استنكارها حصول المرأة على مقعد واحد في مجلس النقابة الجديد؟ ـ أي: نقابة الصحفيين اليمنيين ـ حيث قالت: «أنا استنكرت ذلك على زملائي النقابيين؛ لأنهم نقابيون عنصريون حتى الآن، يشعرون إذا وضع أحدهم صوته لواحدة، وكأنه صوت لكل النساء، وكأن كل النساء ممثلات في واحدة، وتصبح معبرة عن كل النساء الأخريات بمجرد جنسها، بينما هناك (١٢) شخصاً آخرين يمثلون بعض التيارات، ولا تزال بعض التيارات غير ممثلة بهم، يعني: لماذا تُصادر هذه التعددية والتنوعية بين النساء ولا تُصادر بين الرجال، الإشكالية هنا مرتبطة بالوعي، إشكالية النساء والرجال تاريخية وليست سهلة، فهذا هو السبب الذي حملني إلى طرح ذلك النوع من التشاؤم».

ومما جاء في هذا الحوار ـ الذي أجراه معها موقع (المؤتمر نت) في مارس ٢٠٠٢م ـ: «يبدو لي أن المشهد اليمني في بعض ملامحه خادع، وبعض ملامحه يعطي معلومات دقيقة، مثلاً: في المسألة الديمقراطية خادع جداً، يوجد في اليمن

(١) موقع الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان.

ثلاثة ملايين ونصف المليون امرأة ناخبة، وهذا معدل كبير من النساء الراشدات اللاتي بلغن سنّ الثامنة عشرة، ويملكن حق التصويت في هذا البلد - غيرهن قد لا يُمكَن من هذا الحق - هذا مشهد تقدمي جداً، مشهد حضاري، مشهد ديمقراطي، مشهد يعطي انطباعاً بأن النساء اليمنيات يملكن القدرة على المشاركة في صناعة القرار، لكنه جزء من مشهد إذا أخذته إلى هذا الحدّ، وقلت إن النساء اليمنيات سياسيات درجة أولى، فيكفي أن تلقي نظرة واحدة على مجلس النواب، وترى أن الـ (٣,٥) مليون امرأة ناخبة لم يفرزن شيئاً.

حتى المنتخبة الواحدة - التي دخلت البرلمان - دخلت لأن هناك حوارات سياسية بين أحزاب ومرشحين، وليس بسبب ضغوط النساء أو بسبب قدرة الـ (٣,٥) مليون صوت. إذاً؛ هذا يقول: إن الـ (٣,٥) مليون غير قادرات على صناعة قرار يخصهن، مع أن هذا الرقم قادر على فشل أو نجاح حكومة، وصعود برلمان أو سقوطه، هذا الرقم قادر لكنه غير واعٍ بهذا القدر. إذاً؛ المشهد السياسي ناقص، إذا نظرت له بهذا القدر من الخداع.

وبالتالي النساء اليمنيات الناخبات لا ينتخبن كقرار مستقل، وإنما ينتخبن كقرار تابع، تبعية القرار هذه تبعية أسرية، وليس تبعية حزبية، أو مجتمعية، أو فكرية، أو ذاتية، أو تعبير عن حركة، وإنما هي تبعية معبرة عن مجاميع أخرى. هذا واحد من المشاهد».

ومن المهم هنا أنه وبالرغم من تصريحات القيادة والنخبة الحاكمة في شؤون المرأة بما يتوافق مع النغم العالمي والمسار الدولي للحركة النسوية، إلا أنها في حقيقة الأمر تقف - غالباً - عائقاً تجاه هذا المدّ لاعتبارات عادية وعرفية - كما يبدو -، تقول (سعاد القدسي) في معرض السؤال عن المصاعب التي تواجه المرأة اليمنية: «هي تواجه مصاعب جمّة في مجال اتخاذ القرارات على كل المستويات وصولاً إلى السياسات العامة للدولة، عادة من قبل الرجال، وبشكل أكثر دقّة الرجال من النخبة المسيطرة. ولذلك فإن صنع القرارات

والسياسات يعكس رؤية أبوية لمصالح النخبة الذكورية المسيطرة»[١].

وسبق معنا تعبير (روبن مدريد) -مديرة المعهد الوطني الديمقراطي- في «مؤتمر حقوق المرأة في العالم العربي.. من الأقوال إلى الأفعال» -الذي عقد بصنعاء- عن أسفها لوضع النساء في الأحزاب اليمنية عموماً، كونه «لم يكن مشجعاً» حسب وصفها!

حتى الأحزاب السياسية التي أملت الحركة أن تكون لها عوناً وسنداً، خيّبت آمالها، فهي «لم تؤمن بعد بوجود النساء داخل كياناتها وهياكلها القيادية»[٢].

كما أن الطبيعة المحافظة للمجتمع والعادات والتقاليد كانت أعمق أثراً من منجزات الحركة على صعيد القوانين والتشريعات، تقول الكاتبة (رخصانة محمد إسماعيل) حول الأعراف والتقاليد السائدة في المجتمع اليمني: «بالرغم من أن الدستور أقرَّ مبدأ المساواة في الحقوق والواجبات بين النساء والرجال في ميادين الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، إلا أن الأعراف والتقاليد تعوق التطبيقات العملية للتشريعات والقوانين وتحول دون ذلك، وعلى صعيد الواقع الفعلي فإن تمثيلها في مختلف مواقع صنع القرار ورسم السياسات ما زال ضئيلاً، مما يتطلب تعزيز مواقعها والاتجاه نحو تمكينها لتكسب مزيداً من الفرص»[٣].

وحسب وصف (رمزية الإرياني) -رئيسة اتحاد نساء اليمن- فإن نسبة تمثيل المرأة في البرلمان لا تعكس صدق الالتزام بالقوانين والتشريعات الموجودة، ولا التوجهات الدولية المتزايدة في تدعيم المشاركة السياسية للمرأة[٤].

---

(١) حوار مع سعاد القدسي- مديرة الملتقى، مجلة المشاهد السياسي (عدد ٤٤٢، في ٢٩/ ٨- ٤/ ٩/ ٢٠٠٤م).

(٢) انظر: تصريح المشاركات في اللقاء الموسع لتعزيز دور النساء في مجتمعاتهن المحلية ضمن المرحلة الثالثة من «مشاركة النساء في انتخابات المجالس المحلية ٢٠٠٦م» الذي نظمته «مؤسسة دعم التوجه المدني الديمقراطي- مدى»، نقلاً عن موقع «رأي نيوز».

(٣) ورقة بعنوان: النوع الاجتماعي وصنع القرار في اليمن، نقلاً عن موقع (مركز أمان للدراسات)، عمان، الأردن.

(٤) انظر: موقع «نبأ نيوز»، في ٢١/ ٦/ ٢٠٠٦م.

٥ ـ ومن سمات الحركة النسوية تشتُّتها على الأطر الحزبية، ووقوف بعضها إلى جانب السلطة، وسيأتي معنا الحديث عن هذه المسألة في موطن آخر من البحث، إلا أن ما يمكن التأكيد عليه هنا أن هذا الواقع قابل للتغيّر في ظلِّ المطالب الخارجية بتوحيد جهود الحركة النسوية والتنسيق فيما بينها لصالح مطالبها.

المطلب الثالث:
سياسة الحركة النسوية اليمنية واستراتيجيتها

سياسة واستراتيجية الحركة:

تعتمد سياسة الحركة واستراتيجيتها على الموازنة بين خطين في الجهود والخطط؛ خط سريع يتجه بأنشطته وأعماله إلى المرحلة الراهنة، أما الخط الآخر الذي تعمل عليه الحركة فهو خط بطيء يقوم على أساس الرؤية البعيدة والاعتماد والمراهنة على عامل الوقت والتغيير.

إلا أن كلا الخطين يشملان جوانب سياسية وثقافية واجتماعية... إلخ، وهنا يجب أن نميز هذين الخطين حتى لا نخلط في معالجاتنا بين المظاهر الآنية والظواهر المستمرة، فهناك أمور يجب معالجتها لاعتبار وقتها وفقاً للضرورة، لكن ذلك لا يعني إغفال تبنّي معالجات طويلة الأمد تقوم على مجابهة المشاريع المؤسسية الدائمة بمشاريع لها ذات الطابع والنفس.

وفي هذا المبحث أعرض استراتيجيات الحركة التي تعمل على تحقيقها، استناداً إلى استقراء أهدافها التي تعلن عنها في أدبياتها المختلفة وأبحاثها وخطاباتها ومطالبها المعلنة:

أولاً: العمل على صياغة الدستور والقوانين وفق رؤى الحركة:

تُعدّ الدساتير والقوانين في العصر الحديث موجهاً مهماً للحراك السياسي والاجتماعي والاقتصادي والثقافي، في أغلب الدول والمجتمعات. وقد استطاعت القوى العلمانية في البلدان الإسلامية إزاحة الشريعة الإسلامية لصالح الدساتير والقوانين الوضعية بشكل تدريجي، بل أصبحت هذه الدساتير والقوانين اليوم

محكمة في دماء وأعراض وأموال وأحوال الناس، ولها قدسيتها التي تفوق الشريعة عند ضعفاء النفوس.

ونظراً لهذه الأهمية التي باتت تمثلها القوانين في حياة الناس، أصبحت هدفاً من أهداف الحركة النسوية للنفاذ إلى المجتمع وتحقيق غاياتها استناداً إليها على الأمدين القريب والبعيد.

الدستور:

نصّ دستور الوحدة لعام ١٩٩٠م على اصطلاح «المواطن» في مقابل الذكور والإناث من المواطنين، وكان الحزب الاشتراكي يعدّ ذلك انتصاراً للمرأة ومساواة لها مع الرجل وإلغاء للتمييز الحاصل في الدساتير الأخرى، وعليه؛ فإن قراءة المادة (٢٦) ـ وهي على النحو التالي: (لكل مواطن حق الإسهام في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وتكفل الدولة حرية الفكر والإعراب عن الرأي بالقول والكتابة والتصوير في حدود القانون) ـ كفيلة بإعطاء الحقوق التي كفلها الدستور الجديد للمرأة على كافة الصعد. وتضيف المادة (٢٧) معنى أوضح وأدقّ في هذا الشأن، فهي تنص: (المواطنون جميعهم سواسية أمام القانون، وهم متساوون في الحقوق والواجبات العامة، ولا تمييز بينهم في ذلك بسبب الجنس أو اللون أو الأصل أو اللغة أو المهنة أو المركز الاجتماعي أو العقيدة)!

أما دستور اليمن لعام ١٩٩٤م فقد جاء أكثر اعتدالاً بعد سقوط الحزب الاشتراكي وخروجه من دائرة النفوذ، واحتلال «التجمع اليمني للإصلاح» ـ الجناح السياسي لحركة «الإخوان المسلمون» ـ محلّه في السلطة كشريك للمؤتمر الشعبي العام. فقد نص على (أن دين الدولة الإسلام وأن الشريعة الإسلامية هي مصدر جميع التشريعات). لكن المادة (٦) نصت على ما يلي: (تؤكد الدولة العمل بميثاق الأمم المتحدة، والإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وميثاق جامعة الدول العربية، وقواعد القانون الدولي المعترف بها بصورة عامة). وهذه المادة أعطت الحركة النسوية ذريعة المطالبة بتطبيق مقررات مواثيق واتفاقيات الأمم المتحدة المتعلقة بالمرأة.

وقد تذبذبت مواد الدستور الأخرى في الشأن ذاته بين الاتجاهين؛ ففيما نصت المادة (٣١) من هذا الدستور على أن: (النساء شقائق الرجال، ولهن من الحقوق وعليهن من الواجبات ما تكفله وتوجبه الشريعة وينص عليه القانون)؛ عادت المادة (٤٠) لتنص: (المواطنون جميعهم متساوون في الحقوق والواجبات العامة) بدون توضيح لما يراد من لفظة (العامة) التي وردت في نهاية المادة، والتي أتت المادة (٤١) في سياق الشرح لها: (لكل مواطن حق الإسهام في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وتكفل الدولة حرية الفكر والإعراب عن الرأي بالقول والكتابة والتصوير في حدود القانون).

وبحسب التقرير الاستراتيجي السنوي لعام ٢٠٠١م - الصادر عن المركز العام للدراسات والمقرب من الحزب الحاكم - فإن نص المادة (٣١) يخرج عن المألوف في بقية نصوص الدستور من حيث التعبير عن الذكور والإناث بصيغة «المواطنين»، ويضيف التقرير أن هذه المادة توحي بأن هناك حقوقاً وواجبات للمرأة تختلف عن حقوق الذكور وواجباتهم، وذكر التقرير أن بعض المنظمات النسوية حكومية وغير حكومية حاولت حذف هذه المادة.

أما الدستور المعدل مؤخراً عقب استفراد «المؤتمر الشعبي العام» بالسلطة، فلم يختلف كثيراً عن الدستور السابق في هذا الجانب.

القوانين:

نصَّت العديد من القوانين اليمنية في الكثير من موادها على مبدأ المساواة بين الرجل والمرأة. ورغم ذلك؛ فقد عملت اللجنة الوطنية للمرأة لمدة (٦) أشهر على مراجعة (٥٨) من القوانين الرئيسة؛ لتصحيح الأحكام القانونية التي تميز ضد المرأة، أو تنتهك متطلبات المساواة التي وافقت عليها الحكومة في المعاهدات الدولية. وأوصت اللجنة القانونية في اللجنة الوطنية للمرأة - المكونة من (٧) أعضاء - بتعديل أو إلغاء بعض المواد، وتقدمت بهذه التوصيات للحكومة، حيث

وافق مجلس الوزراء على التوصيات المقترحة من حيث المبدأ مع بعض المراجعات. ومع نهاية عام ٢٠٠١م حرّر مجلس النواب بهذا الخصوص عدة تعديلات تتعلق بالوضع المدني، واستمرت الجهود لتعديل قوانين أخرى.

وفي ٢ / ١٢ / ٢٠٠٤م خلصت ندوة برنامج (حقوق النساء في الإسلام) - التي نظمها ملتقى المرأة للدراسات والتدريب - بمجموعة توصيات، أبرزها: «الدعوة إلى إجراء تعديلات على قانون الأحوال الشخصية فيما يتعلق بأوضاع المرأة، وفي العديد من القوانين والتشريعات النافذة ذات الصلة بما يترجم الرؤية الإسلامية الكلية للحقوق، والتأكيد على أهمية أن يقوم الجانب الحكومي بمختلف قطاعاته بدوره تجاه حقوق المرأة في الإسلام من منظور ثقافي».

وفي ٤ / ٤ / ٢٠٠٦م صرّحت (حورية مشهور) - نائبة رئيس اللجنة الوطنية للمرأة - لـ (٢٦ سبتمبرنت) بأن مشروع تعديلات النصوص القانونية الخاصة بالمرأة، والذي أعدّه فريق العمل القانوني والشرعي الذي شكلته اللجنة، شمل (٢٧) نصاً قانونياً تمييزياً ضد المرأة، وأن المشروع منظور حالياً في وزارة الشؤون القانونية، وأنه ركّز على النصوص القانونية التي تنتقص من حقوق المرأة أو فيها نظرة تمييزية ضد المرأة، موضحة أن أكثر القوانين التي تم التعديل فيها قانون الأحوال الشخصية[1] وقانون الجنسية. لكنها في تصريح لصحيفة «الأيام» قالت:

(١) «قامت العديد من البلدان الإسلامية بعلمنة الجزء المتعلق بالتجارة والمالية والقانون الجنائي وقانون العقوبات من نظمها القانونية، إلا أن قانون الأسرة ظل متقيداً بالفقه الإسلامي في كافة أنحاء العالم الإسلامي، وفي فترة ما بعد منتصف الخمسينيات، وتحت الضغوط الداخلية والخارجية من أجل «التحديث»، بدأت بعض الدول الإسلامية تعمل على تحرير المرأة من بعض الضوابط الشرعية. وشهدت الخمسينيات والستينيات موجة من المبادرات التغييرية، كان أكثرها راديكالية قانون الأحوال الشخصية التونسي الذي دخل حيز التنفيذ في عام ١٩٥٧م، وتم تعديله في عام ١٩٥٩م، وكان هذا القانون مرجعاً للقانونيين اليمنيين الجنوبيين، الذين اعتبروه مصدراً رئيساً لاستلهام قانون الأسرة لعام ١٩٧٤م في بلدهم». (انظر: القانون والدولة والسياسات الاشتراكية المتعلقة بالمرأة: جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية، ماكسين مولينو، مرجع سابق).

بأنه على الرغم من إحراز تقدم في هذا الشأن منذ عام ٢٠٠٢م «إلا أن هذا التقدم بطيء وبسيط وليس في مستوى الطموح».

لقد عملت اللجنة الوطنية للمرأة جاهدة لتعديل مشروع (قانون المرافعات والتنفيذ المدني)، الذي تقدمت به لجنة العدل والأوقاف في مجلس النواب، وتضمن القانون مادتين (٣٧١ - ٣٧٢) تنصان على حق الزوج في ردِّ الزوجة إلى بيتها تحت موجب ما يعرف بـ (بيت الطاعة)، وترتبان على المرأة المخالفة عقوبات مادية ومعنوية يتخذها القاضي لإرجاع الزوجة إلى بيت الزوجية. ووصل الأمر بمناشدة المنظمات النسائية والحقوقية لرئيس الجمهورية للتدخل وإيقاف هاتين المادتين، بعد إثارة القضية إعلامياً. وبالفعل وجَّه رئيس الجمهورية بإلغاء هاتين المادتين من قانون المرافعات، فيما اعتبرته اللجنة الوطنية للمرأة قراراً تاريخياً ونصراً لها في قضية المرأة!

ومن القوانين التي طالبت الحركة النسوية بتعديلها قانون العقوبات الذي نص في المادة (٤١) على أن دية المرأة نصف دية الرجل، فقُدِّم مقترح من عشرة من أعضاء مجلس النواب يطالب بأن يتم مساواة دية المرأة بدية الرجل[(١)]!

إن إطلالة سريعة على «القضايا والأهداف الاستراتيجية» - التي وضعتها الحكومة ممثلة في اللجنة الوطنية في تقرير «الاستراتيجية الوطنيّة لتنمية المرأة ٢٠٠٣م - ٢٠٠٥م» - كفيلة بإيضاح الواقع الذي تعمل الحركة النسوية في ساحته، حيث جاء على رأس الأهداف الاستراتيجية: «تنفيذ التزامات اليمن فيما يتعلق باتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة «السيداو» و«منهاج عمل بكين» كقضية استراتيجية أولى، تهدف إلى: «تعزيز وتوطيد آلية لمتابعة اتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة (السيداو) و(منهاج عمل بكين) بالشراكة مع الهيئات المعنية وتحديد معوقات التنفيذ المؤسسية، وخصوصاً فيما يتعلق بتطبيق القوانين والتشريعات» مع تطوير آليات عمل بين اللجنة الوطنية

(١) صحيفة المرأة، العدد ٥٠ - أكتوبر سنة ٢٠٠٠م.

للمرأة والشركاء، والمشاركة في وضع الخطط مع الجهات ذات العلاقة ومتابعة تنفيذها.

إذاً؛ فالعمل جارٍ لصالح المقررات والقوانين الوافدة على حساب ما هو موجود (أيّاً كان!). ويضيف التقرير في الأهداف المرحلية لهذه الاستراتيجية: «التقييم المستمر للقوانين الوطنية ومدى انسجامها مع نصوص الاتفاقيات الدولية المصادق عليها من اليمن، وإلغاء التمييز ضد المرأة في القوانين المتضمنة نصوصاً تمييزية(!!)، وتوطيد وتعزيز دور جماعات التأييد والمناصرة لقضايا المرأة».

أما في جانب الإجراءات للمرحلة ذاتها (٢٠٠٣م-٢٠٠٥م) فينصُّ التقرير على ما يلي:

- تشكيل فريق عمل ضمن اللجنة الوطنية للمرأة لمراجعة ومتابعة الإصلاحات والتطبيقات القانونية التي تهدف إلى تعزيز المساواة.

- تطوير آليات التعاون بين فريق العمل ومنظمات المجتمع المدني العاملة في مجال حقوق المرأة.

- اقتراح تعديلات قانونية بهدف سدِّ الفجوة بين التشريع والتطبيق من ناحية، وتدعم الالتزام بنصوص الاتفاقيات الدولية التي صادق عليها اليمن من ناحية أخرى.

- متابعة التوقيع والمصادقة على البروتوكول الاختياري لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة.

- العمل على تعديل القوانين المتضمنة نصوصاً تمييزية ضد المرأة.

وقد حققت الحركة - حسب زعمها - عدة مكاسب قانونية في شأن القضايا التي تطرحها، وأصدرت اللجنة الوطنية للمرأة عدة كتيبات بهذا الشأن تهدف إلى

توعية المرأة بالمكاسب التي تحققت لها ـ على حدِّ تعبيرها ـ كإعطائها حق الحرية الشخصية والمساواة مع الرجل في الحقوق والواجبات وفتح آفاق فرص التعليم والعمل والدور الوظيفي في الحياة العامة(١).

ولا تزال معركة تعديل القوانين تحت مبرر الحقوق والحريات الدستورية وعدم التمييز والاتفاقيات الدولية التي صادقت عليها اليمن قائمة في أروقة مجلس النواب وخلف كواليس الوزارات المعنية باللوائح التنفيذية للقوانين!

ولا تزال الشهية مفتوحة لالتهام المزيد، كما تعلن وثائق المؤتمرات والأدبيات المعلنة للجنة والمنظمات المدنية المشاركة في تحقيق الهدف! فقد أوضح تقرير حول وضع المرأة اليمنية بعد خمس سنوات من مؤتمر بكين أن النساء يخضعن لأشكال أخرى من العنف الذي يمارس ضدهن عن طريق تطبيق القوانين التمييزية بحقهن!(٢).

ومهما يكن الأمر؛ فالعبرة أن هذه القوانين التي تسنّ وتشرع تخضع للتنفيذ، وعليه؛ فهي تتصل بالمجتمع وتشكل ثقافته وسلوكه عاجلاً أو آجلاً.

ثانياً: إدماج الحركة النسوية اليمنية في المنظومة النسوية العالمية:

أخذت الحركة النسوية ـ كما أسلفنا ـ طابعاً عالمياً من خلال منظومة الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى، فما عادت أدبيات الحركة النسوية حكراً على القوانين المحلية أو الأدبيات الحزبية أو الثقافات العرقية، بل أصبحت مظهراً من مظاهر العولمة! يخترق الحدود والسياسات والثقافات والمجتمعات، وعلى ضوئه

(١) انظر: الحقوق الشرعية في الإسلام، شرح اتفاقية سيداو ـ وزارة الأوقاف ٢٠٠٤م. وحقوق المرأة اليمنية في التشريعات النافذة ـ اللجنة الوطنية للمرأة، ٢٠٠١م. والحقوق الشرعية والدستورية والقانونية للمرأة اليمنية ـ اللجنة الوطنية للمرأة، ٢٠٠٤م.

(٢) صحيفة اليمانية، عدد٢٠، عام ٢٠٠٠م.

تقاس التزامات الدول بحقوق الإنسان! والحريات العامة والخاصة! ويترتب عليها تقديم العون والدعم المادي والمعنوي لهذه الدولة أو تلك.

من هنا تحاول الحركة الدفع باتجاه توقيع الحكومة اليمنية على المواثيق والاتفاقيات التي من شأنها خدمة أهدافها، وإلزام الدولة عبر الضغوط الخارجية بتطبيق هذه الاتفاقيات على أرض الواقع.

وإن كان بعض الاتفاقيات سبق التوقيع عليها قبل الوحدة من حكومة الشطرين سابقاً، فهي تُعدّ ملزمة لحكومة الوحدة التي ورثت مقعد البلدين في الأمم المتحدة.

تقول (سعاد القدسي) ـ في مشاركة لها في مؤتمر «نشيطات حقوق الإنسان بين الواقع المؤسسي والحقوقي» الذي نظمه «البرنامج العربي لنشطاء حقوق الإنسان»(١) ـ: «هذا الاهتمام الدولي ممثلاً بأجهزة الأمم المتحدة وبتأثيره على الدول المانحة للمساعدات التقنية أو المادية له أهميته الكبيرة وآثاره الواضحة في دفع قضية حقوق الإنسان للإنسان العربي إذا عرفنا كيف نستفيد منه، وذلك لعدة أسباب:

أولاً: أنه يخلق مناخاً عاماً يجعل قضية حقوق الإنسان في جميع دول العالم جزءاً من خطاب العلاقات الدولية؛ سواء التنموية الاقتصادية أو الاجتماعية أو الثقافية أو السياسية، وقد أصبحت وعلى سبيل المثال قضية المرأة وحقوقها وصعودها إلى مستويات القرار العليا جزءاً من اهتمامات هذا الجو العام، بل من أولوياته، وهذا يشكل قوة ضاغطة هامة ليفسح المجال أمام حضور المرأة على المستويات العامة داخل مجتمعها المباشر وخارجه.

ثانياً: أن هذا الاهتمام الدولي يضع قضية المرأة في إطار التنمية الشاملة ويجعل مقاربتها عبر زوايا مترابطة متعددة كمسألة حقوق الإنسان ومشكلة السكان والحفاظ على البيئة والتنمية القابلة للاستمرار، وهو بذلك يربط أوضاع المرأة

---

(١) تاريخ المؤتمر: ١٢ ـ ١٥ نوفمبر ٢٠٠١م، وعقد في باريس، بحضور قرابة (٦٠) ناشطاً وناشطة من خمسين منظمة غير حكومية في العالم العربي والمهجري.

ببرامج محددة، كثيراً ما تكون مكوناً أساسياً من مكونات اتفاقيات التعاون والمساعدات الثنائية والدولية».

ومن جملة الاتفاقيات التي وقعت عليها اليمن ما يخص قضايا المرأة والقضايا الاجتماعية الأخرى، وإن أبدت تحفظاً على بعضها، وبعضها الآخر صادقت عليه جملة وتفصيلاً، وليس هنا محل مناقشة الموضوع، لكننا نعرض جملة هذه الاتفاقيات ـ المعلنة ـ التي تُعدّ اليمن طرفاً فيها وتتعلق بشأن المرأة والمجتمع[1]:

- اتفاقية اليونسكو ضد التمييز في التعليم، ١٩٦٠م.
- اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم (١٠٠) بشأن مساواة العمال والعاملات في الأجر عن عمل ذي قيمة متساوية، ٢٩/ ٧/ ١٩٧٦م.
- اتفاقية حظر البغاء واستغلاله.
- الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، ٣٠/ ٥/ ١٩٨٤م.
- الاتفاقية الدولية بشأن الحقوق السياسية للمرأة، ٩/ ٢/ ١٩٨٧م.
- اتفاقية الرضا بالزواج والحد الأدنى لسنّ الزواج وتسجيل عقود الزواج، ٩/ ٢/ ١٩٨٧م.
- العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية للمرأة، ٩/ ٢/ ١٩٨٧م.

(١) للمزيد من الفائدة يمكن الرجوع إلى:
- حقوق المرأة بين العالمية والخصوصية دراسة عن استحقاقات المرأة اليمنية في القانون، صحيفة اليمانية، العدد (٣٥).
- وثائق الدورة التدريبية حول حماية المرأة في بيئة العمل، المنعقدة في صنعاء للفترة من ٥/ ٨ سبتمبر ١٩٩٩م.
- الاتفاقيات والمواثيق الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان التي صادقت عليها الجمهورية اليمنية، ص ٥١ـ٦٩.
- موقع جامعة الدول العربية على الإنترنت.

ـ الاتفاقية العربية رقم (٥) لعام ١٩٧٦م بشأن المرأة العاملة، ١٩٨٨م.

ـ التمييز في الاستخدام والمهنة، ٣٠ / ١ / ١٩٨٩م.

ـ اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم (١٥٦) بشأن تكافؤ الفرص والمساواة في المعاملة للعمال من الجنسين: العمال ذوو المسؤوليات العائلية، ١٣ / ٣ / ١٩٨٩م.

ـ اتفاقية حظر الاتّجار بالأشخاص واستغلال دعارة الغير، ٦ / ٤ / ١٩٨٩م.

ـ مؤتمر فيينا لحقوق الإنسان، ١٩٩٣م.

ـ الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، ٢٩ / ٩ / ١٩٩٤م.

ـ خطة ومنهاج عمل «بكين»، ١٩٩٥م.

ـ اتفاقية إنشاء منظمة المرأة العربية، ٤ / ١١ / ٢٠٠٢م.

ومن ثم فقد شاركت اليمن في المؤتمرات والندوات الإقليمية والدولية، عبر الهيئات الرسمية وغير الرسمية؛ فقد شارك اتحاد نساء اليمن واللجنة الوطنية للمرأة في عدد من المؤتمرات والندوات والفعاليات الدولية والإقليمية، والتي منها ـ على سبيل المثال لا الحصر ـ:

ـ المؤتمر الدولي للسكان والتنمية الذي نظمه صندوق الأمم المتحدة للأنشطة السكانية في الفترة من ٨ ـ ١٢ / ٢ / ١٩٩٩م في لاهاي، وهو امتداد للمؤتمر الدولي في القاهرة.

ـ الاجتماع الـ (٤٣) للجنة الأمم المتحدة المعنية بوضع المرأة والمنعقد في الفترة من ٨ ـ ١٩ مارس ١٩٩٩م في نيويورك. ترأس الوفد ولأول مرة في اليمن امرأة، وهي (أسماء الباشا) مديرة الشؤون القانونية في وزارة التخطيط والتنمية.

ـ اجتماعات الأمم المتحدة لتقييم (٥) سنوات بعد مؤتمر بكين، يونيو ٢٠٠٠م.

ـ اجتماعات اللجنة التحضيرية لقمتي المرأة العربية:

● قمة المرأة العربية الأولى، القاهرة، نوفمبر ٢٠٠٠م، والثانية في عمّان، نوفمبر ٢٠٠٢م.

● وكذلك قمة المرأة العربية الاستثنائية، القاهرة، نوفمبر ٢٠٠١م.

ـ المشاركة في المنتديات الفكرية تنفيذاً لتوصيات مؤتمرات قمة المرأة العربية:

● منتدى المرأة والسياسة في تونس، ٣١ مايو ـ ١ يونيو ٢٠٠١م.

■ منتدى المرأة والقانون في البحرين، أبريل ٢٠٠٢م.

■ منتدى المرأة في بلاد المهجر في الأردن، ٣٠سبتمبر ـ ١ أكتوبر ٢٠٠٢م.

■ منتدى المرأة والإعلام في الإمارات العربية المتحدة، ٢ ـ ٣ فبراير ٢٠٠٢م.

● منتدى المرأة والاقتصاد في الكويت، ٢٦ ـ ٢٨ أبريل ٢٠٠٢م.

● منتدى المرأة والتربية في سوريا، ١ ـ ٣ فبراير ٢٠٠٣م.

ـ الاجتماع الإقليمي لبناء قدرات النوع الاجتماعي في أديس أبابا، أبريل ٢٠٠١م.

ـ المؤتمر العالمي الخاص بدراسات المرأة في ظل التغييرات والتحديات العالمية في ألمانيا، يونيو ٢٠٠١م.

ـ المؤتمر الإقليمي حول أبعاد النوع الاجتماعي للفقر في المغرب، مارس ٢٠٠٢م.

ـ ندوة المرأة والسياسة في قطر، أبريل ٢٠٠٢م.

ـ تقديم التقريرين الوطنيين الرابع والخامس حول تنفيذ اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة أغسطس ٢٠٠٢م، الأمم المتحدة ـ نيويورك.

ـ المؤتمر الإقليمي حول اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة بين

الواقع والتطبيق، سبتمبر ٢٠٠٢م.

ـ ندوة المرأة والإدارة في قطر، أكتوبر ٢٠٠٢م.

ـ الاجتماع الاستشاري للحكومة والمانحين في باريس، أكتوبر ٢٠٠٢م.

وعليه؛ فإن اللجنة الوطنية للمرأة ترى أنها حققت عدداً من الأهداف، من خلال هذه المؤتمرات والاتفاقيات، تمثلت في:

١ ـ تطبيق منهجية عمل «بكين» و«السيداو».

٢ ـ حضور الملتقيات والمؤتمرات العربية والدولية ذات الصلة بوثيقة منهاج بكين والمشاركة في الخطة العربية لما بعد بكين.

٣ ـ إعداد دراسات لتقويم الوضع الحالي للقوانين والتشريعات اليمنية، وتقدمت على إثرها باقتراح لتعديل القوانين العامة التي تتضمن نصوصاً تمييزية، حيث تم تقويم (٥٧) قانوناً، و (١١) اتفاقية دولية ومراجعتها.

٤ ـ عالجت اللجنة قضية المشاركة الضعيفة للمرأة في الحياة العامة والسياسية من خلال حملة وطنية حول المرأة والمشاركة السياسية (التمكين السياسي).

٥ ـ إنشاء وحدة معلومات للمرأة وقضايا النوع الاجتماعي[(١)].

لقد وظفت الحركة الأنثوية المنظمات الدولية والإقليمية والمؤتمرات العالمية بهدف الضغط على الدول لإحداث تغييرات في دساتيرها وقوانينها وسياساتها العامة وبرامجها التنموية ومناهجها التعليمية والتربوية وثقافتها الإعلامية الجماهيرية. وفي المقابل اعتمدت الأمم المتحدة على المنظمات المحلية والمؤسسات الأهلية في مراقبة التزام الحكومات بمدى تنفيذها لمقررات ومضامين المواثيق والمعاهدات والاتفاقيات الدولية في هذا الشأن، حيث أصبحت تمارس علاقاتها الخارجية خارج إطار السلطة المحلية، باعتبار ذلك تكريساً للديمقراطية.

---

(١) اليمن مشروع الاستراتيجية الوطنية حول الجندر، صادر عن المجلس الأعلى لشؤون المرأة اللجنة الوطنية للمرأة.

فجميع الدول الموقعة على اتفاقية (سيداو) تقدم تقريراً دورياً شاملاً كل أربع سنوات، وهي على صنفين: تقارير المؤسسات الرسمية التي تعنى بقضية المرأة في الدول الأعضاء وهي تصاغ وفق مراعاة التحفظات التي وضعتها الدولة ومدى الإنجازات المتحققة، وتقارير «الظل» التي يُعِدّها ائتلاف (سيداو) الساعي إلى تطبيق مقررات بكين دون تحفظات داخل كل دولة، ويتكون هذا الائتلاف من منظمات المجتمع المدني المدعومة من الخارج، فهي تعنى بمدى التراجع والإخفاق في جانب تطبيق الدولة والمعوقات التي لا تزال تحول دون ذلك.

وجدير بالتنبيه هنا أن توقيع الدول العربية وغيرها على مواثيق الأمم المتحدة المتعلقة بمقررات مؤتمرات المرأة، يتم على النسخة الإنجليزية لا العربية؛ لأنها «غير دقيقة، وتخالف في عباراتها كثيراً من العبارات المنصوص عليها في النسخة الإنجليزية، ولهذا فالنسخة العربية ليس لها حجية في الأمم المتحدة، وعلى هذا ينبغي الرجوع إلى النسخة الإنجليزية إذا ما أردنا أن نعرف ماذا يريدون من هذه الاتفاقيات»(١).

لقد أخذت قضية المرأة حضوراً واسعاً في اهتمامات الأمم المتحدة؛ فعلى مدار ربع قرن كامل كانت الأمم المتحدة قد عقدت خمسة مؤتمرات عالمية حول المرأة، هي:

- المؤتمر العالمي الأول للمرأة، المكسيك، ١٩٧٥م.
- المؤتمر العالمي الثاني للمرأة، كوبنهاجن، ١٩٨٠م.
- المؤتمر العالمي الثالث للمرأة، نيروبي، ١٩٨٥م.
- المؤتمر العالمي الرابع للمرأة، بكين، ١٩٩٥م.
- المؤتمر العالمي الخامس للمرأة، نيويورك، ٢٠٠٠م.

---

(١) انظر: حوار مع م. كاميليا حلمي، المدير التنفيذي لمكتب اللجنة الإسلامية العالمية للمرأة والطفل في القاهرة، مجلة البيان الإسلامية، عدد ٢٠٧، ديسمبر-يناير ٢٠٠٥م.

وكان المؤتمر الأخير منها تحت شعار (المساواة والتنمية والسلام)! وكانت أهم أهدافه «الوصول إلى صيغة نهائية ملزمة للدول، بخصوص القضايا المطروحة على أجندة هذا المؤتمر، التي صدرت بحقها توصيات ومقررات في المؤتمرات الدولية السابقة، تحت إشراف الأمم المتحدة»(١).

أي: أن هناك سعياً حثيثاً لممارسة التغيير والضغط الخارجي لأغراض وأجندة الحركات النسوية التي أصبحت تسيطر على الأمم المتحدة وأجهزتها، كما ذكرت المهندسة (كاميليا حلمي) ـ المدير التنفيذي لمكتب اللجنة الإسلامية العالمية للمرأة والطفل في القاهرة ـ في حوار لها مع مجلة «البيان»: «اللجنة المضطلعة بشؤون المرأة داخل الأمم المتحدة التي تعرف بـ(لجنة مركز المرأة) جميع أعضائها من الاتجاه النسوي الراديكالي ـ الحركة الأنثوية المتطرفة، وهي التي تتخذ الإجراءات وبيدها القرار، وهي التي تضع الأجندة وتتابع تطبيقها»(٢).

ثالثاً: رسم سياسات الدولة وخططها وبرامجها بما يخدم مطالب الحركة:

إن مواد الدستور ونصوص القوانين وأحكام الاتفاقيات والمواثيق الدولية تظل حبراً على ورق ما لم تتحول إلى واقع ملموس وخطط مرسومة وبرامج منفذة على أرض الميدان.

وهذا ما أدركته الحركة النسوية ويجري العمل على الوصول إليه، فسياسات الدولة وخططها وبرامجها تشمل مختلف جوانب الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية، وهي تنظم مؤسسات الدولة ومؤسسات القطاع الخاص على حدٍّ سواء، وتشكل أداة قوية لصالح التغيير.

جاء في «الاستراتيجية الوطنية لتنمية المرأة ٢٠٠٣م ـ ٢٠٠٥م» ما نصُّه: «وإضافة إلى ذلك وضعت الحكومة عدداً من الاستراتيجيات الوطنية، التي

---

(١) انظر: العدوان على المرأة في المؤتمرات الدولية، د. فؤاد بن عبد الكريم العبد الكريم، سلسلة كتاب البيان، ٢٠٠٥م، بتصرف.

(٢) البيان، عدد ٢٠٧، في ديسمبر ـ يناير ٢٠٠٥م.

استهدفت جزئياً المرأة، وتهدف بشكل خاص إلى تضييق فجوة النوع الاجتماعي في مختلف مجالات التنمية، منها:

- الاستراتيجية الوطنية للمرأة.
- الاستراتيجية الوطنية للتعليم الأساسي.
- الاستراتيجية الوطنية للمرأة العاملة.
- الاستراتيجية الوطنية لمحو الأمية وتعليم الكبار.
- الاستراتيجية الوطنية حول إدماج النوع الاجتماعي في التيار الرئيس في الزراعة والأمن الغذائي.

وثمَّة استراتيجيات وطنية أخرى حالياً ذات تأثيرات مهمة على المرأة وعلاقات النوع الاجتماعي، منها:

- الرؤية الاستراتيجية لليمن ٢٠٢٥م.
- الاستراتيجية الوطنية للتخفيف من الفقر ٢٠٠٣م-٢٠٠٥م.
- الاستراتيجية الوطنية لإدماج الشباب في التنمية.
- السياسة السكانية الوطنية ٢٠٠١م-٢٠٢٠م.
- الأهداف الألفية ٢٠٠١م-٢٠١٥م».

وقد أكد تقرير حقوق الإنسان للعام ٢٠٠٤م - الصادر عن وزارة حقوق الإنسان في اليمن - على ضرورة إدراج مفهوم النوع الاجتماعي في السياسات الاستراتيجية التي تتبنّاها الدولة.

هذه الاستراتيجية وغيرها تعتمد لها ميزانيات ويقدم لها تمويل وتشكل لها لجان وتوضع لها لوائح وتتسع دائرة التعاطي معها ويطال تأثيرها قطاعاً عريضاً من فئات وشرائح المجتمع، وكما يلاحظ فهي تشمل جوانب التعليم والإعلام والعمل والاقتصاد... إلخ.

وقد استطاعت الحركة ـ عبر ضغوط الخارج ـ إيجاد إدارات عامة خاصة بالمرأة أنشئت ضمن التنظيم الهيكلي لأغلب الوزارات، وهي تهدف إلى نشر مفاهيم وأدبيات الحركة والعمل على تنفيذ القرارات المتخذة بهذا الشأن، أو التأكد من تنفيذها، وكذلك تنسيق جهود الحركة داخل هذه الوزارات بإشراف اللجنة الوطنية للمرأة، ومن ذلك:

ـ المجلس الأعلى للأمومة والطفولة، الذي أنشئ بالقرار الجمهوري رقم (٣٢) لسنة ١٩٩٩م.

ـ الإدارة العامة لتنمية المرأة الريفية، وتتبع الإدارة العامة للإنتاج النباتي وتحولت إلى إدارة عامة بتاريخ ٢٦ / ٤ / ١٩٩٩م.

ـ الإدارة العامة لشؤون المرأة والطفل، وتتبع قطاع التنمية الاجتماعية في وزارة التأمينات والشؤون الاجتماعية.

ـ الإدارة العامة للأُسر المنتجة، وتتبع قطاع التنمية الاجتماعية في وزارة التأمينات والشؤون الاجتماعية.

ـ اللجنة الوطنية للمرأة، وتشكلت بقرار رئيس الوزراء رقم (٩٨) لسنة ١٩٩٦م، وتهدف اللجنة إلى النهوض بالمرأة اليمنية من خلال الاستراتيجيات المختلفة.

ـ إدارة إحصاءات المرأة والرجل بالجهاز المركزي للإحصاء: تعمل على التنسيق الفعال مع الإدارات المعنية بشؤون المرأة لجمع البيانات والإحصاءات المتعلقة بالمرأة والرجل، لتأمين قاعدة بيانات ومؤشرات تعنى بقضايا النوع.

ـ الإدارة العامة لتنمية المرأة العاملة: تعنى بقضايا المرأة العاملة وهي تحظى باهتمام وزارة العمل والتدريب المهني، حيث جاءت لتحقيق الأهداف التي أنشئت من أجلها، ومن جهود هذه الإدارة وضع استراتيجية المرأة في مجال العمل والتدريب المهني.

- إدارة المرأة بالأمانة العامة للمجلس الوطني للسكان: تشرف عليها الإدارة العامة للتخطيط التابعة للأمانة العامة للمجلس الوطني للسكان، وتنحصر صلاحيتها في جمع الإحصاءات والبيانات المتعلقة بالمرأة.

- وحدة النوع الاجتماعي للتخطيط للمشاريع بالصندوق الاجتماعي للتنمية: تحظى باهتمام الصندوق الاجتماعي للتنمية وتسعى إلى دعم المشروعات الصغيرة المدرّة للدَّخْل.

- مركز البحوث التطبيقية والدراسات النسوية: أنشئ في يناير ١٩٩٤م كوحدة للبحوث الاجتماعية ودراسات المرأة بتمويل من المملكة الهولندية، وقد تحول إلى مركز لبحوث المرأة والدراسات النسوية، ويعمل تحت إشراف رئيس جامعة صنعاء ومجلس الجامعة، إلا أن وتيرة العمل في هذا المركز قد انخفضت كثيراً إن لم تكن تلاشت، وذلك بعد توقف الدعم الهولندي لهذا المركز.

- مركز المرأة للبحوث والتدريب: أنشئ في ديسمبر ١٩٩٥م كوحدة بحوث ودراسات عن المرأة في جامعة عدن، وتحول إلى مركز المرأة للبحوث والتدريب عام ١٩٩٨م، ويعمل تحت إشراف رئيس جامعة عدن ومجلس الجامعة، ويعمل منذ تأسيسه دون تمويل خارجي، معتمداً على موارده وموارد الجامعة.

رابعاً: الوصول إلى مواقع صنع القرار:

رغم كل الجهود والمحاولات التي تبذلها الحركة باتجاه التغيير وتحقيق المزيد من أهدافها ومصالحها، إلا أنها اصطدمت بالواقع الاجتماعي خاصة في الوطن العربي، ولا يعود ذلك إلى العامل الديني فحسب، بل يعود في بعض جوانبه إلى العامل التكويني (الفطري). وقد أبدت (أمل الصباغ) - مستشارة الاتحاد البرلماني الدولي في شؤون المرأة العربية - في ورقة عمل ألقتها بعنوان «التحديات التي تواجه المرأة العربية للوصول إلى مراكز صنع القرار»، في «الملتقى الإقليمي للبرلمانيات والقياديات في دول مجلس التعاون الخليجي» - الذي عقد في

المنامة في البحرين، عام ٢٠٠٦م - أبدت استياءها من تهميش الأحزاب اليسارية والليبرالية دور النساء الحزبي، وحصر المرأة في لجان وهياكل نسائية أعمالها مكتبية أو اجتماعية، مشيرة إلى أن التشريعات المعتمدة ضمن التشكيلات النيابية لم تأت في مصلحة المرأة، خصوصاً أن هذه الجماعات دخلت المعترك السياسي وهي تودُّ فرض المزيد من القيود الاجتماعية المحافظة، خصوصاً تلك التي تقيد أنشطة المرأة وحقوقها!

هذا الواقع ليس بعيداً عن اليمن، فقد عبَّرت (روبن مدريد)[1] - مديرة المعهد الوطني الديمقراطي - في «مؤتمر حقوق المرأة في العالم العربي: من الأقوال إلى الأفعال» - الذي عقد في صنعاء، بتاريخ ٣ - ٥ ديسمبر ٢٠٠٥م - عن أسفها لوضع النساء في الأحزاب اليمنية عموماً، إذ «لم يكن مشجعاً» حسب وصفها، وتضيف: «بالرغم من أن الأحزاب السياسية الرئيسة أعطت تصريحات قوية عن دعم النساء وعن تشكيل نوع من اللجان النسوية بالأحزاب، لم يقم أيّ من هذه الأحزاب جدياً بتجهيز تلك اللجان وتوفير الموارد لها، كما لم يتم ضمّ القيادات النسوية فيها بشكل منتظم في هيئات صنع القرار داخل الأحزاب أو في إطار العملية نفسها. وبينما عبرت النساء اللواتي التقينا بهن عن رغبتهن الحقيقية في التغيير، بدا لنا أن معظمهن راضيات بوضعهن كعضوات من الدرجة الثانية داخل الأحزاب، ويبدو أن القليل منهن يعتقدن أنهن يستطعن عمل شيء أو تغيير الوضع. وهذا له دلالات بالغة الأهمية إذا ما فكرنا بما تقدمه النساء لأحزابهن أثناء الانتخابات».

إلا أن دافع الأحزاب قد لا يكون بالضرورة عن قناعة فكرية أو تقليد اجتماعي، فالأحزاب «ترى في ركونها إلى النساء كمرشحات مغامرة غير محسوبة

(١) في ورقة بعنوان (التنظيم والإعداد من أجل انتخاب النساء: دراسة حالة اليمن).

العواقب، وقد تكلفها الكثير في واقع اجتماعي تلفُّ أجزاءه العظمى ظلامية التخلُّف والأمية»[١]!

هذا الوضع دفع بالحركة النسوية مؤخراً للمطالبة بنظام الحصص «الكوتا»، فالحركة ترى أن اليمن من الدول «التي تتصف بغلبة السِّمَات التقليدية، حيث البنى القبلية تشكل أهم التكوينات الاجتماعية»، وأن «منظومتها الثقافية التقليدية» تُعدّ من «أهم المعوقات أمام مشاركة المرأة في العمل السياسي، كناخبة وكمرشحة»، ولذلك «ومن أجل أن يتعود المجتمع على وجود المرأة لا بد من الكوتا كمنهج تعتمده الحكومة لمرحلة مؤقتة أقصاها خمسة عشر عاماً»، بحسب الحركة! وأن المرأة اليمنية تعيش في سياقين اجتماعيين «الأول: سياق تقليدي، يعتمد الموروث الاجتماعي والثقافي، والثاني: سياق حديث أو بصدد تحوله إلى الحداثة، يدعو إلى المساواة بين الجنسين سياسياً، في إطار بنية اجتماعية تقليدية تنكر وجود المرأة في المجال العام». و«لأن المرأة تاريخياً مقهورة وتابعة فهي أيضاً عاجزة عن التغيير»، و«أن النساء اليمنيات يناضلن من أجل المشاركة السياسية في إطار مجتمعي تقليدي حديث العهد بالديمقراطية، لا يزال الرجل يشكل زمن المرأة وعالمها، وينظر إليها ككائن عاجز وضعيف بذاته، ولذلك هي بحاجة دوماً إلى الوصاية»[٢].

وقد أوصى تقرير وزارة حقوق الإنسان لعام ٢٠٠٤م بتخصيص نسبة من مقاعد المؤسسات التمثيلية للنساء كنوع من «التمييز الإيجابي المؤقت، إلى حين توفر المعطيات التي تحفز المرأة على منافسة الرجل»!

(١) انظر: تصريح المشاركات في اللقاء الموسع لتعزيز دور النساء في مجتمعاتهن المحلية ضمن المرحلة الثالثة من «مشاركة النساء في انتخابات المجالس المحلية ٢٠٠٦م» الذي نظمته مؤسسة دعم التوجه المدني الديمقراطي «مدى»، نقلاً عن موقع «رأي نيوز»، في ٦/ ٨/ ٢٠٠٦م.

(٢) «الوضع السياسي للمرأة في إطار مفهوم الكوتا»، ورقة عمل مقدمة للمؤتمر الوطني الثاني، صنعاء ٨-١٠/ ٣/ ٢٠٠٣م، بتصرف.

وجاء في البيان الختامي لفعاليات اليوم العالمي للمرأة، (٨ ـ ٩ / ٣ / ٢٠٠٥م)، المطالبة بـ «إشراك المرأة في رسم سياسات وبرامج تنمية المرأة، وأن هذا لن يتأتَى إلا من خلال: رفع مستوى تمثيل النساء في هياكل السلطة العليا ومراكز صنع القرار، والتنسيق مع مختلف الوسائل الإعلامية لتضمين السياسات الإعلامية مضامين وأبعاد النوع الاجتماعي، وتطبيق نظام «الكوتا»، من كافة الأحزاب والتنظيمات السياسية لمشاركة النساء في هذه الهيئات، وكذا في مستوى تمثيلها في كافة التشكيلات والتنظيمات النقابية والحقوقية التي تعمل في مجال الدفاع عن حقوق الإنسان بشكل عام والمرأة بشكل خاص». كما أوصى بـ «إشراك الكادر النسائي في وضع وتنفيذ ومتابعة السياسات والبرامج والمشاريع التنموية المختلفة لضمان إدماج احتياجات المرأة فيها».

هذا المطلب «التمييزي» من الحركة الذي بات يثير الشكوك في ظل المطالبة بالمساواة، والفشل الذريع الذي منيت به محاولات الحركة في جانب الوصول بالمرأة إلى مواقع القرار من خلال الصوت النسائي، حيث كانت أغلب الأصوات النسائية تذهب إلى الرجال، محلياً في اليمن، وفي دولة كالكويت مثلاً!!

وقد ذهبت الحركة في تبرير هذه المطالب ـ التي بدأت تتعالى في الوطن العربي، نتيجة هذه المعطيات الواقعية ـ إلى القول: إن آلية الحصص (الكوتا) لا تتعارض مع مبدأ المساواة بين النساء والرجال! «لأن ذلك مردود عليه بأن المساواة لا تعني إخضاع الجميع لقواعد وإجراءات موحدة لا تأخذ بعين الاعتبار ما يوجد بينهم بالفعل من تمايزات، بحيث أنه يمكن القول: إن إلغاء إجراءات التمييز الإيجابي لصالح المرأة يتعارض مع مبدأ المساواة؛ لأنه يكرس من واقع عدم المساواة الفعلية بين الرجال والنساء في المجتمعات العربية، إضافة إلى أن معظم الدول العربية صدقت على اتفاقية منع كافة أشكال التمييز ضد المرأة، ووفقاً لنصوصها

فإن الدول المنضمة إليها يجب أن تتخذ تدابير تمييز إيجابي، تستهدف التعجيل بتحقيق مساواة فعلية بين المرأة والرجل»[١]، وهذا بلا شك من تناقض هذه الحركة في دعواها.

وفيما كانت اللجنة الوطنية للمرأة تطالب بتخصيص نسبة لا تقل عن (٣٠٪) لترشيح النساء من قِبَل الأحزاب، إلا أنها صدمت بأن هذه الأحزاب غير جادة في هذا الشأن، لا في أُطرها الخاصة ولا تحت قبة البرلمان، رغم كل الوعود التي صرفت والعهود التي قطعت.

ومن ثم بدأ التوجه إلى مخاطبة رئاسة الجمهورية باعتبارها قادرة على تمرير هذه الإرادة والمطلب.

تقول (إلهام عبد الوهاب) ـ مدير عام الإدارة العامة لشؤون المرأة، في اللجنة العليا للانتخابات والاستفتاء ـ: إن الزخم الموجود حالياً لدى الأحزاب حول مشاركة المرأة في العملية الانتخابية كمرشحة يجب أن يساعد على وضع جملة من المقترحات لتعزيز وزيادة نسبة تواجد المرأة في المجالس المحلية وحتى في الانتخابات النيابية، مشيرة إلى «أهمية صدور قرار من رئاسة الجمهورية بتخصيص نسبة (٣٠٪) حصة للمرأة في المجالس النيابية والمحلية، كأحد الطرق المؤسسية الكفيلة بتمكين المرأة من الوصول إلى مواقع صنع القرار، والتي تتوافق مع روح النص الدستوري القائم على مبدأ المساواة وكذا المواثيق الدولية المعنية بالحقوق الإنسانية للمرأة، والتي وقعت عليها اليمن»، وموضحة أهمية إيجاد «ميثاق شرف مشترك لتبنِّي جميع الأحزاب لهذه النسبة، بالإضافة إلى ضرورة إجراء تعديل في قانون الأحزاب لعام ١٩٩٠م، بحيث تضاف إليه بنود تلزم الأحزاب بتخصيص نسب محددة للنساء في الانتخابات الداخلية لهذه التنظيمات وهياكلها الداخلية،

---

(١) انظر: ندوة «المرأة وإدارة الحكم الجيد في العالم العربي»، عن مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية، ٢٠٠٤م.

بالإضافة إلى تخصيص (١٥٪) على الأقل من المقاعد التي يترشح فيها الحزب في الانتخابات العامة للبرلمان والمحليات للمرأة»[١].

إن المطلوب في نظر هؤلاء «اتخاذ إجراءين هامين هما: تمكين قوى التحديث من المشاركة الفاعلة في توجيه النظام السياسي، وإعداد وتنفيذ برنامج شامل للإصلاح السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي، تحتل فيه الإصلاحات الاجتماعية والثقافية أهمية محورية، وذلك من خلال تشخيص جيد للتوجهات الثقافية التي تعوق المساواة والعدالة والحرية، وتكبل مشاركة المرأة. وبالتالي تصميم برامج للتغيير الثقافي وتنفيذها، وتوجيه مؤسسات التنشئة الاجتماعية (المدارس، وسائل الإعلام، المؤسسات الدينية... إلخ) باتجاه تصميم برامج متوائمة مع متطلبات الثقافة المدنية»، وذلك لأن «المسؤولين عن إنفاذ القانون لا زالوا متأثرين بتوجهات ثقافية تقليدية تتعارض مع ثقافة حقوق الإنسان وحقوق المواطن، فضلاً عن ذلك فإن القوى التقليدية تتعارض مع ثقافة حقوق الإنسان وحقوق المواطن، فضلاً عن ذلك فإن القوى التقليدية في المجتمع بوسيلة أو بأخرى تقاوم هذه التغييرات، أما القوى التقليدية في السلطة فإنها تعمل على تجزئة الإصلاحات وعدم تكاملها»[٢].

---

(١) انظر: تصريح المشاركات في اللقاء الموسع لتعزيز دور النساء في مجتمعاتهن المحلية ضمن المرحلة الثالثة من «مشاركة النساء في انتخابات المجالس المحلية ٢٠٠٦م» الذي نظمته مؤسسة دعم التوجه المدني الديمقراطي «مدى»، مرجع سابق.

(٢) انظر: ندوة (أهمية التربية المدنية في تطوير المواطنة والتحول الديمقراطي)، التي نظمها «مركز التربية المدنية والديمقراطية» و«ملتقى المرأة»، في مارس ٢٠٠٥م بصنعاء، وقدمت فيها أوراق بحث مختلفة، منها: (مفهوم التربية المدنية في المنهج الدراسي: قراءة وتحليل لثلاثة مقررات دراسية للمرحلة الأساسية والثانوية)، د. فؤاد الصلاحي، الذي يرى في بحثه أن: «الكثير من المقررات يغيب عنها مفهوم التربية» وأن: «المجتمع اليمني والعربي مسكون بالماضي»!. و(مفهوم الجنسية والمواطنة وعلاقتهما في تطوير سلوك المواطنة)، د. عادل الشرجبي.

وقد خلصت ورقة[١] مُقدَّمة إلى «مؤتمر حقوق المرأة في العالم العربي» إلى «معالجات إجرائية واقعية» ستساعد ـ في حالة تطبيقها ـ «على تحسين تمثيل النساء في مواقع رسم السياسات واتخاذ القرارات». ومحور تلك الحلول «تطبيق نظام الحصص للمرأة بنسبة (٣٠٪) كحدٍّ أدنى في هيئات الدولة المنتخبة وغير المنتخبة، ولما كانت الهيئات غير المنتخبة لا تتطلب أكثر من قرارات شجاعة وجريئة من متخذي القرارات في المستويات العليا لتوفير المعاناة على المرأة اليمنية جراء محاولات تجاوز العقبات الثقافية والاجتماعية التي قد تراكمت عبر عهود وعقود وتحتاج إلى جهود متواصلة لتجاوزها».

وتذهب الورقة إلى «أن تعيين النساء في تلك المواقع سيهيِّئ قبولاً مجتمعياً لحضورهن وتمثيلهن في تلك الهيئات، كمجلس الشورى واللجنة العليا للانتخابات والسلك القضائي والسلك الدبلوماسي والحكومة، وعلى المستوى المحلي في مكاتب الوزارات وبقية أجهزة السلطة المحلية»، وإلى أن «الجدل الدائر الآن حول الإصلاح السياسي»، أي: في المنطقة وفق المطالب الغربية، سيجعل من «قضية مشاركة المرأة عنصراً أساسياً من عناصر الإصلاح والتغيير، ومكوناً رئيساً من مكوناته، وسيؤدي دون شك إلى مزيد من قبول هذه القضية التي كانت تُواجه بمقاومة غير محدودة، لا من قِبَل القوى التقليدية المعروفة بمواقفها من المرأة، ولكن ـ أيضاً ـ من شرائح المثقفين وصُنّاع السياسات ومتّخذي القرارات».

وتذكر الورقة ـ ذاتها ـ أن «الاهتمام المتزايد اليوم بشأن مشاركة المرأة اليمنية في الحياة السياسية وفي الشأن العام يأتي متأثراً ومواكباً لحركة التحولات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والتحول الديمقراطي، وكذلك التعهد بضمان حقوق الإنسان وحرياته الأساسية (رجلاً وامرأة). هذا إلى جانب أن اليمن تؤكد العمل بميثاق الأمم المتحدة، والإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والالتزام بالاتفاقيات

---

(١) انظر: «حقوق المرأة السياسية بين النص القانوني والتطبيق»، لحورية مشهور، ورقة بحث مقدمة لـ(مؤتمر حقوق المرأة في العالم العربي: من الأقوال إلى الأفعال)، في صنعاء بتاريخ ٣ ـ ٥ ديسمبر ٢٠٠٥م.

الدولية والإعلانات التي تحظر التمييز ضد المرأة. وكذا الالتزام بمقررات المؤتمرات والإعلانات التي تناولت في جوانبها حقوق المرأة الاجتماعية والسياسية، وإدماجها في الحياة العامة»... وكأن الحركة باتت متذمِّرة من التقدم الذي تحققه على الورق دون حراك على واقع الأرض!

لقد كانت مسألة المشاركة السياسية للمرأة إحدى القضايا الأساسية في استراتيجية تنمية المرأة، كما احتلت موقعاً هاماً في تحديد احتياجات النوع الاجتماعي ضمن مشروع الألفية، وفي خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية (٢٠٠٦-٢٠١٠م)... إلخ.

خامساً: العمل على تغيير نظرة المجتمع للمرأة:

من أهم استراتيجيات الحركة النسوية في الوقت الراهن، ونتيجة للإخفاقات التي اصطدمت بها في المجال السياسي، العمل على تغيير نظرة المجتمع للمرأة، وذلك من خلال ثلاثة مسارات:

مسار تغيير المناهج التعليمية، ومسار تغيير مضامين الرسالة الإعلامية، ومسار تغيير الخطاب الديني.

«إن المشكلة المتعلقة بدور المرأة في الحكم الجيد لها وجهان مرتبطان ببعضهما، الوجه الأول: هو الإطار الدستوري والقانوني الذي يمثل شرعية دور المرأة في المجتمع، والوجه الثاني: هو المناخ السياسي والبُعْدان الثقافي والاجتماعي»(١).

وهذه الاستراتيجية بدأت تسري في الحركة النسوية على مستوى البلاد العربية. ففي ورشة عمل نظَّمها «المركز القانوني لحقوق الأقلية العربية» في الدولة الصهيونية و«المؤسسة العربية لحقوق الإنسان» في فلسطين المحتلة، حول قضية الخطاب الدِّيني والعلماني واستراتيجيات العمل النسوي، تحدثت مركزات الورشة

---

(١) انظر: ندوة «المرأة وإدارة الحكم الجيد في العالم العربي»، عن مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية، ٢٠٠٤م، متوفر على النت.

عن رؤية المشروع: «رؤية تنادي إلى التغيير من الداخل، عن طريق تخليق أدوات من خلال المحاكم الدينية واستعمالها استراتيجياً لمصالح النساء».

وتمحورت الندوة الأولى لليوم الأول حول المقدمات النظرية التي تعنى بالعلاقة بين الخطاب الدّيني والرؤية النسوية، وكان من ضمن الأوراق المطروحة ورقة تطالب بضرورة «عدم الالتزام بخطاب محدد علماني أو ديني أو غيره، واستعمال كل خطاب يخدم الحقوق الإنسانية للمرأة»!

وخرجت الورشة في توصياتها بأهمية عدم إقصاء النّساء المتديّنات من الجدل الدائر حول علاقة الخطاب الديني بالحركة النسوية وإمكانية توظيفه لصالحها.

وقد باتت بعض الدول العربية تشهد محاولة جادة للحركات النسوية لتقديم خطاب ديني بديل عن الخطاب الأصولي والخطاب الإسلامي السياسي، وأكدت أنه من الضروري العمل على تقديم البدائل المناسبة للنساء المتوجهات إلى المحاكم الشرعية، باعتبار أن أعدادهن لا يُستهان بها، مع تهيىء الأرضية التي يعتمدنها؛ لكون مجتمعاتنا متدينة[١].

في القاهرة طالب بعض المشاركين في ورشة عمل بعنوان «النساء العربيات بين الإيمان الديني والعدالة الاجتماعية» ـ نظَّمتها «مؤسسة المرأة والذاكرة» بالتعاون مع مؤسسة «هاينرخ بول» الألمانية، في الفترة من ١٦ ـ ١٧ مايو ٢٠٠٥م ـ بضرورة «بلورة خطاب نسوي ديني، يسعى إلى ما يسمى بأسلمة التمكين وأسلمة الجندر ـ النوع الاجتماعي، وغيرها من مصطلحات الحركات النسائية التي تستخدمها للتعبير عن حقوق المرأة»!

وفي الورشة استحضر (د.صلاح الدين الجورشي) التجربة التاريخية الإسلامية واستقراء الفكر الإسلامي وممارسة الواقع المعاش، في محاولة «لبناء خطاب نسوي بديل يضع الدين في خدمة تمكين المرأة، وينهي حالة الصراع بين الإيمان والحرية».

(١) انظر: نشرة «السوار»، عدد ٢٣، متوفرة على النت.

واعتبرت (د. أميمة أبو بكر) ـ مديرة «مؤسسة المرأة والذاكرة» ـ «أن البُعْد الديني يشكل مكوناً مهماً في الثقافة العربية بصفة عامة، ولذا تتَسع دائرة البحث لدراسة زوايا مختلفة من الخطاب الديني القديم والحديث الذي يخص قضايا المرأة، وكذلك الأدوار الدينية والمهنية للنساء في التاريخ، فعلى سبيل المثال: البحث في تطوير وتراكم مفاهيم اجتماعية موروثة عن شخصية المرأة والرجل، وعن الأدوار الاجتماعية للجنسين في الثقافة العربية الإسلامية، وعلاقة هذه المفاهيم بالخطاب الفقهي أو التفسيري وبالحداثة وتأثيرها، ثم التنقيب التاريخي عن مهن ومجالات عمل النساء في المجتمعات الإسلامية ما قبل الحديثة واشتغالهن بالفقه والإفتاء وتدريس العلوم الدينية»(١).

وقد اتفق ممثلات الحركة النسائية العربية المشاركات في ورشة العمل، من مختلف التيارات، على أن الدين ركن أساسي في إصلاح حال المرأة العربية، وأنه العصا السحرية لاستعادة الحقوق المسلوبة منها بفعل الموروثات الاجتماعية والثقافية السائدة، وأن الخصوصية الثقافية لمجتمعاتنا العربية تجعل من الدين ركيزة ضرورية في عملية التغيير الاجتماعي، وهو ما يفرض على المطالبين بحقوق المرأة من مختلف التوجهات الفكرية عدم إغفال الدين، لو أرادوا بالفعل صالح المرأة العربية !(٢).

ولم تكن الحركة النسوية في اليمن ـ وهي تلامس تنامي المدّ الإسلامي على الساحة وعمق أثر التديّن في عامة الناس ـ بمنأى عن هذا المخطط.

فقد طالبت ورقة عمل مقدَّمة للمؤتمر الوطني الثاني للمرأة ـ الذي عقد في صنعاء في ٨ ـ ١٠ / ٣ / ٢٠٠٣م، بعنوان «الوضع السياسي للمرأة في إطار مفهوم

---

(١) إذاً؛ فالحركة ستبذل جهداً كبيراً للتنقيب في التاريخ والموروث الشرعي والثقافي لتقديم قراءة جديدة للدين، ولتوظف ما تستطيع من الموروث كأدلة في تسويق مشروعها الأجنبي.

(٢) راجع: «أسلمة الجندر» مطلب للحركة النسائية العربية، كوثر الخولي، المحررة الاجتماعية بشبكة إسلام أون لاين. نت، في ١٩/ ٥/ ٢٠٠٥م.

الكوتا» ـ طالبت بـ«تصحيح النظرة التقليدية تجاه المرأة التي تتضمنها الكتب الدراسية والبرامج الإعلامية والبرامج الحزبية»! و«إلغاء جميع القوانين والأنظمة والأعراف القائمة التي تشكل تمييزاً ضد المرأة»، في إطار تحقيق مطالب الاتفاقيات الدولية.

وجاء ضمن توصيات تقرير حقوق الإنسان للعام ٢٠٠٤م ـ الصادر عن وزارة حقوق الإنسان في اليمن ـ الدعوة إلى ضرورة إدراج مفهوم النوع الاجتماعي في السياسات الاستراتيجية التي تتبنّاها الدولة، ومراجعة مناهج التعليم وتخليصها من أي أفكار تكرس التمييز ضد النساء، وتدعيم هذه المناهج بالمفاهيم والموضوعات التي تعزز من قيم المساواة، وتبني برامج تثقيفية وتدريبية فعالة للصحافيين تساعد الصحافة والإعلام على تصحيح المفاهيم السائدة والتصدي للصورة النمطية عن المرأة(١).

وأوصى البيان الختامي لفعاليات «اليوم العالمي للمرأة» ـ في الفترة ٨ ـ ٩ / ٣ / ٢٠٠٥م ـ بالتنسيق مع «مختلف الوسائل الإعلامية لتضمين السياسات الإعلامية مضامين وأبعاد النوع الاجتماعي».

في ضوء ذلك بدأت تنتشر الدراسات وورش العمل والحلقات النقاشية والندوات للحديث حول هذه المسألة وإيجاد التأصيل والنسق المعرفي لها.

فقد أقيمت حلقة نقاش حول (حقوق النساء في ضوء الشريعة الإسلامية)، بالتعاون بين «مؤسسة برامج التنمية الثقافية» و«ملتقى المرأة للتدريب» و«وكالة الأنباء اليمنية سبأ».

كما أقيمت ندوة بعنوان (أهمية التربية المدنية في تطوير المواطنة والتحول الديمقراطي)، نظَّمها «مركز التربية المدنية والديمقراطية» و«ملتقى المرأة»، ألقى فيها (د. فؤاد الصلاحي) بحثاً بعنوان (مفهوم التربية المدنية في المنهج الدراسي:

---

(١) انظر: موقع «الصحوة نت»، في ٢٧/ ٦/ ٢٠٠٥م.

قراءة وتحليل لثلاثة مقررات دراسية للمرحلة الأساسية والثانوية)، يرى فيه أن: «الكثير من المقررات يغيب عنها مفهوم التربية» وأن «المجتمع اليمني والعربي مسكون بالماضي»!

تقول الباحثة (رخصانة محمد إسماعيل) ـ في ورقة عمل بعنوان «النوع الاجتماعي وصنع القرار في اليمن»، مقدَّمة إلى الندوة الإقليمية حول «النوع الاجتماعي والتنمية»، في ٢٩ / ١ / ٢٠٠٣م ـ في إطار حديثها عن «صورة المرأة في الكتب المدرسية ووسائل الإعلام»: «حددت السياسة الإعلامية اليمنية اتجاهات العمل مع قضايا النساء، وهناك جهود مبذولة لتحسين وضع المرأة في الكتب المدرسية ووسائل الإعلام لتصحيح المفاهيم عن دور النوع، وفقاً للمتغيرات الجديدة وعكسها في السياسة الإعلامية. وقد وضعت استراتيجية إعلامية تضمنت قضايا المرأة من منظور نوعي في مختلف وسائل الإعلام، والاهتمام بالكتاب المدرسي، ولمناقشة أدوار الرجال والنساء بشكل موضوعي وقريب للواقع الاجتماعي، بهدف خلق ثقافة نوعية، وإنهاء التمييز، وتغيير مفاهيم الأبناء عن الأدوار الاجتماعية والاقتصادية والثقافية التي يقوم بها الرجال والنساء، وتجسَّد ذلك من خلال مشروع تطوير المناهج المدرسية، إلا أن هذه الجهود بحاجة إلى مزيد من الدعم، بهدف: تغيير المناخ الفكري والثقافي السائد عن أدوار المرأة والرجل؛ لتعديل المواقف والاتجاهات، وتحليل قضايا النوع وتوفير البيانات لاستقراء الأوضاع والقضايا المتميزة بالحساسية والشفافية، مما يساعد على انتقاء المواضيع والمواد الإعلامية الهادفة إلى إعادة صياغة القيم الاجتماعية والفكرية بما يتلاءم والمتغيرات الجديدة، وأهمية تناول وسائل الإعلام قضايا المرأة، وتحديد حجم المشكلة وأسبابها، وخلق حالة تفاعل جماهيري لوضع الحلول المناسبة لسدِّ الفجوات النوعية، وإبراز صورة المرأة الحقيقية، والأدوار الهامة التي يقوم بها الرجال والنساء دون تحيّز، وفتح حوار إيجابي لترسيخ المفاهيم والقيم الإيجابية؛ لإحداث تنمية فكرية مجتمعية سليمة، والتنسيق المتكامل بين مختلف وسائل الإعلام لتوحيد الجهود الرامية إلى رفع شأن المرأة وإظهار أهمية مشاركتها في الحياة الأسرية والمجتمعية».

وقد بدأت تظهر بوادر محاولات توظيف الرؤية الشرعية لأغراض الحركة النسوية من خلال بروز الأبحاث والكتابات والآراء التي تتناول بعض القضايا المثارة من قِبَل الحركة النسوية؛ كإثارة مسألة «الحجاب» و«دية المرأة» و«التعدد» و«حقيقة الاختلاط» و«تولي المرأة الولاية العامة»، و«مشاركتها في العمل السياسي». ومن المؤسف أنّ من انبرى لهذه الكتابات كانوا أكثر مغازلة لما يخدم الحركة النسوية من عملهم على تبيين حكم المسألة شرعاً وإنْ كانوا ـ في الغالب ـ من الاتجاه الإسلامي؛ ذلك أن هناك تأثراً واضحاً من بعض الكُتّاب والعناصر المنتسبة للاتجاه الإسلامي ببعض الأطروحات النسوية المتوافقة مع رؤية الديمقراطية للحقوق والحريات، ومن أمثلة ذلك: ما جاء على لسان (د. أَمَة السلام علي رجاء) ـ رئيسة القطاع النسوي في التجمع اليمني للإصلاح، والتي طالبت الحكومة باستصدار قرار يدعم نظام «الكوتا»، باعتباره بداية تدريجية لتنال المرأة اليمنية حقها في المشاركة السياسية حتى يتم تحقيق مشاركتها عن قناعة كاملة لدى المجتمع ـ في تصريح لـ (الصحوة نت): «لقد آن الأوان للتحرير الإسلامي للمرأة، واستعادة دورها الريادي الذي حباها به الإسلام»، مؤكدة «أنه لا تراجع في موقف الإصلاح تجاه مشاركة المرأة في الحياة السياسية، وأن موقف الإصلاح ينبثق عن رؤية شرعية واعية تتمثل دور المرأة كعنصر أساسي في الوجود وشريكٍ للرجل في عمارة الكون»[(١)]!

ومن الأمثلة ـ أيضاً ـ كتابات (محمد سيف العديني)، وهو من أبناء الحركة الإسلامية، إلا أن كتاباته التي تناولت مواضيع المرأة الشائكة وجدت قبولاً لدى الحركة ورواجاً في أوساطها، ومنها: «ولاية المرأة بين الإباحة والمنع»، و«المرأة بين صحيح الشرع وأخطاء بعض الموروث» و«مفاهيم عن المرأة ينبغي أن تُصحّح» و«عشر عوائق أمام حقوق النساء في الإسلام».

---

(١) انظر: موقع «الصحوة نت»، في ٨/ ٣/ ٢٠٠٥م، وقد دار جدل حادّ في الأُطر الداخلية لحزب الإصلاح حول ترشيح المرأة لمجلس النواب، وفي حين كانت الغلبة للرأي المجيز كان رأي الشيخ (عبد المجيد الزنداني) رئيس مجلس شورىٰ الإصلاح ومجموعة من علماء الإصلاح علىٰ خلاف ذلك، وأصدر كتابه «المرأة وحقوقها السياسية في الإسلام» ردّاً علىٰ مخالفيه وبياناً لموقفه الرافض.

وهذه النماذج تنتمي في أغلبها للتيار «العصراني»، الذي يتناغم بالعموم مع أطروحات الاتجاه الليبرالي في القضايا السياسية والاجتماعية.

وعلى الرغم من ذلك لا يجد هذا النوع من الخطاب الديني قبولاً كاملاً لدى رموز الحركة النسوية، تقول (سعاد القدسي) ـ مديرة ملتقى المرأة للدراسات والتدريب ـ: إن الخطاب الديني، الذي تزخر به الوسائل الإعلامية(١) لا ينفك يطلب من المرأة العودة إلى المنزل والالتزام بالحجاب، الذي يتنوع وتتعدد أشكاله بتنوع وتعدد أصحاب البرامج ورؤيتهم الخاصة، ويدعو هذا الخطاب المرأة إلى ضرورة طاعة الرجل، ويستخدم في خطابه للمرأة لغة التهديد والوعيد باعتبارهم أداة الفتنة وسبب المعاصي والشرور بأنواعها، بما في ذلك ما يقع عليها من عنف، وما تتعرض له من أذى أو انتهاك أو حتى اغتصاب. ثم يدعي أنها ـ أي: المرأة ـ مطلوب منها أن تربي الأجيال الذين يحققون للأمة العزة والكرامة والتقدُّم ليكونوا خير أمة أخرجت للناس(٢).

---

(١) لا أدري أي خطاب ديني تزخر به وسائل الإعلام؟! حتى لكأن القارئ لكلامها يظن أن الخطاب الديني قد زاحم الخطاب العلماني والعرض الرخيص للمرأة على القنوات والمجلات والصحف!

(٢) انظر: «المرأة بين الخطاب الإعلامي والسياسي والديني»، سعاد القدسي، في ٦/ ٧/ ٢٠٠٥م.

المطلب الرابع: أهداف الحركة النسوية اليمنية

من الإنصاف أن نلفت انتباه القارئ إلى أن الحركة النسوية بتجلّياتها المختلفة، تجمع في أهدافها المعلنة، بين أهداف صائبة وصحيحة من حيث المبدأ وأهداف خاطئة وأخرى منحرفة، وهي تخلط في أهدافها بين أجندة واقع المرأة اليمنية وأجندتها الخاصة وأجندة خارجية.

وحديثنا حول أهداف الحركة لا ينصبُّ باتجاه الصائب منها، وإن كنا نخالف الحركة في رؤيتها ومنطلقاتها في تحقيق هذه الأهداف، بل وفي أبعادها من وراء هذه الأهداف.

فإن منادة الحركة بحقوق المرأة لا يعني أننا لا نتفق على أن للمرأة حقوقها الشرعية على المجتمع، ومناداتها بتعليم المرأة، ورعايتها صحياً، ورفع الظلم عنها، والدفاع عن قضاياها العادلة، ومحاربة العادات والتقاليد الجائرة في حقها، وإنصافها من الجور الواقع بها... كل ذلك من الشعارات لا غبار عليه ولا جدال حول القيم الحقّة التي فيه، ولكن.. ما منطلقات الحركة في معالجة هذه القضايا؟ بل ما رؤيتها لتحليل أشكال الظواهر وأسبابها وسُبل حلّها؟ أليست الحركة النسوية في اليمن هي من تطرح المنهج العلماني والنظام الديمقراطي كأساس للتحليل والمعالجة بعيداً عن الإسلام؟ هذا إذا لم يكن الإسلام - في وجهة نظرها - جزءاً من المشكلة؟!

ألم تهدف الحركة النسوية في جنوب اليمن - سابقاً - إلى ترسيخ ونشر الرؤية الاشتراكية تجاه المرأة، مخالفةً بذلك الدين الإسلامي؟ وقد جاءت توصيات المؤتمر الرابع للاتحاد العام لنساء اليمن - المنعقد في الفترة ١٩ - ٢٠ يونيو ١٩٨٦م - لتحقيق أهداف وبرامج الحزب الحاكم وفق رؤيته الثورية التقدمية

الاشتراكية، ومنها: «نشر وبلورة كافة الأدبيات ووثائق الحزب الاشتراكي اليمني والحركة النسائية اليمنية، وكذا الإجراءات والتدابير المتخذة لصالح تقدم وتطور المرأة، بغيةَ تأمين الحد الأدنى من فهم واستيعاب المرأة لكل القضايا التي تمس حياتها وحياة المجتمع»، وكذلك «محاربة العادات والتقاليد والأفكار الإقطاعية والبرجوازية والانتهازية والوصولية التي تعيق وتحدّ من مشاركة المرأة في بناء الحياة الجديدة»، بالإضافة إلى «نشر الأفكار الاشتراكية العلمية[١] بين صفوف النساء، والنضال في سبيل تزويدهن المستمر بالثقافة الوطنية والتقدمية، بقصد كسب المرأة لتشديد كفاحها في معمعات النضال من أجل تحقيق البناء الاشتراكي»[٢].

هذا في شأن الوضع قبل الوحدة، أما بعد الوحدة وظهور الحركة النسائية بشقّيها الرسمي والمدني فإن الحركة تتوزع الأدوار والأهداف بصورة مشتركة لتصبَ في الاتجاه ذاته، لكنها ـ في العموم ـ لا تخرج عن اجترار الأهداف الوافدة من قيم وتقاليد ومبادئ وافدة على بيئتنا اليمنية والعربية والإسلامية.

والحركة النسوية في اليمن لا تجرؤ على إعلان غاياتها النهائية، التي تشترك فيها مع الحركات النسوية في العالم الغربي، إلا بما يسمح به المقام في الزوايا (المغلقة) أو الملفات (السرية).. ومع ذلك فإن مضامين وأهداف الحركة النسوية العالمية تظهر في أدبيات الحركة ـ بشقَيها ـ كمصدر للإلهام ومنبع للتلقّي، لذا؛ فإننا سنعرض لبعض ما تنشره الحركة في أدبياتها الرسمية وغير الرسمية:

أ ـ ففيما يتعلق بالذراع الرسمي للحركة (اللجنة الوطنية للمرأة)، التي أنشئت وفقاً لقرار مجلس الوزراء رقم (٩٧) في عام ١٩٩٦م، ثم أعيد تشكيلها في مطلع عام ٢٠٠٠م بقرار رقم (٦٨)، تهدف اللجنة بحسب ما ورد في أدبياتها إلى جملة من القضايا، منها على سبيل المثال: «تطبيق المواثيق الدولية

---

(١) الاشتراكية العلمية يراد بها الشيوعية.

(٢) وثائق المؤتمر العام الرابع للاتحاد العام لنساء اليمن المنعقد في الفترة ١٩ ـ ٢٠ يونيو ١٩٨٦م.

المصدق عليها، مثل: اتفاقية إزالة كافة أشكال التمييز ضد المرأة ومعايير العمل العربية والدولية»[١]. ألم تطّلع اللجنة على ما في هذه الوثائق من مخالفات واضحة وصريحة للإسلام؟! لماذا لم تحاول اللجنة طباعة مقررات المواثيق والاتفاقيات الدولية كاملة وبترجمة صحيحة للرأي العام حتى تكون صادقة مع نفسها ومع المجتمع الذي تريد الرقي به؟

وعن رؤية اللجنة وصلاحياتها ومهامها يفيد تقرير (الاستراتيجية الوطنية لتنمية المرأة ٢٠٠٣م - ٢٠٠٥م) أن المجلس الأعلى للمرأة وهيئته التّنفيذية (اللجنة الوطنية للمرأة) يسعى «إلى تحقيق مجتمع تسوده العدالة، حيث يتمتع الرجال والنساء بحقوق متساوية بموجب مبادئ الشريعة الإسلامية، وأحكام الدستور والقوانين»! والسؤال هو: لماذا هذا العطف الذي يقتضي المغايرة في المعنى عندما تنص على «مبادئ الشريعة الإسلامية، وأحكام الدستور والقانون»؟!

الإجابة في التقرير الذي يضيف: «ووفق صلاحياتها التنفيذية في إطار المجلس الأعلى للمرأة تقوم اللجنة بأدوار متعددة تشمل: تنظيم البرامج التدريبية وتقديم الدعم والمساندة لقضايا المرأة والدفاع عنها والاستشارات اللازمة، وبلورة احتياجات المرأة في الاستراتيجيات والسياسات والخطط الوطنية من منظور النوع الاجتماعي»! إذاً من «منظور النوع الاجتماعي» أو بعبارة أخصر «الجندر»!

وفيه: «متابعة تطبيق الاتفاقيات الإقليمية والدولية وإعداد التقارير حول مستوى التنفيذ لها، والتنسيق بين المؤسسات، والمنظمات غير الحكومية والمنظمات الدولية، ومنظمات المجتمع المدني حول قضايا المرأة والنوع الاجتماعي، واقتراح السياسات والخطط لإدماج قضايا النوع الاجتماعي في التيار الرئيسي للتنمية».

---

(١) الاستراتيجيات الوطنية: عمل المرأة، ص (٧ - ٨).

ويضيف التقرير: «منذ تشكيل اللجنة الرسمي وحتى اليوم حددت اللجنة المجالات الأساسية لعملها والأنشطة التي تسعى لتحقيقها في إطار عملها كما يلي:

- زيادة الوعي بقضايا النوع الاجتماعي على كافة المستويات والأطر والقنوات.

- إدماج قضايا النوع الاجتماعي في مختلف مراحل التخطيط.

- رفع نسبة المعرفة والوعي بأهمية إدماج أدوات تحليل النوع الاجتماعي في التخطيط التنموي.

- تحليل البرامج والمشروعات الاجتماعية والاقتصادية من منظور النوع الاجتماعي والتنمية».

ومن أساسيات مهام واختصاصات الأمانة العامة للجنة الوطنية للمرأة:

- التنسيق مع الجهات الوطنية الحكومية وغير الحكومية، والمنظمات الإقليمية والدولية ذات العلاقة.

- إعداد المقترحات اللازمة بشأن تعديل التشريعات والسياسات والأنظمة المتعلقة بشؤون المرأة والمشاركة في صياغة التشريعات.

- متابعة وتقييم مستوى تنفيذ التشريعات والأنظمة المتعلقة بشؤون المرأة في مختلف الجهات الوطنية ورفع تقارير بشأنها إلى المجلس الأعلى.

- تعميم التشريعات المتعلقة بقضايا وحقوق المرأة ونشر الوعي القانوني بين صفوف النساء والتنسيق مع الجهات المعنية لذلك.

وجدير بالذكر أن اللجنة الوطنية للمرأة تضم في عضويتها كافة مدراء/ (مديرات) إدارات المرأة في الوزارات والمؤسسات الحكومية، وممثلين عن جهات حكومية وحزبية وأهلية.

وقد اتبعت اللجنة الوطنية للمرأة المبادئ الأساسية التالية لصياغة الاستراتيجية الوطنية لتنمية المرأة (٢٠٠٣م-٢٠٠٥م):

«-تحقيق المساواة في الحقوق للرجال والنساء كما نصت عليها الشريعة الإسلامية والدستور والقوانين الوطنية والاتفاقيات العربية والدولية التي صادقت الحكومة اليمنية عليها.

-دعم التزامات بلادنا بتطبيق وثيقة منهاج عمل بكين، واتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة (السّيداو)، من خلال تعاون كافة الشركاء في الحكومة ومؤسسات المجتمع المدني.

-حشد الموارد المالية والفنية اللازمة لتطبيق الاستراتيجية الوطنية للنوع الاجتماعي.

-تعزيز التحالفات وعلاقات العمل وآليات التواصل مع منظمات المجتمع المدني، والمنظمات غير الحكومية، والهيئات والمؤسسات الدولية.

-العمل وفق المهام والصلاحيات الرسمية للجنة الوطنية للمرأة»[١].

و«تتناول الاستراتيجية الوطنية لتنمية المرأة (النوع الاجتماعي) في الفترة ٢٠٠٣-٢٠٠٥م-بحسب ما جاء في تقرير الحكومة بهذا الشأن-الأهداف الرئيسية التي يرتبط بتنفيذها الارتقاء بمستوى مكانة المرأة وتمكينها، ومعالجة الإشكالات التي تقف أمام تطورها ومشاركتها في مناشط التنمية الوطنية.

ولهذا الغرض شكّل فريق وطني لإعداد الاستراتيجية أنيطت به مهمة جمع البيانات والمعلومات، والقيام بالتحليل للمؤشرات والمعطيات الإحصائية الخاصة بقضايا المرأة والنوع الاجتماعي؛ لتوضيح الفجوة بين نسبة مشاركة الرجال والنساء في مختلف مجالات التنمية، ووضع المعالجات لتجاوز إشكالية عدم إدماج المرأة كمساهمة ومستفيدة من التنمية.

---

(١) انظر: تقرير الاستراتيجية الوطنية لتنمية المرأة ٢٠٠٣م-٢٠٠٥م.

وتسعى الاستراتيجية إلى إدماج النوع الاجتماعي في محاور التنمية الرئيسية، والعمل في إطار منهجية عمل بكين واتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة (السيداو).

ومن هذا المنطلق وضعت اللجنة الوطنية للمرأة هذه الاستراتيجية كرؤية للنهوض بأوضاع المرأة اليمنية والتي ستنفذ في إطار الشراكة والتعاون الفاعلين مع الشركاء والجهات المعنية. وتتضمن الاستراتيجية بشكل مفصل الخطوات والمراحل المختلفة الضرورية لوضع نظام موحد للآليات اللازمة لإقامة علاقة عمل بنّاءة مع فئات الشّركاء والجهات المعنية المختلفة.

وقد مرَّ إعداد هذه الاستراتيجية بجولة من المشاورات مع الجهات المسؤولة، تمهيداً لتقديمها مستوفاة إلى مجلس الوزراء، الذي أقرّها في سبتمبر٢٠٠٣م، وصدر قرار مجلس الوزراء رقم (٢١٢) لعام ٢٠٠٣م بتوجيه كافة الأجهزة الحكومية بتنفيذ الاستراتيجية، واعتبار اللجنة الوطنية للمرأة مسؤولة عن متابعة تنفيذ الاستراتيجية من خلال القنوات والأجهزة التنفيذية الحكومية المختلفة ومنظمات المجتمع المدني باعتبار هذه المنظمات شريكاً أساسياً وفعالاً في الدفاع عن حقوق المرأة»[١].

ب ـ أهداف اتحاد نساء اليمن ـ الذراع النقابي للحركة الذي تشكل من اتحاد الشطرين سابقاً ـ جاءت صياغتها في غالبها خالية من أهداف مخالفة للشريعة الإسلامية بصورة واضحة، بل أكدت بعض الأهداف الالتزام بالعقيدة الإسلامية، كما ورد في الأهداف (٢، ٤، ٩، ١٠، ١١)، غير أن أهدافاً أخرى جاءت بصيغ محتملة كما ورد في (٧): «المشاركة في ترشيح المرأة لهيئات سلطات الدولة»، وكما ورد في (٨): «المساهمة في وضع التشريعات المتعلقة بالمرأة والسعي نحو تطوير القوانين والأنظمة التي تهدف إلى تأييد حقوق المرأة وحماية الأسرة والدفاع عنها»[٢]. ومعلوم أن «وضع التشريعات» و «تطوير القوانين» هو المدخل

---

(١) المرجع السابق.

(٢) «اتحاد نساء اليمن»، كتيب تعريفي. إصدار اتحاد نساء اليمن.

الذي تلجأ إليه حركات التحرر والحقوق والحركات النسائية.

كما نص نظام اتحاد نساء اليمن في جملة أهدافه على «العمل على تحقيق وحدة الحركة النسائية العربية وتحقيق التضامن مع المنظمات النسائية». وبالنظر إلى ما قدّمته «الحركة النسائية العربية» أو «المنظمات النسائية» للمرأة فإننا سنجد المفارقة، ذلك أنها إنما قدمت المناهج الغربية بكافة تلويناتها وتناقضاتها وسلبياتها التي لم يعد ينكرها القوم هناك.

ويبدو أن دخول عدد من المنتسبات للحركة الإسلامية في الاتحاد صبغَ أدبيات الاتحاد بشيء من اللغة الشرعية، فقد وردت عبارة «لا تتعارض / لا يتعارض مع الشريعة الإسلامية»! أكثر من مرة في الكتيب التعريفي للاتحاد (٢٠٠٤م)، ومع ذلك يظل الاتحاد محل صراع بين الاتجاهات الإسلامية والمحافظة من جهة، والاتجاهات النسوية المتحررة والعلمانية من جهة أخرى.

وعموماً فإن المنظمات والهيئات الرسمية وغير الرسمية للحركة هدفت في المؤتمر الوطني الأول للمرأة (١ ـ ٣ مارس ١٩٩٧م) ـ بحسب ما جاء في التقرير الصادر عنه ـ إلى جملة قضايا، منها:

ـ المساهمة في وضع التشريعات والقوانين المتعلقة بالمرأة بما يتلاءم مع المبادئ الدولية وإعلان حقوق الإنسان وتوصيات مؤتمرات الأمم المتحدة في هذا الجانب.

ـ إدماج قضايا المرأة في خطط وسياسات الحكومة.

ـ التأكد من توجهات الحكومة في تبنّي قضايا المرأة، ومتابعة التنفيذ.

ـ تهيئة الرأي العام للتفاعل مع الأدبيات والمشاريع المطروحة.

ـ تعزيز الوعي العام تجاه قضايا المرأة.

ـ إيجاد آلية ملائمة لإعداد وتنفيذ مشروعات المرأة اجتماعياً.

ـ السعي في سبيل الحصول على الدعم والتأييد والمساندة الخارجية للجهود المبذولة في هذا الجانب.

وغيرها من الأهداف.

الجندر باعتباره هدفاً للحركة:

يُعدّ الجندر أو ما اصطلح على تسميته مؤخراً بـ«النوع الاجتماعي» هدفاً رئيساً للحركة، والجندر حسبما تعرّفه منظمة «الصحة العالمية» هو: «المصطلح الذي يفيد استعماله وصف الخصائص التي يحملها الرجل والمرأة كصفات مركبة اجتماعية، لا علاقة لها بالاختلافات العضوية»[١].

وتعرّفه الموسوعة البريطانية (Identity Gender) بأنه: شعور الإنسان بنفسه كذكر أو أنثى وفي الأعم الأغلب، فإن الهوية الجندرية والخصائص العضوية تكون على اتفاق أو تكون واحدة، ولكن هناك حالات لا يرتبط فيها شعور الإنسان بخصائصه العضوية ولا يكون هناك توافق بين الصفات العضوية وهويته الجندرية. (أي: شعوره الشخصي بالذكورة أو الأنوثة)[٢].

وقد شاركت اليمن في عدة مؤتمرات خارجية حول المرأة والجندر؛ كمؤتمر القاهرة سنة ١٩٩٤م، ومؤتمر بكين ١٩٩٥م، ومؤتمر لاهاي ١٩٩٩م، ومؤتمر نيويورك ٢٢ ـ ٣٠ مارس ١٩٩٩م.

كما عقدت له مؤتمرات داخلية، مثل: مؤتمر مركز البحوث التطبيقية والدراسات النسوية الذي عقد في جامعة صنعاء، في الفترة من ١٢ ـ ١٤/ ٩/ ١٩٩٩م، تحت رعاية رئيس جامعة صنعاء، وكانت أهدافه الرئيسة تندرج تحت محورين ـ كما يشير إلى ذلك التقرير الختامي له ـ هما:

١ ـ تطوير نظريات الدراسات النسوية في مجالات عدة، منها: القانون والإعلام والتنمية والتربية واللغة بما يحقق التمكّن لدى النساء.

---

(١) الأمم المتحدة وصندوق السكان يروجان لمشروع الجندر على حساب الدين والأخلاق، د. مصطفى العلواني، صحيفة الراية القطرية، في ٢٣/ ١/ ٢٠٠٦م.

(٢) مشروع الجندر في وثائق الأمم المتحدة من الحرية والمساواة إلى التماثلية والشذوذ، إعداد: صباح عبده هادي الخيشني، متوفر على النت.

٢ ـ توفير قاعدة معرفية ولغوية مشتركة بعيدة عن التمييز وعن التاريخ القائم على الإقصاء والتهميش بما يحقق الإنصاف للرجال والنساء.

ويؤكد التقرير ـ بكل صراحة ـ على أن الفكر النسوي قد اهتمّ بكل المجالات ما عدا المجال الديني، دون توضيح لمعنى هذه الجملة، مما يجعلنا نعود لفهمها إلى المؤتمرات السابقة التي تعتبر الدين أحد العوائق أمام تحقيق الأهداف النسوية النوعية.

وهذا بالفعل ما اتّضح في خط سير المؤتمر حين تم طرح ورقة عمل تقول بإلغاء «النص القرآني» عندما تكون الظروف الاجتماعية غير مواتية. وكانت هذه الورقة من أكثر الأوراق التي أثارت استهجاناً واستنكاراً شعبياً واسعاً في اليمن!

وجدير بالذكر أن هذا التقرير لم يقرأ ولم يعرض للنقاش، وإنما وُزِّع بهدوء تام في آخر يوم للمؤتمر، نظراً لما فيه من المخالفات الكثيرة، التي تخدم التوجه الجنسي الشاذ لدى النسوية المتطرفة، باعتباره قيماً جديدة على المجتمع الآخذ بها. ورغم عدم موافقة الأوراق والمشاركات المقدَّمة لمواصفات البحوث العلمية الأكاديمية، ورغم ذاتيتها وقصورها الكبير في جوانب مختلفة إلا أنها اعتبرت مرجعية للدراسات النسوية كما هي العادة (١).

وقد أعدت اليمن منذ توقيعها على اتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة (السيداو) عام ١٩٨٤م ـ مع تحفُّظها على المادة (٢٩) المتعلقة بفضٍّ النزاعات ـ من خلال اللجنة الوطنية للمرأة عدداً من التقارير، بغرض تقييم مستويات التنفيذ لنصوص ومواد هذه الاتفاقية، وسلطت الأضواء على المجالات حيث تدعو الضرورة إلى إدخال تعديلات أو إصلاحات قانونية لضمان المساواة الجندرية.

---

(١) انظر: المرجع السابق.

ووضعت الحكومة عدداً من الخطط الوطنية التي تستهدف المرأة وتهدف بشكل خاص إلى سدِّ الفجوة الجندرية في مختلف قطاعات التنمية، والتي منها:

١ ـ الاستراتيجية الوطنية للمرأة اليمنية.

٢ ـ الاستراتيجية الوطنية لتعليم الفتاة.

٣ ـ الاستراتيجية الوطنية حول عمالة المرأة.

٤ ـ استراتيجية النوع الاجتماعي في المجال الاجتماعي.

٥ ـ الاستراتيجية الوطنية حول إدماج الجندر داخل التيار الرئيس في الزراعة والأمن الغذائي(١).

وثمَّة استراتيجيات وطنية أخرى حالياً ذات تأثيرات مهمة على المرأة والعلاقات الجندرية، منها(٢):

١ ـ الاستراتيجية الوطنية للتنمية البشرية.

٢ ـ الاستراتيجية الوطنية لإدماج الشباب في التنمية.

٣ ـ السياسة السكانية الوطنية ٢٠٠١ ـ ٢٠٢٠م.

كما بذلت جهوداً خاصة لدعم مشاركة المرأة في الحياة العامة والسياسية من خلال:

ـ دعم ترشيح النساء للانتخابات النيابية في مجلس النواب والمجالس المحلية.

ـ ترشيح النساء لمختلف المناصب الحكومية، بما في ذلك المناصب القيادية.

ـ دعم المشاريع التنموية التي تستهدف المرأة والنوع الاجتماعي.

ـ دعم إرساء قواعد آليات المجلس الأعلى لشؤون المرأة (اللجنة الوطنية والأمانة العامة)(٣).

---

(١) مشروع الاستراتيجية الوطنية حول الجندر، إصدار: المجلس الأعلى لشؤون المرأة، اللجنة الوطنية للمرأة.

(٢) المرجع السابق.

(٣) المرجع السابق.

وإن اللجنة الوطنية للمرأة وهي تسعى للعمل على نشر مفاهيم النوع الاجتماعي (الجندر)، وتحقيق الآليات الكفيلة بتطبيق هذه المفاهيم في التعليم والعمل والقوانين والحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية لا تجهل حقيقة مفهوم الجندر، فهي تعرِّفه في أدبياتها أنه: (الأدوار الاجتماعية للنساء والرجال التي تتحدّد من قِبَل مجتمع ما أو ثقافة ما على أنها الأدوار والمسؤوليات والسلوكيات والقيم المناسبة لكل من الرجل والمرأة في مجتمع بعينه. ومن ثم فإن الأدوار تختلف من مجتمع إلى آخر ومن بيئة اجتماعية اقتصادية أو . . . إلى أخرى داخل المجتمع نفسه، كما أنها تتغير من زمن إلى آخر). وتذهب الأدبيات إلى أن (أدوار النوع الاجتماعي تتحدّد طبقاً للقيم الثقافية والاجتماعية، ويمكن تغيرها مع تربية النشأ (الأطفال) على أساس أن هناك دوراً نسائياً ولكن يمكن أن يقوم به الرجل (مثال: تربية ورعاية الأطفال). فيما ترى أن أدوار الجنس تتحدّد طبقاً للجنس ولا يمكن تغيرها؛ فـ(الحمل) دور نسائي ولا يمكن أن يقوم به الرجل، لاختلاف الصفات البيولوجية)[١].

---

(١) يراجع في ذلك: إصدارات اللجنة الوطنية للمرأة المتعلقة بالندوات والمؤتمرات والتقارير والدراسات المتعلقة بهذا الشأن.

المطلب الخامس: مجالات عمل الحركة النسوية اليمنية وآلياتها

إن ما يميز مشروع الحركة النسوية اليوم هو هذا التكاتف الدولي والجهود الرسمية التي تقف وراءها بكافة صور الدعم والمساندة، حيث أصبحت النصوص الدستورية والمواثيق الدولية لا تخلو من المضامين المتصلة بأهداف الحركة النسوية. وقد حفز هذا الوضع الحركة على توسيع منافذ تسويقها ومجالات عملها عبر الميادين الأكثر تأثيراً، فالعمل السياسي والتعليم والإعلام والصحة والمؤسسات المدنية.. جميعها - اليوم - مجالات للحركة النسائية. وهذا يدل على أن الحركة أخذت تسير في توسيع دائرة عملها ونفوذها واستقطابها.. أسوةً بالواقع الغربي! فقد شملت كافة مؤسسات السلطة ومنظمات المجتمع المدني والأنشطة الاجتماعية على حدٍّ سواء.

وبالإمكان حصر مجالات عمل الحركة النسوية فيما يلي:

- مجال التأصيل الفكري للقضايا المتصلة بالحركة: وهذا يتم من خلال العمل لتعديل الدستور والقوانين ووضع المناهج على كافة مستويات المراحل الدراسية، وهنا يجدر التنبيه إلى أن الحركة تسعى إلى تأصيل قضايا الديمقراطية، والحقوق والحريات المدنية النابعة منها، ومبدأ المواطنة، والقبول بالعولمة، والحوار الحضاري.. لذا فإن عدداً من مؤسسات المجتمع المدني اليوم رفعت هذه الشعارات في مسمياتها وفي أدبياتها وفي أهدافها..

في ٧/٦/٢٠٠٦م أقامت «منظمة صحفيات بلا قيود» حلقة نقاش بعنوان «حوار الثقافات»، برعاية وزارة الثقافة، وتم عرض فيلم تسجيلي قامت المنظمة بتنفيذه بالاشتراك مع منظمة «Bridges» و«Cielo Picture» الكنديتين. ويهدف الفيلم - الذي نفذ لأول مرة في اليمن - إلى خلق حوار ثقافي مشترك بين الشريحة

المستهدفة، وهن ثلاث فتيات يمنيات وثلاث كنديات تتراوح أعمارهن بين ١٢ - ١٦ سنة، من خلال عرض قصص الفتيات وتطلعاتهن ونظراتهن للمستقبل، واختلاف الهوايات ونمط الحياة بين الشرق والغرب! وأظهرت قصة الفيلم الفوارق والجوانب المشتركة حضارياً وتكنولوجياً بين الفتيات المستهدفات. وفي بداية الحلقة ألقت (توكل عبد السلام كرمان) - رئيسة منظمة «صحفيات بلا قيود» - كلمة أكدت فيها على «أهمية الدعوة إلى الحوار والتواصل بين الحضارات»، باعتباره «ضرورة وحتمية إنسانية»، خاصة في ظل القرية الكونية الصغيرة التي نعيشها، وقالت: «إن منطق المصلحة الشخصية لكل أفراد الإنسانية السوية يقتضي الدخول الفوري في الحوار والتعايش الجيدين فكراً وممارسة، وقبوله بدلاً من إتاحة الفرصة لقوى الشر الهامشية المبثوثة التي تبعث الصراع والقطيعة»(١).

ويأخذ مجال التأصيل أبعاداً مختلفة كالأبحاث والندوات والتأليف وحلقات النقاش والدراسات الميدانية وجمع البيانات..

- مجال التثقيف العام ونشر الأفكار وتعميمها في الأوساط المختلفة العلمية والثقافية والاجتماعية، وهذا يأخذ أشكالاً عدة: المحاضرات والمؤتمرات، وإعداد البرامج الإذاعية والمتلفزة، وإخراج البرامج الوثائقية التي تخدم تصوير الواقع على ما تريده الحركة، وتوزيع الملصقات والبروشورات والنشرات، وكتابة المقالات والتحقيقات الصحفية، وإقامة الدورات التدريبية للقانونيين والإعلاميين والخطباء والممرضات.. وكل مَنْ مِنْ شأنهم خدمة الفكرة بوجه من الوجوه.

- مجال التأهيل للكوادر الداخلية للحركة للقيام على المؤسسات والمنظمات الأهلية وتولي القيادات والإدارات العليا، ولذا نجد أن الدول والمنظمات المانحة

(١) انظر: المؤتمر نت، في ٨/ ٦/ ٢٠٠٦م، ونيوزيمن، في ٧/ ٦/ ٢٠٠٦م.

تعمل على استهداف الكوادر النسوية بشكل مستمر عبر دورات متقدمة وبعثات ودراسات عليا.. وقد أصبح ملموساً تقدم الكثير من هذه الكوادر وتصدُّرها العمل في الساحة خلال فترة وجيزة.

ومن ضمن المؤسسات التي تقدم الدورات المتخصصة التي تهدف إلى تقوية الكفاءات القيادية النسوية ورفع مهاراتهن «منتدى القيادات النسوية»، الذي ترأسه (د. ابتهاج الكمال)، كما يهدف المنتدى إلى وجود المرأة في مواقع صنع القرار وإشراكها في الحركة التنموية.

ومن بين اهتمامات خطط وبرامج الحكومة خلال الأعوام العشرة الأخيرة «إقامة جمعيات المرأة والمراكز التأهيلية والمشاريع المدرّة للدخل وتأهيل القيادات النسوية»، ومن بين إجراءات الاستراتيجية الوطنيّة لتنمية المرأة (٢٠٠٣ - ٢٠٠٥م) «وضع برامج لتعزيز القدرات لدى القيادات النسوية».

وفي تصريح لـ (د. عبدالباري القدسي) - الأمين العام للجنة الوطنية للتربية والثقافة والعلوم - لصحيفة «الثورة»، في ٢ / ٤ / ٢٠٠٦م، خلال ورشة عمل وطنية لتدريب قيادات نسائية من منظمات المجتمع المدني في المجال الاجتماعي والثقافي، قال: «إن الورشة تهدف إلى تدريب القيادات النسائية من مختلف منظمات المجتمع المدني في المجال الثقافي والاجتماعي؛ لتعزيز دور المرأة اليمنية، ورفع قدراتها في هذه المجالات مما يعكس دورها الهام في التنمية الاجتماعية والثقافية في المجتمع».

تقول (أَمَة العليم السوسوة) - وزيرة حقوق الإنسان -: «من أجل تجاوز تلك التحديات فإننا بحاجة إلى إصلاحات مؤسسية في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والتشريعية والقانونية، ومضاعفة الاستثمار في قطاعات التعليم والصحة والمياه، وبناء القدرات المعرفية والمعلوماتية ومحو الأمية والتدريب والتأهيل، وتقليص الفجوة بين الجنسين، والتمكين من فرص متكافئة. من خلال العمل على تنفيذ أهداف الألفية (١٩٩٠ - ٢٠١٥م)

قبل حلول العام ٢٠١٥م. كما نؤكد أهمية مصادقة كافة الدول على الاتفاقية الخاصة بمكافحة التمييز ضد المرأة والبروتوكول الملحق بها، وأن تتجه التشريعات القطرية نحو تمكين المرأة من كافة حقوقها وفي مختلف المجالات، وأن تترافق تلك الإجراءات مع مشاريع طموحة تعمل على تنمية قدرات المرأة القيادية والسياسية والاقتصادية، من خلال التدريب والتوعية السياسية، ومحو الأمية القانونية»[١].

ـ آليات الحركة النسوية في تنفيذ سياساتها وخططها:

المجتمع اليمني أعطى الحركة النسوية قدراً أوسع من الحراك والمناورة، حيث غياب السلطة والرقابة وتوفر الغطاء القانوني، وإمكانية التواصل المباشر مع الداعمين، وتعدد مجالات الأنشطة، لذا كان لا بد من الإشارة لهذه المؤسسات كمجال من مجالات العمل.

التوسع في إقامة مؤسسات المجتمع المدني:

«بعد إعادة تحقيق الوحدة اليمنية وتأسيس الجمهورية اليمنية، كفلَ دستور دولة الوحدة حق النشاط السياسي وتأسيس الأحزاب السياسية والجمعيات. ومع أن القانون الذي ينظم نشاط المنظمات غير الحكومية كان هو القانون رقم (١١) لعام ١٩٦٣م الذي كان معمولاً به في الجمهورية العربية اليمنية (الشمال)، أعطت التوجهات الديمقراطية التي اعتمدتها دولة الوحدة منظمات المجتمع المدني هامشاً واسعاً من الحرية والاستقلالية في الممارسة العملية، ونتيجة لهذه الحرية حققت المنظمات غير الحكومية نمواً سريعاً في صنعاء وعدن وتعز»[٢].

وقد تنامى عدد منظمات المجتمع المدني ليصل إلى نحو ٢,٧٧٦ منظمة في نهاية عام ٢٠٠٠م، (٩٦) منظمة منها تعمل في مجال المرأة والأسرة.

(١) انظر: ورقة عمل حول «التحديات الحالية التي تواجه حقوق الإنسان في اليمن والوطن العربي وشمال إفريقيا» قدمتها أَمَة العليم السوسوة وزيرة حقوق الإنسان، في منتدى حوار السياسة الدولي، الذي انعقد في ألمانيا في الفترة ١٤ـ١٥/ ٤/ ٢٠٠٥م.

(٢) انظر: «النوع الاجتماعي والمواطنة ودور المنظمات غير الحكومية، في بلدان الإسكوا المتأثرة بالنزاعات، دراسة حالة اليمن»، د. عادل الشرجبي، أستاذ العلوم الاجتماعية في جامعة صنعاء، سلسلة دراسات عن المرأة العربية في التنمية (٢٩)، الأمم المتحدة، نيويورك، ٢٠٠٢م.

وهناك أكثر من (٢٥) جمعية ومركز نسوي تتوزع على مختلف المناطق اليمنية، ولكن لا يوجد حولها بيانات كاملة، لكنها ـ بحسب ما يشار إليها ـ تركز نشاطاتها في تنفيذ السياسات والبرامج والخطط والمشروعات التأهيلية والتدريبية والتثقيفية والتوعوية، سواء في رفع قدرات المرأة، أو في مجال النوع الاجتماعي والتنمية[١].

جدول يبين حجم التطور في عدد الجمعيات النسائية من ١٩٨٩م وحتى ١٩٩٨م[٢].

السنة	العدد
١٩٨٩	١٨
١٩٩٠	١٠
١٩٩١	٨
١٩٩٢	٧
١٩٩٣	٨
١٩٩٤	٨
١٩٩٥	١٢
١٩٩٦	١٢
١٩٩٧	١٤
١٩٩٨	١٢
الإجمالي	١٠٩

وتقع الغالبية العظمى من هذه الجمعيات ـ من حيث التوزيع الجغرافي ـ في المدن الرئيسية الثلاث (صنعاء ـ تعز ـ عدن). وتُدار أربعون جمعية نسوية من قِبَل نساء فقط، و (٦٩) منها يديرها نساء ورجال. وعدد محدود ـ من هذه الجمعيات ـ يهتم بمطالب المرأة السياسية وما شابه ذلك[٣].

(١) انظر: ورقة بعنوان (النوع الاجتماعي وصنع القرار في اليمن)، نقلاً عن موقع (مركز أمان للدراسات) عمان، الأردن.

(٢) التقرير الاستراتيجي السنوي ـ اليمن ٢٠٠٠م.

(٣) التقرير الاستراتيجي السنوي ـ اليمن ٢٠٠٠م.

وفي دراسة مسحية شملت أهداف (٦١) منظمة غير حكومية أظهرت أن غالبية عظمى منها تتعلق أهدافها بجوانب التثقيف السياسي والديمقراطي[١]، وإليك هذه الدراسة[٢]:

أهداف المنظمة	تاريخ التأسيس				العنوان			
	١٩٩٤م وما قبلها		بعد ١٩٩٤م		صنعاء		عدن	
	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة
توسيع المشاركة السياسية	٧	٢١,٢	٩	٣٢,١	١٢	٣٤,٣	٤	١٥,٤
ترسيخ مبدأ المواطنة	١٥	٤٥,٥	١٥	٥٣,٦	١٦	٥٤,٧	١٤	٥٣,٨
النفع العام	١٣	٣٩,٤	١٣	٤٥,٤	١٠	٢٨,٦	١٦	٦١,٥
تحسين أوضاع المرأة	١٧	٥١,٥	٢٠	٧١,٤	٢٠	٥٧,١	١٧	٦٥,٤
بناء قدرات الفقراء	٣	٣٩,٤	١٢	٤٢,٩	١١	٣١,٤	١٤	٥٣,٨
تعزيز الديمقراطية	١٠	٣٠,٣	٦	٢١,٤	١٠	٢٨,٦	٦	٢٣,١
تعزيز مؤسسات الدولة	٢	٦,١	٢	٧,١	٣	٨,٦	١	٣,٨
التنمية الثقافية	١١	٣٣,٣	١٣	٤٦,٤	١٨	٥١,٤	٦	٢٣,١
الدفاع عن الحقوق والحريات	١٢	٣٦,٤	١٢	٤٢,٩	١٦	٤٥,٧	٨	٣٠,٨
تمكين الفئات المهمشة	٨	٢٤,٢	٩	٣٢,١	٨	٢٢,٩	٩	٣٤,٦
دمج قضايا النوع الاجتماعي	١٤	٤٢,٤	١٧	٦٠,٧	١٨	٥١,٤	١٣	٥٠,٠
رعاية الفئات الخاصة	٧	٢١,٢	٦	٢١,٤	٥	١٤,٣	٨	٠,٨
نشر ثقافة المجتمع المدني	١٦	٤٨,٥	١٥	٥٣,٦	٢١	٦٠,٠	١٠	٣٨,٥
تخفيف تحيز الأسواق	٣	٩,١	٦	٢١,٤	٢	٥,٧	٧	٢٦,٩

(١) انظر: «النوع الاجتماعي والمواطنة ودور المنظمات غير الحكومية في بلدان الإسكوا المتأثرة بالنزاعات، دراسة حالة اليمن»، مرجع سابق.

(٢) هذه المنظمات غير الحكومية (الأهلية) تستمد تصاريحها من وزارتي الثقافة والشؤون الاجتماعية والعمل غالباً، والنسبة المشار إليها هي نسبة المنظمات المعنية بالهدف المقابل للنسبة من بين المنظمات الموجودة خلال الفترة أو المنطقة المحددة في الجدول.

وإلى جانب المؤسسات المدنية، تعتمد الحركة النسوية على وسائل الإعلام في بثِّ أفكارها وأدبياتها وآرائها وأنشطتها، وهي آلية قديمة لتمرير هذه الثقافة الوافدة في ظل غيابها عن المناهج. فلم تصدر أي مجلات نسائية في شمال اليمن حتى عهد الوحدة، أما في الجنوب فقد أسس اتحاد نساء اليمن مجلة «نساء اليمن»، التي كان إصدارها في ٨ مارس ١٩٧٦م لتعبِّر عن المجلس المركزي للاتحاد العام لنساء اليمن، ورأست تحريرها (عائدة علي سعيد) ـ لكنها توقفت فيما بعد.

وعقب الوحدة أصدر الاتحاد العام لنساء اليمن مجلة نسائية بعنوان «أروى» لتمثِّل المحاولة الأولى في صنعاء لخروج مجلة خاصة بالمرأة، وقد صدر العدد الأول منها في أواخر سنة ١٩٩٠م، وجاء فيه: أنها مجلة أسرية تعنى بشؤون المجتمع، وترأس تحريرها (أروى محمد قائد سيف) وقد توقفت بعد إصدار أربعة أعداد منها فقط!(١).

كما أصدرت اللجنة الوطنية للمرأة صحيفة خاصة بها لمخاطبة المرأة اليمنية، باسم «اليمانية»، وهي تصدر شهرياً وترأس تحريرها (حورية مشهور).

ومن الصحف الأهلية صحيفة «المرأة» الشهرية التي تصدر عن «دار المرأة للصحافة والنشر»، وكان أول صدور لها عام ١٩٩٤م، وترأس تحريرها (سيدة يحيى الهيلمة). وصحيفة «آدم وحواء» التي ترأس تحريرها (نبيلة حسن الكبسي)، وقد صدرت عام ١٩٩٩م. وجميع هذه الصحف تساهم في نشر مفاهيم وأدبيات الحركة النسوية تحت فنون الأغطية الصحفية المختلفة.

ولا تزال الحركة تطمح في المجال الإعلامي باعتباره منفذاً هاماً لتشكيل المعرفة والثقافة والوعي، ففي ورقة لإحدى الكاتبات في قضايا النوع الاجتماعي (رخصانة محمد إسماعيل) تتحدث الكاتبة عن مدى تمثيل المرأة في قيادة العمل الإعلامي: «هنالك ضعف في تمثيل النساء مقارنة بالرجال في المجال

(١) متابعات إعلامية. مجلة شهرية متخصصة في الشؤون الإعلامية والاتصالية، تصدرها وزارة الإعلام. العدد ٣٦ـ٣٧ـ٣٨ مارس ـ أبريل ـ مايو ١٩٩٤م السنة الرابعة.

الإعلامي، حيث يعكس الإعلام نظرته واهتماماته بالنساء والرجال، وفي تعاطيه مع قضاياهما من خلال موقف المجتمع الذي تحكمه القيم والمعايير السائدة والمتوارثة، والذي لا يعكس التنوع في الاحتياجات ليخاطب النساء والرجال من كل الفئات والطبقات والشرائح الاجتماعية، وبالرغم من أن السياسة الإعلامية لليمن قد حددت التعامل مع قضايا النساء إلا أنها لم تتعاطَ مع قضايا النساء والرجال من منظور النوع الاجتماعي والتنمية إلا قليلاً وفي الآونة الأخيرة»(١).

وتضيف تحت عنوان «صورة المرأة في الكتب المدرسية ووسائل الإعلام» قائلة: «حددت السياسة الإعلامية اليمنية اتجاهات العمل مع قضايا النساء، وهناك من الجهود المبذولة لتحسين وضع المرأة في الكتب المدرسية ووسائل الإعلام، وتصحيح المفاهيم عن دور النوع الاجتماعي وفقاً للمتغيرات الجديدة وعكسها على السياسة الإعلامية. وقد وضعت استراتيجية إعلامية تضمنت قضايا المرأة من منظور نوعي في مختلف وسائل الإعلام، وتم الاهتمام بالكتاب المدرسي، ومناقشة أدوار الرجال والنساء بشكل موضوعي وقريب للواقع الاجتماعي بهدف خلق ثقافة نوعية، وإنهاء التمييز وتغيير مفاهيم الأبناء عن الأدوار الاجتماعية والاقتصادية والثقافية التي يقوم بها الرجال والنساء، وتجسد ذلك من خلال مشروع تطوير المناهج المدرسية»(٢).

وحالياً هناك عدد من الصحف التي تعنى بالمرأة، وهي تمزج بين ثقافة الجندر والأخبار والمقالات والكتابات الإسلامية وقصص الجريمة! منها:

١ ـ (اليمانية).

٢ ـ (المرأة).

٣ ـ (آدم وحواء).

---

(١) ورقة بعنوان (النوع الاجتماعي وصنع القرار في اليمن)، نقلاً عن موقع (مركز أمان للدراسات) عمان، الأردن.

(٢) المرجع السابق.

٤ ـ (مارس)، وهي صحيفة شهرية، وترأس تحريرها (محاسن حواتي).

٥ ـ (الأسرة) ملحق يصدر كل سبت عن صحيفة (الثورة) الرسمية، وترأس تحريرها (سميرة الخياري).

وهناك ظهور لملاحق وصفحات أسبوعية في الصحف الرسمية واسعة الانتشار، مثل: (الجمهورية و١٤ أكتوبر) تعنى بقضايا المرأة، وتغطية أخبارها على كافة المستويات، ويصل عدد الصفحات التي تخصصها الصحف الثلاث الرسمية الكبرى لقضايا المرأة (٢٨٨) صفحة في السنة.

مكافحة الفقر والتصدي له:

تركز المنظمات غير الحكومية اليمنية جلَّ نشاطها على النساء الفقيرات، باعتبارهن من الفئات الاجتماعية الفقيرة والمهمشة، والأكثر تعرضاً لانتهاك الحقوق السياسية والاجتماعية بل والمدنية أحياناً، حسب أدبيات اللجنة الوطنية والمؤسسات غير الحكومية الناشطة في مجال المرأة. وتُعدّ مكافحة الفقر آلية من آليات تمرير ثقافة الحركة النسوية اجتماعياً، فهي تعتني بقضايا الفقر من خلال مفهوم النوع الاجتماعي، لذا فإن برامج واستراتيجيات وبحوث ومقررات الحركة بشقّيها الرسمي والمدني تصبُّ في إطار ما يسمى «تمكين المرأة اقتصادياً». ومن ضمن الإجراءات المتبعة في الاستراتيجية التي أعدتها اللجنة الوطنية للمرأة القيام بما يلي:

ـ توفير الإمكانيات المادية والفنية للنساء في الريف والحضر لإقامة الجمعيات التعاونية والتسويقية والإنتاجية، وتسهيل حصول المرأة على القروض الميسرة.

ـ تصميم برامج تأهيلية وتدريبية للمرأة وتدريب النساء في برامج ومشروعات الأُسر المنتجة وتنمية المجتمع، وتحويل جزء من برامج هذه المراكز إلى مشاريع إنتاجية توفر فرص التمويل الدائم لأنشطتها وبرامجها.

- تشجيع النساء المستفيدات من برامج التأهيل والتدريب المهني على إقامة المشروعات الإنتاجية الصغيرة المدرَة للدخل.

- إيجاد مؤسسات لتوجيه وتدريب المرأة مهنياً لإكسابها خبرات جديدة.

- رفع كفاءة وفعالية برامج التأهيل والتدريب المهني القائمة بمراكز التدريب المهني الخاصة.

- تطوير النظم والتشريعات القائمة بسياسات التأهيل والتدريب المهني ومحاولة استيعابها ورفعها إلى مستوى أفضل.

- وضع خطط عمل زمنية قصيرة وطويلة المدى لتنمية القوى العاملة النسائية وزيادة مشاركة المرأة في النشاط الاقتصادي، في محاولة جادة للتخفيف من البطالة والتصدي لظاهرة الفقر[1].

التعاون مع القطاع التجاري الخاص:

يُعدّ القطاع الخاص في اليمن ـ بعد انفتاح الأسواق اليمنية للاستثمارات المحلية والأجنبية ـ مجالاً خصباً ومتنامياً، ومتحرراً من كثير من القيود القانونية التي كانت تفرض سابقاً، وقد تطلّب هذا التنامي في هذا القطاع دخول المرأة حلبة المنافسة بوصفها أحد مكونات موارده البشرية. وعليه؛ فقد خدم القطاع الخاص توظيف المرأة أكثر من غيره لاعتبارات عدة، كان من أهمها: رخص العمالة النسائية وضعفها!

وتعتبر «الاستراتيجية الوطنية لتنمية المرأة ٢٠٠٣م-٢٠٠٥م» القطاع الخاص شريكاً في تحقيق أهدافها التي ترنو إليها، فَتحْت بند (تطوير آليّات وعلاقات التعاون مع الشركاء) ذكرت الاستراتيجية في المستوى الثالث: «تعزيز علاقة الشراكة والتعاون مع القطاع الخاص» ونصت على: «إشراك القطاع الخاص

(١) «ما بعد بكين» نشرة تصدر عن مشروع تسهيل المعلومات عن المرأة في التنمية، اليمن، العدد الأول-أبريل ١٩٩٩م.

في صياغة استراتيجيات برامج المرأة، وتعزيز مشاركتها في سوق العمل وأنشطة الاقتصاد العام، وتشجيع القطاع الخاص على الاستثمار في مشاريع لصالح تنمية المرأة، وتشجيع القطاع الخاص على استقطاب العمالة النسائية».

ومن المؤسف أن القطاع الخاص لا يراعي غالباً في توظيفه المرأة الخصوصيات والاحتياطات الشرعية والأمنية، مما أدى إلى استغلالها؛ نظراً لرخص العمالة النسائية وقلة مشاكلها! وسهولة التعامل معها وإقبال الزبائن عليها!

فالفنادق ومكاتب السياحة والمصانع والمعامل والمستشفيات والعيادات الخاصة.. إلخ، جميعها تستقطب العاملات. بل صارت المحلات التجارية للبيع والشراء كالسوبر ماركت أو محلات الاتصالات أو مكاتب الطيران تستقطب - هي الأخرى - هذا الجنس من العمال!

التوسع في التعليم:

لم يكن التعليم - كما هو عليه الآن - متوفراً في اليمن مع مطلع القرن العشرين، وكانت الكتاتيب (المعلامة) والمساجد تقوم بهذا الدور قديماً، لذا كانت نسبة الأمية عالية جداً، وكان التعليم مقتصراً على بعض الطبقات الثرية والحاكمة، أو فئات القضاة والفقهاء، ولم تكن المرأة تحصل على التعليم كما هو حال كثير من الرجال!

ويقال: إن انتساب المرأة للتعليم ظهر بعد ثورة ١٩٤٨م على عهد الإمام يحيى، حيث بدأت الفتيات الصغيرات يلتحقن بالكتاتيب في كل من صنعاء وذمار، وبحسب ما تذكره (سميرة محمد مخوش) في كتابها (محمد الشرفي وقضية المرأة) فإن هذه كانت البدايات في الشمال. «وفي الجنوب كانت الحركة التبشيرية (التنصيرية) المسيحية أول من فتح المدارس للبنات. ثم فتحت المدارس الابتدائية. يقول في ذلك (سلطان ناجي): وبالمقارنة مع بقية المناطق اليمنية فإن المرأة في عدن قد دخلت المدارس في وقت مبكر؛ ففي الثلاثينيات كانت هناك

مدرسة مزدهرة للبنات، كما بُدئ وقتذاك في إنشاء مدرسة ثانوية، وكانت هناك مدرسة تبشيرية فيها عدد لا بأس به من البنات اليمنيات، إلا أنه على الرغم من ذلك ـ كما تقول (المسز إنجرامز) ـ: لم تتجرأ على الخروج إلى الشارع بدون حجاب في منتصف الثلاثينيات سوى واحدة أو اثنتين، وحتى أولئك لم يتجرّأن على إسقاط الخمار الأسود كله، وإنما ذاك الجزء فقط الذي كان على وجوههن.

ونتيجة لهذه الحركة في شأن تعليم المرأة في عدن بدأ اهتمام الصحافة اليمنية بقضية المرأة، وفي ذلك يقول الدكتور (محمد عبد الملك المتوكل): فنشرت صحيفة سبأ مقالاً لفتاة يمنية تدعو إلى تعليم المرأة، وتنتقد الكاتبة من يدعي أن المدرسة تشجع الفتيات على المراسلات مع فتيان في الداخل أو الخارج، أو أن المدرسة تحث الفتاة على التبرج والسفور. وقد رجت الكاتبة الآباء أن ينظروا إلى الفتاة بعين (العطف الأبوي) لا بعين (الشهوة البهيمية). ويلاحظ أن الكاتبة اعترفت أن للمرأة أعمالاً خاصة وحياة خاصة؛ كابنة، وزوجة، وأم، ومدرسة، ولهذا فقد حصرت الكاتبة حاجة المرأة إلى: تعليم الخياطة والطهي، والتربية والتعليم، والتمريض، والأخلاق الفاضلة، دون أن تخرج عن دائرة الدين والحشمة، وتتعدى حدود الشرف، ودون أن تنبذ عوائدنا القومية، وتقلّد التقليد الأعمى.

وكان أن فتحت في صنعاء مدرسة للإناث في بداية الخمسينيات تحت إشراف المعلمتين الفلسطينيتين (نزيهة النوباني وشهيرة قدورة)، وكان الإقبال عليها عظيماً، مما يدل على أن الأهالي يتشوقون كثيراً لتعليم الفتاة وترقيتها. وفي عام ١٩٥٧م افتتحت مدرستان للتمريض بصنعاء وتعز. وقد واجهت الفتيات الملتحقات بهما معارضة قاسية لم يخفف من قسوتها إلا كونها أوامر صدرت عن الإمام. ويُعدّ هذا أول خروج نسائي من البيت إلى الحياة العملية المباشرة.

أما في جنوب اليمن فإن شوطاً لا بأس به من تعليم المرأة كان قد قطع في هذا المضمار، ففي أواخر الخمسينيات كان التعليم الثانوي قد ترسخ

نوعاً ما، كما أن عدداً من النساء كن يعملن في التدريس والتمريض. وفي عام ١٩٦٠م نتيجة لتعليم البنات في الداخل والخارج وللحملات الصحفية التي كانت تشن ضد الحجاب ـ في أواخر الخمسينيات ـ وضرره على الجسم والعقل معاً، فقد ثار جدل عام حول الموضوع (السفور) بين الداعين له من الشباب والمتنورين وبين خصومه من بعض رجال الدين، كالشيخ (با حميش). وقد أدى الأمر في النهاية إلى أن سارت ست فتيات عدنيات بقيادة (رضية إحسان) في مظاهرة في شوارع عدن وهن سافرات، وكان أقاربهن من الرجال يرافقونهن في مسيرتهن، وقد زرن دور الصحف العدنية وأعلنَّ عن رمي الحجاب نهائياً»[(١)].

«أما المرحلة التي أعقبت ثورة سبتمبر ١٩٦٢م، فقد شهدت توسعاً ملحوظاً في التعليم الأساسي، وفتحت المدارس للذكور والإناث على حدٍّ سواء، غير أن نسبة التحاق الفتيات ظلت أقل من نسبة التحاق الفتيان في سائر مراحل التعليم الأساسي، نظراً إلى مقاومة بعض الأُسر لالتحاق الفتيات بالمدارس وإبقائهن أسيرات الأعمال المنزلية. كما أن ظاهرة الزواج المبكر المنتشرة في المجتمع اليمني أدت إلى انقطاع الفتيات عن الدراسة...»[(٢)].

ورغم جهود الحكومة لإلحاق المزيد من الفتيات في التعليم فإن نسبة التفاوت لا تزال قائمة بين الجنسين، وهو ما دفع اللجنة الوطنية للمرأة بالتنسيق مع هيئات داعمة لبذل المزيد من الجهود، واتباع سياسات خاصة لهذا الغرض، منها:

ـ تبنِّي حملة توعية بأهمية تعليم الفتيات ومساهمتهن في تحسين الدخل والمعيشة.

---

(١) محمد الشرفي وقضية المرأة، لسميرة محمد مخوش، دار الحرية للطباعة ـ بغداد، ١٩٨٩م. وينظر أيضاً: المرأة اليمنية وتحديات العصر، إعداد وإشراف: أحمد الصياد، دار المدىٰ للثقافة والنشر، دمشق ـ ١٩٩٥م.

(٢) انظر: المرأة اليمنية وتحديات العصر، إعداد وإشراف: أحمد الصياد، دار المدىٰ للثقافة والنشر، دمشق ١٩٩٥م.

- تغيير الصورة النمطية للرجل والمرأة في المناهج التعليمية.

- تفعيل قانون إلزامية التعليم.

- تقديم المساعدات المادية أو العينية للفتيات الملتحقات من الأُسر الفقيرة.

- توفير الدرجات الوظيفية الخاصة بالمدرِّسات في الريف.

- استقطاب المدرِّسات للعمل في الريف بإعطائهن حوافز مالية وامتيازات وظيفية.

- بناء مدارس مستقلة للفتيات، أو فصول خاصة بهن في المدارس القائمة(١).

هذا إلى جانب ما يلاحظ من: تخفيض الرسوم الدراسية للفتيات، أو إعفائهن منها، ورفع نسب النجاح بين الطالبات، وكذلك معدلات النجاح في أوساطهن، وتقديم الخريجات على الخريجين في تقلُّد وظائف المعيدين!

وقد قامت اللجنة الوطنية للمرأة بإعداد دراسة ميدانية خاصة عن أسباب المستوى الكبير للتسرُّب في أوساط الفتيات من المدارس بدعم من هيئات الأمم المتحدة عام ١٩٩٧م، وذلك في سبيل معالجة هذه الظاهرة المؤرِّقة (في حين أن التسرُّب في أوساط الشباب ظاهرة أكبر وأخطر منها، لكنها لا تحظى بهذه الدراسات الهادفة!)، وهي لا تزال عاكفة على تحليل النتائج ومعالجة الأسباب والدوافع وراء هذه الظاهرة.

كما أن مشروع أولويات الخطة التنفيذية للاستراتيجية الوطنية للنوع الاجتماعي (٢٠٠٣ - ٢٠٠٥م) - محور التعليم - يسعى ضمن خططه ومقترحاته إلى دمج الفتيات في سياسة التعليم الفني والتدريب المهني، لتأهيلهن وتهيئتهن لدخول سوق العمل! وهذا المشروع ضمن استراتيجية اللجنة والحكومة حالياً.

---

(١) انظر: مشروع أولويات الخطة التنفيذية للاستراتيجية الوطنية للنوع الاجتماعي ٢٠٠٣ - ٢٠٠٥م، محور التعليم، إعداد الدكتورة: نجاة الفقيه، اللجنة الوطنية للمرأة، ٢٠٠٢م.

فتح أسواق العمل والوظائف:

سعت جهود التحديث والتقدم التي تبنَتها حكومات الجمهورية اليمنية في الشمال وكذلك في الجنوب إلى مشاركة المرأة وإدماجها في الأعمال والوظائف، كما في التعليم والتربية، وإن اختلفت منطلقات كل فريق عن الآخر وتغايرت وجهات النظر في مفهوم الحركة النسوية اليوم لهذه المشاركة وهذا الدمج. ففيما كانت هذه العملية تسير في ظل العادات المحافظة ولا تتصادم مع الإسلام صراحة ـ في الغالب ـ إلا أنها اليوم نابعة من القيم الدخيلة تحت بنود الوثائق الدولية ومقررات المؤتمرات النسوية!

فالمرحلة الأولى ـ حقيقة ـ مهدت للمرحلة المتقدمة ـ حالياً ـ في هذا الشأن. وقد أَلِف المجتمع تدريجياً تغلغل المرأة في كثير من الأعمال والوظائف التي لا تناسب طبيعتها الإنسانية وشريعتنا الإسلامية، حتى عاد الأمر غير مستنكر ولا مستقبح.

«لقد كان من نتائج النهج التطوري لثورة ٢٦ سبتمبر في الشمال والمسار التقدمي المشجع للمرأة في الجنوب التحاق النساء والفتيات بمراكز التعليم والعمل، ودخولهن في وظائف ومراكز ظلت إلى فترة طويلة حكراً على الرجل؛ ففي الجنوب قطعت المرأة شوطاً لا يُستهان به في مجال العمل، فقد كانت المرأة العدنية بالذات، وبحكم عدة عوامل، تلتحق بالعمل المأجور منذ فترة مبكرة، فحسب تقارير السنوات الأخيرة للاستعمار كانت المرأة العدنية تتوجه إلى العمل في مجال التمريض والخدمات الصحية، في الوقت الذي توجه السلطات البريطانية المرأة الصومالية في عدن نحو أعمال النظافة.

وقد قدر عدد النساء العاملات في عدن عام ١٩٥٦م بـ ٦٨٦ من مجموع قوة العمل في المجال الاقتصادي والبالغ ٢٢,٢٨٧.

وكان هذا العدد المحدود يتوزع على المراكز والخدمات التالية: ١٣٥ امرأة تعمل في المؤسسات والخدمات الحكومية، و ٥٥١ امرأة تعمل في المجال الصناعي.

وارتفعت نسبة النساء العاملات في عدن عام ١٩٥٨م - حسب الدراسة التي أعدّتها (مكسين مولونو) لمكتب العمل الدولي - لتصل إلى ٨١٨ امرأة، أي: نسبة (٢,٣٪) من مجموع قوة العمل المقدر آنذاك بـ ٣٥,١٩١ عاملاً وعاملة، وقد وزعت النساء على القطاعات التالية: ٢٣٧ في المرافق الحكومية، ٥٤٠ في الصناعة، ٤١ في خدمات ميناء عدن.

وفي عام ١٩٦٥م بلغ عدد النساء العاملات في عدن ١,٣٨١ من مجموع ٦٤,٠٠٠، وُزّعن على القطاعات التالية: ٦٧٤ في المجال الصناعي، ٣٥١ في المراكز والخدمات الحكومية، ٣١٩ في مؤسسات البيع - جملة وتجزئة، ٢٠ في مرافق الميناء، ١٨ في مواقع عمل مختلفة.

أما بعد الاستقلال فإن تشجيع المرأة على الالتحاق بمراكز التعليم والعمل والسير نحو تطبيق مبدأ الأجر المتساوي للعمل المتساوي، وحث المرأة على النضال من أجل التحرر من التبعية عن طريق الاستقلال الاقتصادي، تُعدّ من أهم أعمال النظام الذي قام في الشطر الجنوبي. ونتيجة هذا التوجه التحقت الكثير من النساء بمعظم مراكز الأنشطة الاقتصادية، وفي المقدمة النشاط الزراعي، كما نلاحظ من خلال الأرقام الرسمية الصادرة وفقاً لإحصاءات عام ١٩٧٣م»[١].

وتحتل المرأة حالياً مناصب عدة في الحكومة اليمنية، فقد شغلت مناصب كبيرة وكثيرة في عدة مجالات؛ كعضوية مجلس النواب، والتمثيل الدبلوماسي في الخارج (سفيرة)، وتولي القضاء، والوزارة ووكالات وزارية، وعضوية مجلس الشورى، وغيرها من المناصب الحساسة والكبيرة في الحكومة اليمنية، لكنها رغم جهود الحركة النسوية لا تزال ضئيلة.

---

(١) انظر: المرأة اليمنية وتحديات العصر، إعداد وإشراف: أحمد الصياد، دار المدى للثقافة والنشر - دمشق - ١٩٩٥م.

أرقام و مؤشرات:

في رئاسة الجمهورية: ٢ في منصب مستشار لرئيس الجمهورية في مقابل ٦٠ من الذكور.

في السلطة التشريعية: ٢ عضوة في مجلس النواب مقابل ٢٩٩ من الذكور، ٢ عضوة في المجلس الاستشاري مقابل ٩٩ من الذكور.

في السلطة التنفيذية:

أ ـ في الحكومة: ١ وزيرة في الحكومة مقابل ٣٣ من الذكور. ٢ وكيل وزارة مقابل ٢٧ من الذكور. ٢ وكيل مساعد مقابل ١١ من الذكور. ١١ مدير عام مقابل ٨٣ من الذكور. ٣ مستشارات مقابل ١٠ من الذكور. ١ سفيرة في مقابل ٥٧ من الذكور.

ب ـ في المجالس المحلية: ٣٥ عضوة في المجالس المحلية مقابل ٦٠٠٠ من الذكور.

في السلطة القضائية: ٢٥ قاضية مقابل ١٠١٢ من الذكور.

في الجيش والأمن: ظهر مشروع الشرطة النسائية كأول بادرة من نوعها في عام ٢٠٠١م، مع التذكير بأن ظاهرة النساء المجنّدات وجدت في الجنوب اليمني في ظل الحزب الاشتراكي حتى على مستوى الجيش! ولا يزال الاشتراكيون يتمدحون بأن أول مظلية في الجزيرة والخليج نشأت في ظل حكمهم للجنوب!

غير أن دافع تشكيل الشرطة النسائية ـ حالياً ـ هو ضرورة إيجاد كادر أمني في المطارات ونقاط العبور الحدودية والموانئ لتفتيش النساء، كما أن وجود معتقلات من النساء والفتيات في السجون يستلزم وجود نساء شرطيات للقيام على شؤونهن وحراستهن وتقليل المفاسد المترتبة على وجود الحراسة الذكورية! إضافة إلى مسألة مداهمة البيوت أمنياً واحتياج وجود كادر نسائي لهذا الغرض!

هذه المسوغات والوظائف المعلنة حدا بقبول البعض للفكرة، ومبادرة بعض

العوائل (التي تعاني من الفقر أو تفقد المعيل) لتسجيل بناتها في عمل كهذا، فبلغ عدد المسجلات في الدفعة الأولى - في النصف الثاني من سنة ٢٠٠٠م - ١٠٠ مجندة، وقد وصل عدد المجنّدات حتى عام ٢٠٠١م حوالي ٦٠٠ مجنّدة من مختلف المحافظات.

ولا تزال توجد في وزارة الداخلية حتى اليوم نساء موظفات من تركة الجنوب، يبلغ تعدادهن ١,٥٠٠ عاملة حتى سنة ٢٠٠٠م، منهن: ١١٠ برتبة ضابط، تتوزع هذه الرتب على عقيد ومقدم ورائد ونقيب وملازم، بالإضافة إلى وجود عدد لا بأس به في وزارة الدفاع.

أما في الوظيفة العامة: فتُعدّ مشاركة المرأة في تقلُّد الوظائف ومواقع العمل في إطار من الرؤية الشرعية والقيم الاجتماعية المحافظة أمراً طبيعياً، ومن هنا جاءت مشاركة المرأة اليمنية في مناحي العمل والتوظيف متسقة في الغالب مع فطرتها الإنسانية وطبيعتها التكوينية، فكان منهن المدرِّسات والطبيبات والصحيات اللاتي يعملن في الأوساط النسائية بكل عفّة وأدب.

إلا أن دعوات التحرير «الرجالية» ونشاط الحركة النسوية في تحقيق «المساواة» الكاملة بما في ذلك فرص العمل تحت مسوغ وجود القوى العاملة وكفاءة المرأة واحتياجها في المساهمة من تقليل غائلة الفقر ودعم الأسرة وكفاية الذات.. إلى آخر ما هنالك من المسوغات التي تساق في سبيل دمج المرأة كعاملة في كل المرافق وميادين العمل، هذا إضافة إلى الضغوط الخارجية من صندوق النقد والبنك الدوليين والهيئات والدول الداعمة الأخرى، كل ذلك جعل من وجود المرأة بشكل كبير ولافت للانتباه في جميع المرافق الحكومية ومواقع العمل أمراً واقعياً وخطة متّبعة.

وتفيد بعض المصادر أن قراراً أو تعميماً - غير معلن - صدر في ظل رئاسة (عبد الكريم الإرياني) للحكومة يوجه الأمر بضرورة تخصيص (٥٠٪) من الوظائف وعقود العمل لصالح المرأة، ويؤكد هذا الأمر ارتفاع معدل توظيف

الكوادر النسائية في جميع وزارات ومؤسسات الدولة بصورة لا تراعي الضوابط الشرعية في الخلوة والاختلاط! وهو ما يتماشى مع المواثيق والاتفاقيات الدولية المتعلق بعمل المرأة والتي وقعت اليمن عليها إلى عام ١٩٩٩م.

نشر الوعي والتثقيف الصحي:

لقد جعل من النشاط الصحي الذي تتبنّاه الحركة النسوية في اليمن - باعتبار الظروف التي تعاني منها النساء اليمنيات وخصوصيته، وأمان العمل فيه من خلال تقديم ما يسمى بالوعي والتثقيف الصحي، إضافة إلى حيويته وكثرة الاحتياج إليه - جعل منه غطاء مناسباً لتمرير كثير من المفاهيم للنساء «العاميات» من أهالي الريف والحضر. وهذا ما يفسر كثرة الأنشطة الصحية للحركة من خلال الدورات التدريبية والتأهيلية، وتكثيف الوجود النسائي في الخدمات الصحية والمرافق الطبية، كل ذلك سعياً للحدّ من الوضع الإنجابي للمرأة من خلال الدعوة إلى تنظيم الأسرة أو الحدّ من النسل! وسعياً - كذلك - إلى نشر مفاهيم دخيلة على تقاليد الزواج والحياة الأسرية والدور الاجتماعي للمرأة.

لذا؛ فإن الدروس والمحاضرات المصاحبة للخدمات الصحية والرعاية الطبية والدورات التدريبية لا تخلو من طرح هذه المفاهيم، مبطنة أو صريحة، بل تستند الدراسات المختصة بالمفاهيم والقيم إلى أرقام وإحصائيات ووقائع صحية تتصل بالمرأة اليمنية؛ لإيجاد أرضية من الواقع تستند لها في التغيير والتبديل!

فمن أمثلة ذلك: عند الحديث عن وضع المرأة الصحي مقارنة بالرجل تظهر الدراسات «النسوية» الأرقام المتباينة في هذا المجال بين المرأة والرجل؛ لتثبت للمرأة أن هذا الهضم يعود لوضع عدم المساواة والتمييز الحاصل بين المرأة والرجل.. ولا تقترح هذه الدراسات تعديل السلوك والتصورات الخاطئة فحسب، بل تتجاوز ذلك إلى المفاهيم الشرعية والأدوار الطبيعية للمرأة في المجتمع لصالح المساواة المطلقة!

ولربما حققت الحركة ـ بالفعل ـ نتائج محدودة في مجال الخدمات الصحية والرعاية الطبية للمرأة والتثقيف البيئي وغير ذلك، لكنها ـ دون شك ـ مررت العديد من مفاهيم الحركة النسوية المتصلة بقضايا الإنجاب والزواج والعلاقات الأسرية وقضايا المرأة في الأوساط النسائية تحت هذه المظلة(١)!

دعم النشاط الرياضي النسوي والاهتمام به داخلياً وخارجياً:

لا توجد حتى الآن فرق نسوية رياضية ـ (خلافاً لفرقة الكشافة والمرشدات) ـ مماثلة للفرق الرجالية، ولكن تتمثل الأنشطة الرياضية النسوية في صورة فردية خصوصاً في الشطرنج وألعاب القوى والألعاب القتالية (كاراتيه، جودو، تايكوندو، كونغ فو).

وتفسح بعض المدارس الحكومية للفتيات في المراحل الإعدادية والثانوية بممارسة الرياضات البدنية ككرة القدم واليد والطائرة وغيرها داخل باحات المدارس التي تكون عادة مكشوفة! وتُعدّ الأنشطة الرياضية المشتركة بين طالبات المدارس ـ بالأخص في الأمانة وبعض المدن الأخرى ـ أمراً اعتيادياً وبحضور مسؤولين (رجال) من التربية وغيرها!

وتسعى وزارة الشباب والرياضة من أجل أن يكون للمرأة حضور ومساهمة في الأندية والمسابقات المحلية والدولية، ففي تقرير نشرته جريدة الحزب الحاكم (الميثاق) بتاريخ ١٢ربيع ثاني ١٤٢٥هـ ـ ٣١ مايو ٢٠٠٤م حول الأنشطة الرياضية النسوية، ظهر حجم الاهتمام الحكومي بهذا الجانب من خلال استراتيجية وطنية رياضية تنفذ خلال ست أو سبع سنوات تتضمن ما يلي:

١ ـ الاهتمام بإيجاد تمثيل نسائي في تشكيلة الاتحادات العامة.

«وقد تمكنت الوزارة من تحقيق ذلك في الاتحادات التالية: اتحاد تنس الطاولة (عضوة: أمين عام مساعد)، اتحاد الشطرنج (تم تشكيل لجنة للاهتمام بالنشاط

(١) هناك منشورات توزع حول قضايا «تنظيم الأسرة»، «الثقافة الجنسية»، «تحديد النسل»، «الزواج المبكر»، و«استخدام الواقي الذكري»!!... إلخ.

مكونة من ٧ عضوات من مختلف المحافظات)، اتحاد كرة الطائرة (عضوة: في الهيئة الإدارية)، اتحاد الجودو (عضوة: في الهيئة الإدارية)، اتحاد الكاراتيه (عضوة: في الهيئة الإدارية)».

٢ ـ (ونظراً لأن الوزارة لا تزال تعتبر هذا التمثيل ضعيفاً: كمّاً ونوعاً! فقد تم وضع مقترح) تكوين لجان نسوية في المحافظات؛ للاهتمام بنشر وتوسيع قاعدة الرياضة النسوية، وكانت هذه اللجان مرتبة حسب أولوية التكوين كالتالي:

اللجنة الرياضية النسوية في تعز ١٩٩٩م، وفي عدن ولحج وأبين ٢٠٠٠م، واللجنة الرياضية النسوية في الحديدة ٢٠٠١م، وفي أمانة العاصمة وإب ٢٠٠٢م، واللجنة الرياضية النسوية في ذمار ٢٠٠٣م.

٣ ـ المطالبة بتخصيص مبلغ للأنشطة والمشاركات الداخلية والخارجية كدعم سنوي للرياضة النسوية من صندوق رعاية النشء والشباب.

٤ ـ زيادة التمثيل النسائي في الجمعية العمومية للجنة الأولمبية اليمنية إلى أربع عضوات من أصل (٦١) عضواً.

■ ـ عقد ندوتين رياضيتين وطنيتين لطرح موضوع رياضة المرأة للنقاش من مختلف الجهات ذات العلاقة (وزارة الشباب والرياضة، وزارة التربية والتعليم، الاتجاهات الدينية، وزارة الإعلام، الجانب الصحي، وزارة التعليم العالي).

(وبالفعل عقدت الندوة الأولى تحت شعار «المرأة والرياضة مفهوم وتداول»، وذلك خلال الفترة ٢٥ ـ ٢٦ /٨/ ٢٠٠١م. وفي الفترة من ٢٨ ـ ٣٠ يوليو ٢٠٠٣م عقدت الندوة الثانية تحت شعار «رياضة المرأة الحلم والواقع». وصدر عن هاتين الندوتين عدة توصيات، أهمها: إنشاء إدارة عامة ـ أو اتحاد عام ـ لرياضة المرأة. وبالفعل تم تكوين إدارة عامة لرياضة المرأة داخل وزارة الشباب والرياضة).

٦ ـ عقد ثلاثة معسكرات صيفية تجريبية لرياضة المرأة (أسوة بالمعسكرات الصيفية الشبابية الخاصة بشباب وشابات الكشافة والمرشدات)، في كلٍّ من أمانة

العاصمة والحديدة وإب (في هذا العام ٢٠٠٤م).

٧ ـ عقد العديد من البطولات على مستوى الجمهورية:

ـ انتظام عقد بطولات الجمهورية للعبة الشطرنج بمشاركة ١١ محافظة في كل مرة، سواء للناشئات أو الشابات، بالإضافة إلى العديد من المشاركات الخارجية عربياً وعالمياً.

ـ عقد بطولتين للجمهورية في لعبة كرة اليد، بمشاركة ٤ محافظات.

ـ عقد بطولتين للجمهورية في لعبة الجودو، بثلاث مشاركات خارجية عربية.

ـ عقد بطولتين للجمهورية في لعبة الكاراتيه، بمشاركة خارجية عربية.

٨ ـ عقد بعض الدورات التخصصية للفتيات، أو الدفع بإشراكهن في الدورات التدريبية أو التحكيمية أو في الإعلام الرياضي، (يوجد حالياً مذيعات ومراسلات في النشرة الرياضية في الفضائية اليمنية!) التي تنظم من قِبَل اللجنة الأولمبية المحلية أو الدولية أو التي تنظمها الاتحادات العامة.

هذه خلاصة خطة وزارة الشباب والرياضة في النشاط النسوي.

ولوزارة التربية والتعليم نشاط في هذا الجانب بالتعاون مع وزارة الشباب والرياضة من خلال برنامج عمل مشترك يتضمن التالي:

١ ـ تتبنّى وزارة الشباب ممثلة باللجنة الأولمبية ـ كخطوة أولى ـ ٢٥ مدرسة في خمس محافظات، وإمدادهن بالأدوات اللازمة لممارسة خمس من الألعاب هي: (تنس الطاولة، الشطرنج، كرة الطائرة، السلة، كرة اليد).

٢ ـ نظمت دورات دورية لتأهيل مدرسات مادة التربية البدنية في هذه المدارس في الألعاب الخمس السابقة، وكيفية عمل برنامج حصص التربية البدنية (أي: ضمن الحصص الدراسية).

أما وزارة التعليم العالي فيجري فيها العمل حالياً على تشجيع الفتيات على

الالتحاق والتخصص بتعليم التربية البدنية واعتبارها مهمة مثلها كمثل التخصصات الأخرى، وذلك عن طريق رفع مقترح إلى رئاسة الوزراء بالموافقة على دعم الطالبات الملتحقات بكليات وأقسام التربية البدنية براتب تشجيعي قدره ٥,٠٠٠ ريال يمني شهرياً (قرابة ٢٥ دولاراً) يستمر حتى نهاية ثلاث أو أربع دفع دراسية. «جاءت هذه الفكرة بعد أن تبين للمعنيين أنه لا يوجد طالبات بالكليات والأقسام الرياضية الجامعية ما عدا واحدة فقط تدرُس في قسم التربية البدنية في جامعة عدن!»(١).

وفي شأن الرياضة النسوية ورد في الملحق الصادر عن جريدة (الثورة) الرسمية بتاريخ ٢٩ / ٥ / ٢٠٠٤م أن وزارة الرياضة تُعِدّ لافتتاح نادٍ ثقافي رياضي نسوي يهتم ببعض الأنشطة الرياضية كالطائرة والسلة والتنس وكرة القدم، بالإضافة إلى الأنشطة الثقافية، وأكد أن المرحلة الحالية هي إيجاد البنى التحتية الرياضية للمرأة، ثم بعد ذلك تتم المشاركات الداخلية ـ داخل اليمن ـ أما عن المشاركات الخارجية فقال: «إن الوقت سابق لأوانه»!

وفي يوم ١٩ / ٣ / ٢٠٠١م أعلنت إدارة النادي الأهلي الصنعاني تخصيص يوم ٢١ من مارس يوماً للرياضة النسوية بالنادي.

أما المشاركات الخارجية للمرأة اليمنية فهي قليلة، وركزت على مجال الشطرنج والألعاب القتالية، وكانت أول مشاركة في الألعاب الأولمبية بسيدني صيف عام ٢٠٠٠م من خلال امرأة واحدة في ألعاب القوى للمسافات القصيرة.

في يناير عام ٢٠٠٥م أقرَّ مجلس الوزراء مشروع دعم الرياضة النسوية المقدم من وزارة الشباب والرياضة، ووجّه الوزارة بتقديم لائحة لتنظيم هذا الجانب، يراعى فيها القانون والقيم الإسلامية والتقاليد السائدة في المجتمع اليمني، وشدّد على وزارة التربية والتعليم لتفعيل النشاط الرياضي المدرسي في

(١) صحيفة الميثاق، في ٣١/ ٥/ ٢٠٠٤م.

عموم المدارس، وخاصة في أوساط الفتيات. كما وجَّه المجلس بتوفير الإمكانيات المادية والفنية اللازمة لهذا المشروع الحيوي الذي يلعى إلى النهوض بواقع الرياضة النلائية من كافة الجوانب.

وفي العام ذاته دُشِّن المؤتمر الآسيوي الثالث للمرأة والرياضة، الذي عقد في صنعاء خلال الفترة (١١ - ١٢ / مايو)، تحت شعار «تمكين المرأة للاستفادة من الرياضة والتربية البدنية»، وذلك بمشاركة أكثر من ١٠٠ امرأة ورجل من ٣٤ دولة آسيوية وعربية.

ويلعى منظّمو المؤتمر إلى التأكيد على أهمية «الملاواة بين الجنلين في حلبة الرياضة وخاصة في قارة آسيا، فيما يحاول المشاركون من خلال أوراق العمل العشر المقدمة المواءمةَ بين اللعي لتمكين المرأة من ممارسة الرياضة، بما لا يتعارض مع الدين الإسلامي[١]، وخلق وعي في أوساط المجتمعات العربية الإسلامية ذات الخصوصية الدينية والاجتماعية بأهمية نشاط المرأة الرياضي».

وفي هذا المؤتمر دعا رئيس الوزراء اليمني الند لاء إلى تكريس الرياضة النلوية كثقافة أسرية واجتماعية، وتنمية مفهوم قيم العمل في أوساطهن، واعتبر أن «العمل وحده قادر على أن يحرر المرأة من العقد النفلية والاجتماعية التي تحيط بها»[٢]، وطالب في المؤتمر «المرأة بأن تقف في الصف الأول للتصدي والهجوم على الثقافات والمصطلحات المتكلفة التي تحاول النيل من مكانتها في المجتمع»، وقال: إن «كل أنواع التمييز والنعرات غير المقبولة إنلانياً أو دينياً أو حياتياً ينبغي أن تزول ليس من لوائحنا وإنما من ثقافتنا اليومية».

وقد أُكد في المؤتمر أن الحكومة اليمنية «أولت القطاع الرياضي الند لوي

---

(١) هذه المراعاة لا تتحقق في أمر الواقع وإنما هي لذرِّ الرماد في العيون، ولفتح باب الفساد حتى يلج إليه الناس دون خوف! «كمثل الشيطان إذ قال للإنسان اكفر...»!

(٢) تحت مبرر العقد النفسية والاجتماعية يبرر تحرر المرأة من الدين؛ لأن ذكر الدين مباشرة يصطدم بالمجتمع وقواه الحية، وبقية كلامه يشرح المراد.

الكثير من الاهتمام، من خلال تشكيل اللجان النسوية في المحافظات، وتعديل اللوائح الرياضية بما يسهم في مشاركة المرأة بكل اتحادات الرياضة، وتشكيل إدارة عامة للمرأة واتحاد رياضي، وتفعيل الأنشطة الرياضية النسوية في كل الألعاب!». وأشار الوزير «إلى تخصيص الحكومة ميزانية خاصة بالرياضة النسوية، وإصدارها قراراً لتفعيل الرياضة في المدارس وخاصة رياضة المرأة، واعتبر أن تلك القرارات قد أثمرت تشكيل العديد من الفرق الرياضية النسوية في المدارس والأندية باليمن».

ومن ضمن أوراق العمل التي قدمت في المؤتمر «المعوقات الثقافية والاجتماعية والتحديات لتغيير المواقف والمعتقدات» لـ (بينج لوتشو)، نائبة رئيس المجلس الأولمبي الماليزي[1].

ومن أهداف الإدارة العامة للمرأة بوزارة الشباب والرياضة في هذا الإطار:

- إيجاد كوادر رياضية نسوية مؤهلة للتخطيط والتنظيم.
- رفع مستوى الرياضة النسوية في أوساط المجتمع.
- تحفيز المرأة من خلال انخراطها في المؤسسات الرياضية.
- تصحيح النظرة الاجتماعية الخاطئة عن الرياضة النسوية.
- إيجاد البنية التحتية للرياضة النسوية (معاهد، نوادي، منشآت رياضية، مدارس، صالات مغلقة، ملاعب، أدوات رياضية).

ومن بين إنجازات الإدارة العامة للرياضة النسائية للأعوام ٢٠٠٤ ـ ٢٠٠٥م: المشاركة في المعسكر العربي الأول للفتيات بمصر في يوليو ٢٠٠٤م، وفي معسكر للاعبات كرة السلة بعدن في يناير ٢٠٠٥م، ودورة تدريبية نسائية في ألعاب القوى في الفترة (١٢ ـ ١٧ / ٢ / ٢٠٠٥م)، ودورة المدربات والمحكمات

(١) انظر: جريدة الجزيرة، ١٢/ ٥/ ٢٠٠٥م.

في ألعاب: السلة، الشطرنج، تنس الطاولة، الطائرة، من معظم محافظات الجمهورية، والبطولة المدرسية الأولى للفتيات في ألعاب: الطائرة، الشطرنج، تنس طاولة، من مختلف محافظات الجمهورية، وغيرها من الدورات[١].

هذه الجهود كلها لا تأتي في ظل الاحتياج الفعلي في مجتمع لا يزال يعاني من الأمية والفقر والجهل بالدين والتطور التقني و... «إن برامج دول العالم الرياضية وجهت عنايتها بهذه العقيدة، عقيدة الاهتمام بنشاط رياضة المرأة، والمساواة بين الرجال والنساء في هذا الاهتمام»[٢]، وهكذا يكون الحال عندما تخفق الدول في صناعة المنجزات الحقيقية لتلهي المجتمعات بالأمور الثانوية والترفيهية البعيدة عن أوضاعه الحقيقية.

وجميع هذه الإنجازات ـ بحسب اعتبار تقارير اللجنة ـ تصبُّ في خانة أهداف الحركة النسوية بأبعادها الفكرية والثقافية والاجتماعية، وتمثل نموذجاً لبقية منظمات المجتمع المدني العاملة في المجال ذاته دون رقابة أو توجيه.

(١) انظر: www.yemen-noc.org.

(٢) انظر: «حلقة النقاش التمهيدية لوضع استراتيجية المرأة والرياضة ـ الحلقة الأولى»، الوحدة نت، في ٤/ ١/ ٢٠٠٦م.

المطلب السادس : بعض رموز الحركة النسوية، وما تتميز به من رؤى

هذه بعض الأسماء المشهورة في ساحة الحركة النسوية في اليمن، مصحوبة ببعض المعلومات التي أتيح جمعها عنهن، مع تسليط الضوء على السيرة الشخصية المفصلة لمجموعة من الناشطات، هن: رمزية عباس الإرياني، خديجة أحمد الهيصمي، أمة العليم السوسوة، رؤوفة حسن، وسعاد القدسي.

١ ـ رمزية عباس الإرياني:

وهي كاتبة وأديبة.

▪ المؤهلات الدراسية:

ـ تحضّر رسالة الدكتوراه في «الحكاية الشعبية في اليمن».

ـ دبلوم في إعداد القيادات السياسية عام ١٩٨٩م.

ـ ماجستير في الأدب السياسي من جامعة (جواهر لال نهرو) في نيودلهي عام ١٩٨٥م.

ـ دبلوم في إعداد المؤتمرات والندوات الدولية والإقليمية والمحلية، أبو ظبي عام ١٩٨١م.

ـ دبلوم إدارة من المعهد القومي ـ صنعاء عام ١٩٧٩م.

ـ ليسانس فلسفة واجتماع وعلم نفس ـ جامعة القاهرة عام ١٩٧٨م.

▪ الوظائف التي شغلتها:

ـ رئيس قسم الخليج العربي بوزارة الخارجية، للفترة ١٩٨٠ ـ ١٩٨١م.

ـ رئيس قسم القرن الإفريقي والجامعة العربية في الدائرة السياسية، للفترة ١٩٨٢ ـ ١٩٨٣م.

ـ المستشار السياسي والإعلامي في السفارة اليمنية في نيودلهي، للفترة ١٩٨٣ ـ ١٩٨٧م.

ـ رئيس قسم الدراسات والبحوث في وزارة الخارجية، للفترة ١٩٨٧ ـ ١٩٩٠م.

ـ وزير مفوض في السفارة اليمنية بتونس، عام ١٩٩٠ ـ ١٩٩٥م.

ـ وزير مفوض في السفارة اليمنية بواشنطن، عام ١٩٩٧م.

ـ سفير في وزارة الخارجية، منذ أكتوبر ١٩٩٩م.

ـ عضوة مؤسسة ومشاركة في العديد من المجالس واللجان والمعاهد المحلية والعربية والدولية، أهمها:

- عضوة في اللجنة العليا لتنمية المرأة للفترة ١٩٨٧ ـ ١٩٩٠م.

- عضوة في اللجنة الفنية العليا لرسم السياسات والخطط التنموية للدولة في وزارة التخطيط والتعاون الدولي.

- عضوة في اللجنة الفنية العليا لإعداد وتنفيذ الاستراتيجيات الوطنية للتخفيف من الفقر، وأهداف الألفية، والخطة الخمسية للدولة.

- عضوة في اللجنة العليا للمعاقين، وعضوة في اللجنة العليا للمجلس الأعلى للأمومة والطفولة، وعضوة في المجلس الأعلى للمرأة، وفي اللجنة الاستشارية في وزارة حقوق الإنسان.

- رئيسة اتحاد نساء اليمن، ورئيسة مجموعة مؤسسة المجتمع المدني الشريك مع الحكومة في تنفيذ الاستراتيجيات الوطنية.

- عضوة في المكتب التنفيذي لمنظمة الأسرة العربية، وفي اتحاد الأدباء والكُتّاب، وفي جمعية رعاية الأسرة اليمنية، وفي مجلس الأمومة الآمنة.

- الأمين العام للاتحاد العربي النسائي العام، ورئيسة مجموعة عمل المجتمع المدني.

- انتخبت مؤخراً في اللجنة الدائمة بالمؤتمر الشعبي العام.

٢ـ خديجة أحمد الهيصمي:

■ المؤهلات الدراسية:

ـ دكتوراه في العلوم السياسية ـ قسم العلاقات الدولية من جمهورية مصر العربية، ١٩٩٧م.

ـ ماجستير في العلوم السياسية ـ قسم العلاقات الدولية، ١٩٨٤م.

ـ بكالوريوس سياسة من جامعة القاهرة، جمهورية مصر العربية، ١٩٨٠م.

ـ حاصلة على دورة تدريبية مكثفة في الدراسات النسوية والتنمية من معهد «خطة الاستواء» في هولندا ـ أمستردام.

■ الوظائف التي شغلتها:

ـ وزيرة حقوق الإنسان، عام ٢٠٠٦م.

ـ أستاذة العلوم السياسية بقسم العلوم السياسية ـ كلية التجارة والاقتصاد بجامعة صنعاء.

ـ نائبة مدير مركز دراسات المرأة جامعة صنعاء، ومن ثم رئيسة له خلفاً لـ (رؤوفة حسن).

ـ عضوة لجنة الرقابة على المطبوعات والمنشورات في وزارة الثقافة.

ـ أستاذة في المواد التالية: العلاقات الدولية، مبادئ السياسة، الجغرافيا السياسية، والنساء والتنمية، في كل من كلية التجارة والاقتصاد ومركز دراسات المرأة.

ـ منسقة مادة والنساء والتنمية بمركز دراسات المرأة.

ـ مشرفة على دراسات وبحوث خاصة في مادة النساء والتنمية بمركز دراسات المرأة.

- محاضرة بكلية القيادة والأركان العسكرية بصنعاء.
- عميد المعهد الوطني للعلوم الإدارية، سابقاً.
- عضوة مؤسسة لوحدة الخليج والجزيرة العربية بصنعاء.
- مستشارة محلية بمجلس حماية البيئة بمجلس الوزراء.
- عضوة في مجلس إدارة اللجنة الأولمبية والجمعية العمومية في صنعاء.
- عضوة في المنظمة الوطنية للرقابة على الانتخابات بصنعاء.
- عضوة اللجنة الدائمة للمؤتمر الشعبي العام.

■ أنشطة تطوعية:

عضوة في لجنة مناهضة العنف ضد النساء المنبثقة عن المحكمة العربية الدائمة لمناهضة العنف ضد النساء، ١٩٩٨م، ومقرُّها بيروت.

- عضوة في لجنة تطوعية من النساء أطلق عليها اسم «بإمكاننا» في صنعاء، عام ١٩٩٨م.
- عضوة في مؤسسة تخطيط البرامج الثقافية ومقرُّها صنعاء.
- منسقة محلية لمنظمة دولية تعنى بتدعيم العلاقات الديمقراطية في العالم، ومقرّها السويد، ويطلق عليها اسم (IDIA).

من مؤلفاتها: «سياسة اليمن في البحر الأحمر»، عن مكتبة مدبولي.

٣ـ أَمَة العليم علي السوسوة:

■ المؤهلات العلمية:

- ماجستير إعلام دولي من الولايات المتحدة الأمريكية، ١٩٨٤م.
- بكالوريوس إعلام من القاهرة، ١٩٨٠م.

■ الوظائف التي شغلتها:

- وزيرة حقوق الإنسان، ٢٠٠٣م.

- أمين عام مساعد للأمين العام للأمم المتحدة.

- مديرة مساعدة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومسؤولة عن مكاتب وأنشطة البرنامج في الدول العربية.

- مندوبة دائمة في منظمة حظر الأسلحة الكيميائية عام ٢٠٠١م.

- سبق وأن عملت سفيرة لبلادها في كل من السويد والدانمارك وهولندا، ٢٠٠٠ - ٢٠٠١م.

- وكيلة وزارة الإعلام، ١٩٩٧م.

- مستشارة مكتب الأمم المتحدة الإنمائي بصنعاء حول الجندر والفقر، سبتمبر - أكتوبر ١٩٩٦م.

- عضوة اللجنة التحضيرية للمؤتمر الوطني الثاني للسياسات السكانية في اليمن، مايو - أكتوبر ١٩٩٦م.

- رئيسة اللجنة الوطنية للمرأة، ١٩٩٣م.

- عضوة اللجنة العليا للتعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت، ١٩٩٢ - ١٩٩٤م.

- رئيسة تحرير مجلة (متابعات إعلامية)، ١٩٩١م.

- وكيلة وزارة الإعلام المساعد، ١٩٩١م.

- رئيسة قطاع المرأة للمؤتمر الشعبي العام، ١٩٩٠ - ١٩٩٤م.

- عضوة اللجنة التنفيذية للمؤتمر الشعبي العام، ١٩٩٠ - ١٩٩[illegible]م.

- رئيسة اتحاد نساء اليمن. ١٩٨٩ - ١٩٩٠م.

ـ عضوة اللجنة الدائمة للمؤتمر الشعبي العام منذ عام ١٩٨٦م.

ـ نائبة مدير برامج التلفزيون بصنعاء، ١٩٨٤ ـ ١٩٨٧م.

ـ محاضرة في كلية العلوم السياسية بجامعة صنعاء، ١٩٨٤ ـ ١٩٨٦م.

ـ مساعدة مدير برامج التلفزيون بصنعاء، ١٩٧٦ ـ ١٩٨٠م.

ـ كبيرة مذيعي تلفزيون صنعاء، ١٩٧٦ ـ ١٩٨٠م، ومذيعة إخبارية ومعدّة ومقدمة لبرامج الشباب والأسرة والصحة وبرامج ثقافية وسياسية أخرى.

ـ قائدة حركة المرشدات اليمنيات في تعز، ١٩٧٤ ـ ١٩٧٦م.

ـ تقديم وإعداد برامج الأسرة والمرأة والشباب وتقديم برامج إخبارية في إذاعة تعز المحلية، ١٩٧١ ـ ١٩٧٥م.

ـ إعداد وإذاعة برامج الأطفال بإذاعة تعز المحلية، ١٩٦٧ ـ ١٩٧١م.

■ الإسهامات:

ـ رأست وفد اليمن إلى الاجتماع الإقليمي للجنة الخبراء للمنظمات النسائية في الأردن، ٢٠ ـ ٢٥ سبتمبر ١٩٩٦م.

ـ نظمت حلقة النقاش للأحزاب والهيئات المدنية لدعم مرشحات الانتخابات النيابية ١٩٩٧م، صنعاء ١٦ ـ ١٧ سبتمبر ١٩٩٦م.

ـ شاركت في الوفد الرسمي لليمن في قمة التنمية الاجتماعية بكوبنهاغن في الدانمارك، مارس ١٩٩٥م.

ـ رأست وفد اليمن إلى اجتماعات الدورة ٣٩ للجنة مركز المرأة في الأمم المتحدة بنيويورك، مارس ١٩٩٥م.

ـ رأست الوفد الوزاري اليمني إلى مؤتمر وزراء الإعلام العرب بالجامعة العربية، القاهرة ١٩٩٣م.

ـ حاضرت في ندوة لمعهد العالم العربي حول اليمن والديمقراطية،

باريس ـ فرنسا، أكتوبر ١٩٩٢م.

ـ شاركت في وفد اليمن إلى اجتماعات اللجنة الدائمة للإعلام العربي جامعة الدول العربية بالقاهرة، للسنوات ١٩٩١ ـ ١٩٩٥م.

ـ شاركت في مؤتمر المدن العربية والإسلامية، بغداد ١٩٨٥م.

ـ تحدثت باسم اليمن في اللقاء الدولي بمناسبة عقد المرأة والتنمية في الجمعية العامة للأمم المتحدة، نيويورك ١٩٨٣م.

ـ شاركت في نشاطات «مطابخ الفقراء» في أحياء واشنطن الفقيرة للأعوام ١٩٨٢ ـ ١٩٨٤م ضمن دراسة عن الفقر في الدول الغنية.

ـ شاركت في ندوة حول تغطية صورة المرأة في أجهزة الإعلام العربية بجامعة الدول العربية، القاهرة ١٩٧٨م.

ـ مثلت اليمن في مهرجان الفيلم الدولي الحادي عشر، موسكو ١٩٧٨م.

ـ شاركت في حلقة عمل حول تنظيم الأسرة في الوطن العربي التي نظَّمها الاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة، الخرطوم ـ السودان، ١٩٧٦م.

ـ شاركت في عدة اجتماعات ولقاءات ومؤتمرات إعلامية ونسوية في الولايات المتحدة الأمريكية وهولندا وبلجيكا والدانمارك واليابان ومصر وعُمان والإمارات العربية المتحدة والمغرب والأردن.

ـ كما شاركت في الكثير من المؤتمرات والندوات العالمية حول حقوق الإنسان والقضايا الاجتماعية والاقتصادية ووضع المرأة ومشاركتها في العمل السياسي والمجال الاقتصادي.

ـ ولها العديد من الكتب والدراسات، منها: «الإعلام والطفل والعنف ـ دراسة» ١٩٩٦م. «مستقبل الثقافة في ظل المعلومات ـ دراسة» ١٩٩٥م، كتاب «التجربة الديمقراطية في اليمن» باللغة الإنجليزية ١٩٩٥م، «المرأة في الإعلام

اليمني» ١٩٩٣م، «المرأة والمشاركة في السلطة واتخاذ القرار السياسي» ١٩٩٣م، «حرية الصحافة وحقوق الإنسان في ظل التطور الديمقراطي في اليمن» ١٩٩٣م، «التاريخ القريب لنشأة الصحافة اليمنية» ١٩٩٢م.

٤ ـ رشيدة الهمداني:

■ الوظائف التي شغلتها:

ـ رئيسة اللجنة الوطنية للمرأة.

ـ مديرة إدارة العمل بمكتب رئيس الوزراء، ١٩٩٧م.

ـ مديرا عامة للتنمية الإدارية بمكتب رئيس الوزراء، ١٩٨٩ ـ ١٩٩٧م.

ـ مديرة عامة للإعلام بمكتب رئيس الوزراء، ١٩٧٩ ـ ١٩٨٩م.

ـ مساعدة ضابط الصحة والسكان ـ النقدية، ١٩٨٣ ـ ١٩٨٨م.

ـ مترجمة في سفارة أستراليا، جدة ـ السعودية، ١٩٨٠ ـ ١٩٨٣م.

ـ وظائف سكرتارية لفترات قصيرة ٦ ـ ١٢ شهراً في أبو ظبي وجدة، ١٩٧٤ ـ ١٩٨٠م.

ـ موظفة في إدارة العلاقات الخارجية في البنك المركزي اليمني، صنعاء، ١٩٧٣ ـ ١٩٧٤م.

ـ سكرتيرة البنك المركزي اليمني في صنعاء، ١٩٧١ ـ ١٩٧٣م.

ـ مستشارة محلية لـ«wid» ندوة يوسايد في صنعاء، ١٩٨٨م.

ـ مستشارة محلية لـ«wid» مساعدة فريق «إن فبال»، صنعاء، ١٩٩٤م.

ـ مستشارة محلية ومقيمة لجندر الشباب في مشاريع «إن فبال»، صنعاء، ١٩٩٤م.

٥ ـ د. وهيبة غالب فارع:

■ المؤهلات العلمية:

ـ ليسانس آداب من جامعة صنعاء.

ـ دكتوراه في الفلسفة، كلية التربية جامعة عين شمس.

■ الوظائف التي شغلتها:

ـ وزيرة الدولة لحقوق الإنسان (سابقاً).

ـ أستاذة مساعدة في قسم أصول التربية، جامعة صنعاء.

ـ رئيسة جامعة الملكة أروى حتى عام ٢٠٠١م.

ـ عميدة المعهد اليمني الدولي للغات، ١٩٨٦م.

ـ عضوة اللجنة العليا لحقوق الإنسان.

٦ ـ شفيقة مرشد أحمد:

ـ أستاذة مساعد بجامعة صنعاء.

ـ عضوة الأمانة العامة للحزب الاشتراكي اليمني.

ـ رئيسة دائرة المرأة في الحزب الاشتراكي اليمني.

ـ عضوة نشطة في مجال حقوق الإنسان.

ـ عضوة مؤسسة للمنظمة اليمنية للدفاع عن الحقوق والحريات العامة، ١٩٩٢م.

ـ عضوة مؤسسة للمعهد اليمني لتنمية الديمقراطية، ١٩٩٥م.

ـ عضوة برلمانية سابقة، حتى ١٩٩٣م.

ـ عضوة في مجلس السلم والتضامن العالمي.

ـ من مؤسسات الاتحاد العام لنساء اليمن. ١٩٦٠م.

- ساهمت في الكفاح الوطني في الجنوب منذ ١٩٦٤م وحتى ١٩٦٧م.

- شاركت في العديد من المؤتمرات والورش الإقليمية والدولية والمحلية.

٧ - **أمَة الرزاق علي حمد:** عملت وزيرة للشؤون الاجتماعية.

٨ - **حورية مشهور:** عملت نائبة رئيس اللجنة الوطنية للمرأة.

نماذج من مؤسسات الحركة النسوية:

■ «منتدى الشقائق العربي لحقوق الإنسان»:

تأسس «منتدى الشقائق العربي لحقوق الإنسان» عام ١٩٩٨م، وحصل على تصريحه من قِبَل وزارة الثقافة، كأول منظمة نسائية طوعية مستقلة غير حكومية تُعنى بحقوق الإنسان، والأنثى بشكل خاص، ليعبر عن «قضايا التميز» و «انتهاكات حقوق الإنسان» و «معاناة المرأة بشكل خاص»، وليسعى «عن طريق الجهد المشترك الفعال مع مؤسسات المجتمع المدني والجهات الرسمية، لتعديل وتطوير التشريعات والسياسات»(١)!

ويهدف المنتدى إلى جملة من القضايا تتمثل في:

- تمتُّع الإنسان والنساء بشكل خاص بحزمة حقوق الإنسان السياسية والمدنية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، كما نصت عليها الصكوك الدولية الخاصة بحقوق الإنسان.

- التربية والتثقيف على المبادئ والمعايير الأساسية لحماية حقوق الإنسان، وترجمتها إلى واقع عملي ملموس، من خلال الإسهام في سَنٍّ وتطوير تشريعات منصفة ونافذة، ووجود قضاء مستقل وعادل ونزيه وكفء.

- نشر مبادئ العدالة والمساواة والإنصاف للجميع.

---

(١) منتدى الشقائق العربي لحقوق الإنسان، الكتيب التعريفي، ويمكن العودة إلى موقعه على الشبكة الإلكترونية.

ـ التشبيك والتواصل والتضامن الفعال والفاعل مع حركة حقوق الإنسان الوطنية والإقليمية والدولية.

ومن أنشطة المنتدى: تنظيم حملات المناصرة والتأييد، وإقامة المؤتمرات والندوات واللقاءات والدورات التدريبية، وتنفيذ البرامج والمشاريع ذات الصلة بثقافة حقوق الإنسان وحقوق المرأة، بالمشاركة مع مختلف المنظمات المحلية والأجنبية، وإجراء الدراسات والبحوث الميدانية المختلفة والتقارير ذات الصلة بحقوق الإنسان، وغيرها.

وقد نفّذ المنتدى منذ تأسيسه عدداً من البرامج والأنشطة المختلفة، ويدعم من خلال جهود «المحكمة الجنائية الدولية»! وهو عضو مشارك في «تقارير الظل» حول اتفاقية (السيداو)، والعهدين الدوليين للحقوق السياسية والمدنية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، واتفاقية مناهضة التعذيب، واتفاقية حقوق الطفل.

كما أعدَّ المنتدى العديد من الدراسات والبحوث وشارك في العديد من الندوات والمؤتمرات الداخلية والدولية.

ومن بين الجهات الداعمة للمنتدى: برنامج المنح الديمقراطية (NED)، وزارة التعاون الدولي الهولندية، التحالف الدولي لدعم المحكمة الجنائية الدولية (CICC)، المجموعة القانونية الدولية لحقوق الإنسان (الحقوق العالمية) (IHRLG)، منظمة التعاون والبحوث الإيطالية (RC)، الفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان (FIDH)، «لا سلام بدون عدالة» ـ الاتحاد الأوروبي (NPWJ-EU)، منظمة أوكسفام ـ بريطانيا (OXFAM-GB)، البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة (UNDP)، بيت الحرية (Freedom House)، مؤسسة سورجير السويسرية (Foundation Surgir)، المؤسسة الدولية للأنظمة الانتخابية (IFES)، مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان (UNHCHR)، مركز المرأة العربية للتدريب والبحوث (CAWTR)،

المعهد الوطني الديمقراطي (NDI)، اللجنة الدولية للصليب الأحمر (ICRC)، والتحالف الدولي للموئل (HIC)(١).

وللمنتدى موقع على شبكة الإنترنت العالمية، على العنوان:

(www.saf-yemen.org).

- **«مركز المرأة للبحوث والتدريب»:**

وهو مركز تابع لجامعة عدن، أُنشئ عام ١٩٩٨م، وتديره (د. رخصانة محمد إسماعيل).

«وتستند دوافع إنشاء المركز إلى أهمية رفع مستوى الوعي العام ووعي متّخذي القرار بقضايا المرأة، وتحقيق المشاركة في تنفيذ شتى التوصيات الصادرة عن مختلف الفعاليات الدولية والإقليمية والمحلية المعنية بقضايا النساء»(٢).

ومن أهداف المركز:

ـ دراسة واقع المرأة ورصد دورها وإسهامها في المجالات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، والمشاركة في اقتراح الحلول لمشكلات المرأة في تلك المجالات واقتراح سياسة عامة لمعالجتها.

ـ الاهتمام بحصر البيانات والإحصائيات والمعلومات الخاصة بالمرأة ورصدها وتصنيفها، بحيث يصبح ذلك مصدراً رئيساً للدراسات الجادة بقضايا المرأة.

ـ العمل التعاوني مع المؤسسات من خارج الجامعة.

ومن مهام واختصاصات المركز: «إجراء البحوث والدراسات الاستراتيجية التي تهتم بقضايا النساء في إطار التحليل النوعي للأدوار الاجتماعية للجنسين (Gender)، وتشجيع المبادرات الذاتية والفردية والجماعية لإعداد

---

(١) انظر: الكتيب التعريفي.

(٢) انظر: موقع المركز على شبكة النت: www.adenuniversity.edu.ye.

البحوث»، و «التعاون مع الجامعات والمراكز العلمية المتخصصة في الدراسات النسوية وتبادل الوثائق حولها والمشاركة في الندوات والمؤتمرات الخارجية المتصلة بهذا المجال».

وقد نظَّم المركز «ورشة عمل حول إدخال مفهوم الجندر في المجتمع اليمني»، وقد «استطاع المركز توطيد علاقته مع العديد من المنظمات الدولية والمراكز العربية ذات العلاقة بأنشطة المرأة، وحصلت عدة عضوات على عضوية المنظمات الدولية كمنظمة النساء المشتغلات بالعلوم على سبيل المثال، وكذلك تم التوقيع على اتفاقية التعاون بين وحدة بحوث ودراسات المرأة (سابقاً) وقسم الأسرة والمرأة في المركز العربي للدراسات الاستراتيجية».

وفي جانب أنشطة المركز ورؤيته المستقبلية في مجال البحوث والدراسات التطبيقية، يسعى المركز إلى: «تحليل نتائج اللقاءات الاستشارية وورش العمل التي تناولت مفهوم الجندر بهدف تحديد احتياجات المرأة المستقبلية من هذه البحوث».

وفي مجال التدريب والتنمية يسعى المركز إلى تنظيم برامج تدريبية متنوعة تشمل النوع الاجتماعي (Gender) والتنمية.

وفي إطار تأسيس نظم معلومات المركز، يسعى المركز إلى بناء قواعد معلومات مختلفة، في مقدمتها: «الخبرات في مجال الدراسات النسوية وخاصة تلك القائمة على مفهوم الجندر»[١].

■ «ملتقى المرأة للدراسات والتدريب»:

وهو منظمة أهلية غير حكومية، تأسست عام ٢٠٠٠م، بترخيص من وزارة الثقافة، وترأسه الأستاذة (سعاد القدسي)، ويعاونها مجلس إدارة ومجموعة من المنسقين والنشطاء، مقرُّه الرئيسي مدينة تعز اليمنية، ويزاول نشاطه في خمس محافظات حتى الآن، وهو يعمل على تعزيز حقوق النساء والحقوق الديمقراطية

(١) المرجع السابق.

من خلال تطوير عمل منظمات المجتمع المدني وحل المشكلات، وتعلم التعاون ومهارات التنسيق والاتصال، وتشجيع المشاركة الفاعلة للنساء في أوساط المجتمع.

الغايات والأهداف:

- نشر الوعي بحقوق النساء من منطلق حقوق الإنسان.

- التطوير المؤسسي وبناء قدرات المنظمات غير الحكومية من منطلق النوع الاجتماعي.

- مناصرة النساء وتشجيعهن على الحديث عن مشاكلهن؛ لتشجيع المجتمع المدني ووسائل الإعلام على مناقشتها، والعمل على تغيير الاتجاهات والسياسات لصالح حقوق النساء.

- تطوير آليات التنسيق بين المنظمات غير الحكومية، بهدف توحيد الجهود والارتباط في أعمال مشتركة.

وسائل الملتقى:

يعتمد الملتقى على الوسائل التالية في تحقيق أهدافه:

- المساهمة في تقديم دراسات وأبحاث عن قضايا المرأة وحقوق الإنسان.

- تنظيم برامج تدريبية وورش عمل لتنمية وتطوير المجموعات النسائية والمنظمات غير الحكومية.

- تطوير وتقديم مواد وإرشادات تدريبية في مجال نشر الوعي بحقوق النساء.

- المساهمة في رصد واقع المرأة في المجتمع.

أهم أنشطة الملتقى:

- بناء قدرات المنظمات غير الحكومية.

- برنامج مناهضة العنف ضد النساء وتغيير الاتجاهات.
- نشر الوعي بحقوق الإنسان والنوع الاجتماعي.
- برنامج حقوق النساء الريفيات.
- تطوير كوادر الملتقى والمشاركات العربية والدولية.

أما الرؤية المستقبلية للملتقى فتتلخص في:

- نشر الوعي وتقوية الرسالة الكونية والعالمية المتعلقة بحقوق الإنسان.
- تطوير الحركة النسائية اليمنية، بهدف توحيد الجهود والعمل مع الحركات المماثلة عربياً ودولياً.
- تقييم وتصميم وتطوير خطط البرامج.
- تطوير قدرات الكوادر الإدارية.
- تدريب المدرّبين.
- وضع معايير منهجية لتوثيق العنف الموجه ضد النساء.
- وضع آليات التنسيق بين المنظمات المحلية والعربية والدولية.

من برامج الملتقى:

برنامج بناء القدرات، برنامج أطفال الشوارع، برنامج تعزيز حقوق الإنسان، برنامج حقوق النساء في الإسلام، برنامج التربية المدنية، برنامج مشاركة النساء في الحملات الانتخابية، برنامج البحوث والدراسات.

البحوث والتقارير الصادرة عن الملتقى:

صدر عن الملتقى العديد من الدراسات والأبحاث وأوراق العمل والتقارير، منها:

الفقر والبطالة وسبل المعالجة في الجمهورية اليمنية، الحقوق والحريات في الدول العربية، أطفال الشوارع في اليمن. عشرة عوائق أمام حقوق النساء في

الإسلام، المرأة والجريمة، قضايا المرأة الريفية من منظور النوع الاجتماعي (دراسة ميدانية تحليلية)، المرأة في زمن العولمة، المشاركة السياسية للمرأة اليمنية، دور وسائل الإعلام في تنمية المرأة وتطوير الوعي، تحليل مضمون برامج المرأة في التلفزيون، المرأة بين الخطاب الإعلامي والسياسي والديني، النوع الاجتماعي والحياة العامة، ولاية المرأة بين ماضي حكم الفرد المطلق وحكم الحاضر المؤسسي، المرأة بين صحيح التصور وخطئه، المرأة والسياسة وصناعة الحياة، أثر غياب العدالة الاجتماعية على حقوق المرأة وحرياتها، حقوق النساء ثقوب في الوعي العربي والإسلامي (رؤية للإصلاح)، الجمود الفكري وانعكاساته على المستوى الأُسري والاجتماعي والسياسي والثقافي، التجديد.. فلسفة ومفهوماً، وأوراق مقدمة في برنامج حقوق النساء في الإسلام[1].

وللملتقى موقع خاص على شبكة الإنترنت العالمية، على الرابط: (www.wfrt.net).

هذه نماذج من المؤسسات المدنية والحكومية، وقد ذكرنا شيئاً منها في إطار البحث، وهي ـ كما يلاحظ القارئ ـ موزعة على المحافظات والمدن الرئيسية، وذات اهتمامات متعددة: سياسية، حقوقية، تنموية، تأهيلية، بحثية... إلخ. ولديها برامج مختلفة ومناشط متعددة، وداعمون محليون ودوليون! وهو ما يعكس حجم الاهتمام القائم والموجّه إلى المرأة اليمنية، والقوا الضاغطة باتجاه انحلال وتفكك هذا المجتمع المسلم المحافظ.

(١) انظر: الكتيب التعريفي، وموقع الملتقى على شبكة النت.

المبحث الثاني:

مكتسبات الحركة النسوية وآثارها على المرأة والمجتمع اليمني

على مدى سنين عديدة أعقبت الثورة دخلت اليمن مفاهيم وأفكار وعقائد أضافت إلى خليط العقائد والمذاهب والعادات والتقاليد السائدة في المجتمع اليمني مزيداً من القتامة والحلكة. وربما مهّد لهذه الأفكار والمفاهيم واقع بعيد عن الشريعة الإسلامية، وعقل جماعي مغيّب، وسكون في الحركة العلمية والتعليمية! خاصة وأن الفِرَق والمذاهب والبِدَع المحدثة والعادات المتبعة تلبّست بالطائفية والسلالية والطبقية.

وقد ظلّت المرأة اليمنية ـ والرجل أيضاً ـ محلّ صراع بين القديم بكل اختلافاته والحديث بكل انقساماته! بين حاضر له جاذبيته وماضٍ عليه آثار الخراب! ومن ثم وجدت الحركة النسوية في المجتمع ـ في ظل الفِرَق والمذاهب والطوائف والأُسر والمناطق والطبقات ـ منافذ تناسب كل شريحة وفئة!

فالمهضومات بمسوغات دينية غير صحيحة، والمحرومات لفقرهن، والمضطهدات لأنسابهن... إلخ؛ كن مجالاً خصباً للحركة، خاصة مع غياب المعرفة الشرعية والوعي الاجتماعي والوازع الديني!

وآثار الحركة النسوية ـ اليوم ـ لا تخفى على المُدرك والمطَّلع على وضع المجتمع اليمني والمُدرك للماضي القريب لحال النساء اليمنيات! فهي مشاهدة وملموسة. لكن لا يصح ـ في المقابل ـ إهمال المؤثرات الأخرى على المجتمع من وسائل الإعلام المختلفة والعادات والقيم الدخيلة؛ لأن الحركة مستجدة ـ بالمعنى المحدد لها ـ وهي بدورها تستغل الموجود وتبني عليه، فتستحيل العادات

والمخالفات والأفكار الدخيلة عبر جهود الحركة النسوية إلى منهجية يتطبَّع بها المجتمع، وينشأ فيها الصغير، يتربّى عليها الشباب والشابات!

وقد حققت الحركة النسوية في السنوات التي تفرد فيها «المؤتمر الشعبي العام» بالسلطة كثيراً من أهدافها على الصعيد الرسمي والسياسي والإعلامي والوظيفي والاجتماعي، وإن كان لما يعرف بـ«مؤسسات المجتمع المدني» ـ أي: تلك الجمعيات والمؤسسات والمراكز الأهلية التي عنيت بقضايا المرأة ـ الدور الأكبر في الدفع بهذا الاتجاه رسمياً، وتطبيع هذه السياسات والبرامج وتطبيقها على أرض الواقع.

وصفت (رؤوفة حسن) ما صدر عن مؤتمر «حقوق النساء في العالم العربي.. من الأقوال إلى الأفعال»(١) من أوراق وبيانات وتوصيات أنه «رصين ذكي قوي مختصر وواضح، ساهم في صياغته شخصيات نسوية من الرجال والنساء، لهم في مجال الحماس لقضايا الحداثة والتنمية والتغيير والتطوير والتقدم باعٌ طويل»، وكتبت تعليقاً على هذا المؤتمر جاء فيه: «القول هو نفسه لكن الزمان قد تغير، كان هذا هو تعليق (عائشة) وهي تجلس بجواري، في بداية هذا الأسبوع، وتتأمل (الدكتورة موزة غباش) من الإمارات، و(الأستاذة حياة الريس) من تونس، وعدداً آخر من الوجوه العربية التي حضرت عام ١٩٩٩م مؤتمراً كبيراً عن مراكز بحوث ودراسات القضية النسوية في العالم، وكان المؤتمر في ذلك الوقت في صنعاء يتحدث بلغة العلم والعلماء، وتواضع شديد في لغة السياسة. ومع ذلك قامت القيامة بعد ذلك المؤتمر وانقلبت الكراسي على رؤوس كل منظميه»(٢).. «هذه المرة الثانية في صنعاء والحديث كله بلغة السياسة يقال نفس الكلام دون قلق فالزمان قد تغير» (!!) «فالزمان قد تغير وصارت الصحافة منحازة إلى قضية النساء؛ ليس فقط لأنها قضية مجتمع، بل لأنها القضية الأكثر إثارة في هذا

---

(١) عقد المؤتمر في صنعاء من ٣ ـ ٥ ديسمبر ٢٠٠٥م.
(٢) تشير بذلك إلى المؤتمر الذي رعته جامعة صنعاء، وسبق الإشارة إليه.

الموسم»، وتضيف: «مرحباً بأعاصير الزمان فالأشياء ظاهرياً تبدو وكأن الزمان قد تغير»![(١)].

بهذا النَّفَس الطويل تعمل الحركة النسوية في اليمن، والعالم العربي عموماً.

وقد أسلفنا أن الحركة النسوية تعمل على خطين متوازيين: قريب، وبعيد المدى، والخطورة لا تكمن في تأثير الحركة على المدى القريب، ذلك أنها لا تزال تصطدم بواقع المجتمع وطبيعته المحافظة ومعالم التدين والوعي الذي بدأ ينتشر في أوساط عامة الناس، بمن فيهم النساء. أما على المدى البعيد فالمسألة خاضعة لسنن التدافع، فإذا تمت مغالبة المشروع بمشروع مجابه وشامل.. فإن بالإمكان إيقاف هذا الـ«تسونامي» أو تقليل آثاره على أقل تقدير.

الجوانب التي تبرز فيها آثار الحركة النسوية على المجتمع اليمني:

تظهر آثار مشروع الحركة على المجتمع اليمني في جوانب عدة، منها:

١ ـ الجانب الثقافي:

استطاعت الحركة النسوية في اليمن أن تغيِّر ثقافة بعض أفراد المجتمع الدينية والعُرْفية، من خلال ما بثّته من مفاهيم وما مارسته من أنشطة، وما دعت إليه في برامجها ومناهجها المطروحة، فأصبحت الحركة ـ اليوم ـ تمتلك كادراً من الباحثين والباحثات والصحفيين والكُتّاب المجنّدين لإشاعة المفاهيم من خلال الرسائل والبحوث والكتابات الصحفية في الجرائد والمجلات المحلية. بحيث لا تخطئ عين القارئ مقالاً أو تقريراً أو حواراً أو خبراً حول مواضيع وقضايا تثيرها الحركة وتتبنّى نشرها أو مواجهتها إذا كانت مخالفة لرسالتها!! في صحف رسمية أو أهلية.

كما أنها تقيم ورش عمل وحلقات نقاش ودورات تدريب ومحاضرات

(١) انظر: مقال «رؤية للتأمل.. الزمان تغير»، د. رؤوفة حسن، ٢٦ سبتمبر، عدد ١٢٣٤.

عامة وندوات يحضرها شخصيات اجتماعية ومن مختلف الشرائح من الجنسين.

وهذا الطرح يحدث تغييراً على المدى المتوسط والبعيد، فعلى سبيل المثال: أجرت صحيفة (اليمانية) ـ أبريل ٢٠٠٠م ـ استطلاعاً بعنوان (جيل اليوم.. يثور على الوالدين ويتمرد على التقاليد)، أكدت فيه أن نظرة الشباب بدأت تتغير نحو الدور الذي ينبغي أن يؤدِّيه آباؤهم، ونقلت أقوال المشاركين والمشاركات في هذا الموضوع، كما كشفت الصحيفة في استطلاع آخر أن نظرة الآباء بدأت تختلف تجاه سلوكيات أبنائهم، وذكرت أقوالاً غريبة عن عادة المجتمع، تقول إحدى الأمهات: «لا مانع من خروج ابنتي (١٧ سنة) مع صديقاتها إلى السينما والسفر معهن في رحلات داخلية وخارجية»! وحول الرياضة النسوية تقول (سوسن العريقي ـ شاعرة): «في مجتمعنا اليمني معظم الأُسر لا تدرك فائدة الرياضة ومردودها الإيجابي على الشباب، وهذا بحدٍّ ذاته يُعدّ من أهم العوائق وأبرزها، حيث يحرم الكثير من الشباب، سيما الفتاة، من ممارستهم لحقهم في الرياضة، وكأنها شيء كمالي لا يضيف لهم شيئاً، بل يعيقهم عن مواصلة الدراسة، وهذا بالطبع غير صحيح».

وتقول (بشرى علي غالب ـ كلية الإعلام): «إن المجتمع اليمني بدأ وبشكل ملحوظ يتقبل الرياضة النسوية، وذلك نتيجة انخراط المرأة اليمنية في العديد من مجالات الحياة العملية والعلمية وكذلك السياسية، وأن حرمان المرأة من ممارسة الرياضة كان ماضياً انتهى وولّى إلى غير رجعة»!

ويقول (سامي محمد الجراوش): «أنا متفائل أن الغد القريب سيكون أفضل، أما رياضة المرأة[1] فلا أظن أن الدين قد حرمها، فقد جاء

(١) أوضحت (نوري الجروي) ـ مدير عام المرأة في وزارة الشباب ـ أن وفد اليمن المشارك في أعمال المؤتمر الآسيوي لرياضة المرأة الذي سيعقد في اليابان سيعرض «C.D» لبعض البطولات النسوية التي جرت في مختلف الألعاب، ويشرح مدى تغيير نظرة المجتمع لهذا النوع من الرياضات». (انظر: ٢٦ سبتمبر. نت، في ٤/ ٤/ ٢٠٠٦م). وهذا لكون اليابان تقدم دعماً خاصاً لرياضة المرأة! وفي كلمة لـ(دونا كندي) ـ رئيسة منظمة جسور، قالت: «إنها لم تتوقع أن تجد في اليمن فتيات يمارسن الرياضة، مؤكدة أن هناك انفتاحاً نسبياً في وسط الفتيات اليمنيات». (موقع «نيوزيمن»، في ٧/ ٦/ ٢٠٠٦م).

عن عمر بن الخطاب - رضي الله عنه -: «علّموا أولادكم السباحة والرماية وركوب الخيل»، فلفظ أولادكم هنا يشير إلى جميع الأبناء ذكوراً وإناثاً على حدٍّ سواء(!!)[١].

وهذا لا ينحصر في أقوال الصحف، بل الممارسات اليومية شاهدة على مدى التغير الذي طرأ على المجتمع اليمني في نظر أولياء الأمور والأبناء لبعضهم البعض.

وما إنشاء الشرطة النسائية في وسط مجتمع محافظ والإقبال الملموس على التحاق الفتيات بها، إلا دليلٌ على أن هناك تأثيرات وتغيرات جعلت شريحة من المجتمع تتقبّل هذا الشيء، فهذه إحدى الشرطيات تقول: إن أسرتها كانت متفهمة بل شجعتها للالتحاق بالمجال الأمني، وأخرى من عدن ذكرت نفس الموقف، وأخرى من الحويت تقول: إن أهلها ساعدوها وسهلوا لها إجراءات الالتحاق بالشرطة، بل تقول إحدى الشرطيات: إن أسرتها فرضت عليها الالتحاق بالشرطة النسائية![٢].

ويرى البعض أن ما بثّ حول أن عمل الشرطة النسائية سيكون في الأماكن التي تتطلب وجود نساء كالسجون النسائية والمطارات وغير ذلك، وأن تدريب الشرطيات سيكون في مكان خالٍ من الرجال إلا ما يلزم من وجود البعض للإجراءات الضرورية! وأن الزّي العسكري سيكون مختلفاً عن الشكل التقليدي ومناسباً للمرأة (ومراعياً للشريعة والعادات)! أن ذلك كله دفع بقبول الفكرة في الأوساط الاجتماعية!

وهذا أمر بعيد عن الصواب، فكثير من الوعود والضوابط التي ذكرت لم يتحقق منها شيء على أرض الواقع! ومع ذلك فالإقبال يتزايد على الشرطة النسائية، كما تفيد تصريحات المسؤولين في وزارة الداخلية.

---

(١) انظر: «الرياضة النسوية تواجه الرفض»، تحقيق: الميثاق. نت، في ١٣/ ٣/ ٢٠٠٦م.

(٢) صحيفة اليمانية، عدد ٢٥.

٢ ـ الجانب القانوني:

حققت الحركة عدة مكاسب قانونية في شأن القضايا التي تطرحها، منها: ما تحقق على صعيد الدستور، ومنها: ما تحقق على مستوى القوانين النافذة، ومنها: على مستوى اللوائح الوزارية أو مشاريع وبرامج الحكومة وسياساتها التنفيذية.

وقد أصدرت اللجنة الوطنية للمرأة عدة كتيبات بهذا الشأن، تهدف إلى توعية المرأة بالمكاسب التي تحققت لها ـ على حدٍّ تعبيرها ـ كإعطائها حق الحرية الشخصية والمساواة مع الرجل في الحقوق والواجبات وفتح آفاق فرص التعليم والعمل والدور الوظيفي في الحياة العامة [١].

ورغم النتائج التي حققتها الحركة في هذا الجانب، إلا أن الشهية لا تزال قائمة لالتهام المزيد كما تعلن وثائق المؤتمرات والأدبيات المعلنة للجنة والمنظمات المدنية المشاركة في الهدف! فقد أوضح تقرير حول وضع المرأة اليمنية بعد خمس سنوات من مؤتمر بكين أن النساء يخضعن لأشكال أخرى من العنف الذي يمارس ضدهن عن طريق تطبيق القوانين التمييزية بحقهن![٢].

وعلى الرغم من هذه الإنجازات التي تبشر بها الحركة، إلا أن استطلاعاً حول مستوى الوعي القانوني لدى النساء أجرته صحيفة اليمانية ـ (العدد ٢٩) ـ أظهر أن الأمّية القانونية ما زالت منتشرة بين النساء عموماً حتى المتعلمات منهن! وذلك نتيجة عدم اطِّلاعهن أو معرفتهن بالقوانين.

ومهما يكن الأمر، فالعبرة أن هذه القوانين التي تُسنّ وتشرع تخضع للتنفيذ، وعليه؛ فهي تتصل بالمجتمع وتشكل ثقافته وسلوكه عاجلاً أم آجلاً.

---

(١) انظر: الحقوق الشرعية في الإسلام، شرح اتفاقية سيداو ـ وزارة الأوقاف ٢٠٠٤م. وحقوق المرأة اليمنية في التشريعات النافذة ـ اللجنة الوطنية للمرأة، ٢٠٠١م. والحقوق الشرعية والدستورية والقانونية للمرأة اليمنية ـ اللجنة الوطنية للمرأة، ٢٠٠٤م.

(٢) صحيفة اليمانية، عدد ٢٠، عام ٢٠٠٠م.

٣ـ الأحزاب والتنظيمات السياسية:

لقد امتدَّ أثير الحركة إلى السياسة والساسة وقيادات العمل الحزبي، وأصبحت المرأة قضية مدرجة في برامج الأحزاب وأدبياتها وشعاراتها الدعائية. بل أصبحت الأحزاب جزءاً من الموجّه الحركي للنساء في الحياة السياسية.

وقد اتفقت الأحزاب المشاركة في انتخابات ٢٠٠٣م ـ وعددها ٢٢ حزباً ـ على: «دعم المرأة اليمنية وحقها في ممارسة حقوقها الدستورية والسياسية والاجتماعية، دون انتقاص أو تمييز وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية»(١).

ومن تأثير الحركة النسوية على الأحزاب، (أو ربما هي مساهمات الأحزاب السياسية في الأهداف التي تصب في مكتسبات الحركة النسوية)، ما يلي:

ـ تضمن البرامج الانتخابية للأحزاب حديثاً خاصاً حول المرأة(٢).

ـ الدفع بالنساء للمشاركة في الانتخابات النيابية والمحلية.

ـ زيادة تمثيل المرأة في الهيئات العليا للأحزاب، حيث بلغت نسبة تمثيل المرأة في هذه الهيئات (٦,١٪) من إجمالي الأعضاء، في عشرة أحزاب(٣).

ـ ترشيح المرأة لدخول المجالس النيابية، وإن كان عدد المرشحات قد تراجع في الانتخابات الأخيرة لصالح الرجال مما أثار حفيظة القيادات النسائية(٤).

ـ اعتبار المرأة أساساً في برنامج الحكومة، ففي برنامج حكومة حزب المؤتمر الشعبي العام ـ الحاكم ـ المشكَّلة بعد انتخابات ٢٠٠٣م فقرة خاصة بالمرأة تتكون من (٦) نقاط، منها:

---

(١) وثيقة الضوابط الانتخابية ٨/ ٤/ ٢٠٠٣م، البند الحادي عشر.

(٢) انظر: كتاب الثوابت: الأحزاب والتنظيمات السياسية في الجمهورية اليمنية ١٩٩٣م، وكذلك الكتاب نفسه للعام ٢٠٠٣م، للمؤلفين: د. أحمد البشاري، د. رشاد العليمي.

(٣) كتاب الإحصاء السنوي ٢٠٠١م، بينما تشير الإحصائيات الحديثة إلى ارتفاع النسبة لعام ٢٠٠٣م إلى (٢٪)! (انظر: التقرير الاستراتيجي اليمني ٢٠٠٣م، إصدار المركز اليمني للدراسات الاستراتيجية).

(٤) انظر: المرأة اليمنية. واقع مرير ووعود جوفاء، إعداد: محمد الطيري، إصدار: مركز الجزيرة العربية للدراسات والبحوث ـ ٢٠٠٣م، وينظر كذلك: التقرير الاستراتيجي اليمني ٢٠٠٣م، إصدار المركز اليمني للدراسات الاستراتيجية.

١ـ مواصلة معالجة قضايا المرأة وزيادة إسهاماتها في الحياة العامة خاصة المشاركة الاقتصادية والسياسية.

٢ ـ دعم المؤسسات المهتمة بشؤون المرأة سواء الحكومية أو غير الحكومية.

٣ ـ مراجعة التشريعات الخاصة بمشاركة المرأة في الحياة الاقتصادية العامة.

٤ ـ توجيه الرسالة الثقافية والإعلامية نحو تعديل المواقف والمعايير الاجتماعية المتحيزة ضد المرأة.

وقد تأثرت الحركة الإسلامية السياسية الممثلة في «التجمع اليمني للإصلاح» بكثير من الأدبيات المطروحة في الساحة، والتي تروج لها الحركة النسوية، وبرزت في الحزب خلافات فكرية وتعدد في الآراء حول بعض المسائل الحساسة التي لم يسبق للحركة الإسلامية أن ترددت فيها أو كانت محل نظر ونقاش! ولربما تعرضت الحركة لانشقاقات داخلية لهذا السبب![1].

٤ ـ جانب العادات والممارسات الاجتماعية:

تَحوُّلُ المجتمع اليمني من مجتمع قبلي (يعيش في الأرياف) إلى مجتمع متحضر (يعيش في المدن)، وانتشار التعليم بين أوساطه، وانفتاحه على دول أخرى (إسلامية وغير إسلامية) ومشاهدات جالياته في تلك الدول، ودخول السياح والزوار، وعودة المغتربين.. جميعها عوامل ساهمت في تغيُّر نظرة الرجل اليمني إلى المرأة، وتغير السلوك الذي يمارسه تجاهها! إيجاباً أو سلباً!

كما أن عوامل مثل الفقر والإعلام ساهمت في إبراز أنماط جديدة وأدوار مختلفة للمرأة! في العمل والبيت والمرافق العامة والشوارع والمحلات! كثير منها مخالف للأحكام الشرعية بوجه من الوجوه!

---

(١) راجع: الإخوان المسلمون والسلفيون في اليمن، إصدار مركز الرائد للدراسات والبحوث ـ ٢٠٠٢م. فصل: الإخوان والمرأة.
وإلى أين يتجه الإخوان المسلمون في اليمن، تأليف: صادق أمين، فصل: مسألة المرأة.
والإسلاميون والسياسة ـ الإخوان المسلمون أنموذجاً، تأليف: عبدالفتاح الحكيمي، فصل: المرأة.. السلطة.. آفاق المستقبل.

وهذه المخالفات ـ العفوية ! ـ والتي تخالف في كثير من الأحوال تعاليم وأحكام الإسلام والطبيعة المحافظة التي امتاز بها الشعب اليمني، تجد من الحركة النسوية التسويغ والتشريع والدفع، في سبيل ترسيخها كمنهج سلوكي في المجتمع وطبيعة اجتماعية سائدة، فهي وإن لم تكن بدافع من الحركة النسوية وتخطيط منها لكنها مجال خصب وبيئة صالحة لترسيخ منهجها وبثّ مفاهيمها في الناس.

لقد باتت الأرياف ـ اليوم ـ متصلة بالمدن لطبيعة التنقل السائدة بينها، كما أن وصول التعليم ووجود وسائل الإعلام (بالأخص الدش، الذي نزل إلى الأسواق بكميات كبيرة وأسعار رخيصة جداً تناسب جميع الطبقات!)؛ شكَّل همزة وصل بين ما تطرحه هذه الحركات وما تبثّه تلك القنوات من أفكار وقيم ومفاهيم، مما أدّى إلى إعادة تشكّل بعض العادات والتقاليد ـ اليوم ـ بناء على ما ذكر من المؤثرات، ويساعد في ذلك غياب الوعي والدعوة والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر في أوساط الناس بشكل عام.

الشرائح الأكثر تأثّراً بأدبيات الحركة النسوية:

تتأثر العديد من شرائح المجتمع اليمني بأدبيات الحركة النسوية، والتي تخاطب عواطفها واحتياجاتها وتتلمس آلامها، ومن هذه الشرائح ما يلي:

ـ الشريحة الفقيرة من النساء اللاتي لا يجدن من المجتمع مساندة وعوناً، كالمطلقات، والأرامل، ومن لا عائل لهن، فالحركة تستغل جانب الحاجة لديهن لتوجيه قيمهن وأفكارهن وسلوكهن خارج التربية التي نشأْن عليها والثقافة التي تلقينها!

ـ شريحة النساء التي تنتمي لطبقات ممتهنة من المجتمع، كطبقة المزاينة (وهي الأُسر التي تمتهن الحِرَف المحتقرة اجتماعياً، أو مقطوعة النسب)، أو طبقة الأخدام (وهم ذو أصول إفريقية استوطنت اليمن وعاشت في الرق عهوداً من الزمان). وعناية الحكومات الغربية بهذه الشرائح دراسة وتواصلاً وعوناً لافتة للانتباه.

- شريحة النساء المنبوذات، لأسباب أخلاقية أو إجرامية أو غير ذلك. لذا تنشط الحركة النسوية في أوساط الأحداث والسجينات، وتولي هذه الفئات اهتماماً وتأهيلاً! سعياً لاستقطابهن بعد خروجهن في ظل رفض المجتمع لهن!

- شريحة النساء الجاهلات (والأمّيات) اللاتي يعشن في الأرياف، وربما المدن! ويقعن ضحايا العنف أو الحرمان أو التقصير، نتيجة موروثات خاطئة من التقاليد والعادات أو سلوكيات شاذة!

ومن المناسب هنا الإشارة إلى حوار أجراه موقع «إيلاف» مع المخرجة والإعلامية (خديجة السّلامي)، في ١٧ / ٣ / ٢٠٠٦م، فقد هاجمت الحجاب والزواج المبكر في حوارها من غير دراسات ولا أبحاث أياً كانت طبيعتها! وإنما انطلقت في موقفها من سرد لقصص وحوادث مأساوية وقعت لها كظرف خاص، فاستُقطبت للدراسة في الولايات المتحدة الأمريكية لتعود بروح منهزمة ومنتقمة من المجتمع وثقافته وتقاليده! وتأهلت لتكون مخرجة إعلامية، وبدأت تُعدّ أفلاماً وثائقية عن المرأة اليمنية، لقنوات ومنظمات أجنبية، ونظراً لما تعرّضت له فهي تقدم الجانب المظلم من حياة النساء اليمنيات، وفي أحد أفلامها الذي أخرجته وعرضته المدرسة الديمقراطية في قاعة المركز الثقافي في صنعاء، في ٢٤ / ٢ / ٢٠٠٦م، قارنت «بين امرأتين يمنيتين إحداهما: توافرت لها الظروف الاجتماعية الملائمة لإكمال تعليمها، والمشاركة الفعلية في الحياة الاجتماعية والسياسية والإعلامية، حتى تبوّأت أعلى المناصب محلياً ودولياً، والأخرى: عاشت في ظروف معاكسة، فتزوجت في وقت مبكر، ولم تكمل تعليمها، ولم تحصل على أدنى حقوقها، فأوصلتها ظروفها إلى الاشتراك في جريمة قتل، ومن ثم حُكم عليها بالإعدام»! وكأنها لا ترى الواقع إلا من خلال هذه الثنائية المتصادمة! الأمر الذي يعكس أثر المعاناة الخاصة في تشكيل التوجهات الفكرية أحياناً![1].

---

(١) انظر: موقع الشبكة العربي لحقوق الإنسان.

- شريحة الفتيات الدارسات في الثانوية والمعاهد الفنية والجامعات، ممن ينتمين إلى الطبقات الثرية وغير المحافظة، والميَالات لدراسة الموسيقى أو التمثيل أو الرقص أو غير ذلك مما لا يشجعها عليه المجتمع، فتجد في أطروحات الحركة النسوية ما يسعف رغائبها وميولها!

- شريحة النساء الموهوبات وذوات المهارات المختلفة والقدرات العالية، حيث يفتح لهن ذلك آفاقاً من الحرية الفكرية والتعبيرية والسلوكية، فالشاعرات والقاصّات والرسّامات والرياضيات والصحفيات وغيرهن، محلٌ استهداف من الحركة النسوية. حتى إن بعض ناشطات الحركة النسوية حالياً في اليمن هن من بنات الحركة الإسلامية، لكن طموحهن (غير المنضبط) حدا بهن إلى الالتقاء مع الحركة النسوية!

- شريحة النساء المهضومات اجتماعياً، نتيجة العادات الجائرة والتقاليد المتشددة! فهناك بيئات تُحرم فيها المرأة من الميراث وتتحمَّل أعباء من الأعمال داخل وخارج المنزل، وتغيب عن معاملتها معاني الرحمة والرأفة والاحترام والتقدير! وتُظلم وتُمنع من التصرف في أملاكها، ولا تُعلّم أو تُثقف.. وغير ذلك من الظلم والجور الذي لا تقرّه الشريعة الإسلامية، بل كان من أولوياتها القضاء عليه.

- شريحة النساء اللاتي يقعن تحت العنف الأسري، لذا فالحركة تهتم بدراسة أحوال مثل هذه الحالات والتواصل معها.

وفي الغالب فإن الحركة النسوية تستغل ظروف وواقع هذه الشرائح، إما لحرمانها أو للظلم الواقع عليها أو لجهلها بالدين وضعف وعيها وثقافتها أو أمّيتها أو حاجتها، فترصد الأبحاث والدراسات في أوساط هذه الشرائح لتقدم لها الحلول، ممزوجة بأدبياتها ومفاهيمها الدخيلة على الإسلام والمجتمع معاً، وتنفث سمومها وتظهر في دور المطالب بالحقوق والمدافع عنها، والحامل لرسالة هذه الشرائح سياسياً واقتصادياً واجتماعياً.

فئات النساء التي تعتبر أولوية

في نشاط منظمات المجتمع المدني في اليمن(١)

الفئة	تاريخ التأسيس				العنوان			
	١٩٩٤م وما قبلها		بعد ١٩٩٤م		صنعاء		عدن	
	عدد المنظمات	النسبة	عدد المنظمات	النسبة	عدد المنظمات	النسبة	عدد المنظمات	النسبة
النساء الفقيرات	١٨	٥٤,٥	٢١	٧٥,٠	١٩	٥٤,٣	٢٠	٧٦,٩
السجينات	٨	٢٤,٢	١	٣,٦	٤	١١,٤	٥	١٩,٢
المعنفات	٥	١٥,٢	٣	١٠,٧	٥	١٤,٣	٣	١١,٥
الريفيات	١١	٣٣,٣	٩	٣٢,١	٩	٢٤,٧	١١	٤٢,٣
المطلقات	٩	٢٧,٣	١٠	٣٥,٧	٧	٢٠,٠	١٢	٤٦,٢
المعوقات	١٠	٣٠,٣	٨	٢٨,٦	٧	٢٠,٠	١١	٤٢,٣
المهمشات	٩	٢٧,٣	١٣	٤٦,٤	٧	٢٠,٠	١٥	٥٧,٧
الأرامل	٦	١٨,٢	٦	٢١,٤	٤	١١,٤	٨	٣٠,٨
المسنات	٤	١٢,١	٣	١٠,٧	٢	٥,٧	٥	١٩,٢

ولسنا في هذا البحث ضد الاهتمام بهذه الشرائح! والدفاع عن قضاياها ومعالجة أوضاعها وحلّ مشاكلها! أبداً.

وإنما الهدف بيان الثغرات التي تحاول الحركات الهدّامة استغلالَها والتسلل من خلالها إلى المجتمع، مستغلة الظروف الصعبة والمعاناة القاسية والطموحات الشاطحة..! لأهداف منحرفة وأفكار ضالة وشعارات لا طائل تحتها سوى بيع

---

(١) انظر: «النوع الاجتماعي والمواطنة ودور المنظمات غير الحكومية، في بلدان الإسكوا المتأثرة بالنزاعات، دراسة حالة اليمن»، د. عادل الشرجبي، أستاذ العلوم الاجتماعية في جامعة صنعاء. سلسلة دراسات عن المرأة العربية في التنمية (٢٩)، الأمم المتحدة، نيويورك، ٢٠٠٢م.

الآلام بالأوهام والهروب من الأزمات إلى اللا شعور عقلاً ووجداناً!

ومع ذلك فالأمل لا يزال قائماً، ولا يزال المجتمع اليمني يتمتّع بالخيرية والإيمان، فقد أكدت دراسة ميدانية أعدّتها باحثات يمنيات متخصصات في علم النفس والاجتماع، في أوساط المراهقين والمراهقات، أن الحجاب الإسلامي حظي بتأييد عدد كبير منهم، تأييداً مصحوباً بالرفض التام من قِبَلهم للتبرج الذي لا يرتضيه الدين أو العادات والتقاليد! في حين وُجدت قلة منهم تؤيد ارتداء النقاب، أو ما هو متعارف عليه في اليمن باللِّثام، واستدركت نتائج الدراسة أن هناك من لا يؤيد التطور الحادث في اللِّثام وأشكال النقاب المتطورة، التي وكما عبَّر بعضهم بأنها مدعاة للإغراء ولفت النظر.

واعتبرت الدراسة أن الأسرة تشكل قيمة كبيرة عند جميع مفردات العينة المستهدفة، حتى العدد البسيط في العينة الذي بدأ في حالة تفكك أسري ظلت الأسرة تحمل معنى وقيمة كبيرة عنده، مشيرة إلى أنه في حالة الانتقاد للأهل وسلطتهم خاصة كانت الانتقادات أكثر من قِبَل الذكور، وكانت غالباً تتحرّى الحذر والتأدب وانتقاء العبارات والألفاظ اللائقة بالأهل، ما يشير إلى أن أساس ذلك يرجع إلى ما عليه البنية الأسرية اليمنية التقليدية، ذات السِّمَة القبلية، من تقليد وهي تغرس مبكراً في أبنائها قيم الطاعة والولاء والامتثال.

وخلصت الدراسة ذاتها إلى أن الأسرة اليمنية كغيرها من الأُسر العربية التقليدية ترغب في أن يخضع الأبناء للقواعد والتقاليد المتعارف عليها. كما أشارت ـ فيما يخص العلاقة بين الجنسين من المراهقين ـ إلى أن الاتجاه السائد بين مفردات العينة (ذكوراً وإناثاً) هو رفض العلاقة الحرة، وحتى الصداقة بالنسبة لهم غير مقبولة، وأن أيّ علاقة لا تقود إلى الزواج مرفوضة، وهم بهذا يؤكدون القيم التي عليها المجتمع. كما أن المراهقين والمراهقات عبَّروا في معظم أحاديثهم وأقوالهم عن رفضهم المساواة بين الرجل والمرأة في كل شيء، وأيّدوا المساواة التي

جاءت في الدين الإسلامي، والمساواة في التعليم، وأبدوا عدم رغبتهم لكل ما هو غير عربي ومسلم بالنسبة لقضية المرأة، أو أي ثقافة دخيلة تقود إلى تحرير المرأة عما هو مألوف.

لكن الدراسة أبانت أن هناك «بعض المواقف المؤيدة للمساواة، وإعطاء المرأة المزيد من الحقوق والحريات، وخاصة من عينات الإناث»![1].

(١) انظر: «تقرير الفتاة اليمنية المراهقة ـ الواقع والآفاق»، الصادر عن مركز المرأة العربية للتدريب والبحوث ـ تونس، الصحوة. نت، في ٩/ ٥/ ٢٠٠٤م.

المبحث الثالث:

الجهات الداعمة للحركة النسوية اليمنية

الحركة النسوية في اليمن لم تنشأ بعيداً عن التأثير العالمي والمناخ الدولي، ولم تكن في معزل عن سياسات الدول الأجنبية والهيئات الدولية التي أصبحت لاعباً حيوياً في السياسة والاقتصاد اليمني وذات حضور في المجتمع، من خلال ما تقدمه من دعم مالي ومادي ومعنوي للحكومات والأحزاب والتنظيمات والمؤسسات المدنية في دول العالم الثالث.

وهي تعلن عن العلاقة القائمة بينها وبين هذه الهيئات في أوراقها وأدبياتها، بل تفصح عن طبيعة الشراكة القائمة بين الطرفين.

وعند الرجوع إلى النشرات والتقارير الخاصة والأخبار الصحفية فإنه بالإمكان تصنيف الهيئات الداعمة للحركة النسوية اليمنية في أربعة أصناف، هي:

١ - بعض الحكومات الغربية، ومن أهم هذه الدول: هولندا، الدانمارك، كندا، ألمانيا، فرنسا، بريطانيا، الاتحاد الأوروبي، اليابان، والولايات المتحدة الأمريكية. وهذه الدول تقدم إعاناتها المباشرة عبر سفاراتها[1] في صنعاء أو عبر حكوماتها من خلال قروض أو دعم مالي للحكومة اليمنية، وغالباً ما يكون هذا

---

(١) كمثال: قدَّم السفير الأمريكي في صنعاء في إحدى زياراته لمحافظة أبين مبلغ (٢٠) مليون ريال يمني لفرع اتحاد نساء اليمن في محافظة أبين، بتاريخ ١٧/ ٥/ ٢٠٠٤م!

وفي ٩/ ٧/ ٢٠٠٦م تسلم اتحاد نساء اليمن من القائم بأعمال السفارة الأمريكية د. نبيل خوري جهاز (بروجكتر)، وشاشة عرض، وكمبيوتر محمول، ومولد، وطابعة، وجهاز فيديو، ونظام ناطق، كتبرع من السفارة الأمريكية! (المؤتمر نت، في ٩/ ٧/ ٢٠٠٦م).

كما ساهمت سفارة هولندا في «برنامج بناء قدرات المرشحات لانتخابات المجالس المحلية» الذي ينفذه اتحاد نساء اليمن. (نبأ نيوز، في ٢١/ ٦/ ٢٠٠٦م).

كما قدمت الحكومة الدانماركية مبلغ ١١٥ ألف دولار لدعم مشروع تمكين النساء المرشحات لخوض انتخابات المجالس المحلية القادمة. (ناس برس، في ١٢/ ٧/ ٢٠٠٦م).

القرض والدعم مصحوباً بضغوط أو توصيات أو مطالب وشروط في هذا الشأن، وإلزام الحكومة بذلك!

وكانت أولى ثمار دعم الحكومات الأجنبية المشبوهة للحركة «مركز البحوث التطبيقية والدراسات النسوية» الذي موّلته الحكومة الهولندية، وعقب قرار إغلاق المركز على خلفية المؤتمر الجندري أبلغت السفارة الهولندية في صنعاء رئاسة جامعة صنعاء أن الحكومة الهولندية قررت وقف المساعدات والدعم الذي كانت تقدّمه لتمويل عمل المركز وأنشطته، وكذلك دعم وتمويل أي أنشطة أكاديمية أو بحثية أو أي مشاريع في إطار الجامعة!

وعندما سئلت الدكتورة (رؤوفة حسن) (عن تجربتها الشخصية التي تعرضت لها، حيث هُدِّدت بالقتل بسبب اتهامها بشكل مباشر بشأن تلقّي المركز ـ الذي كانت تُديره ـ تمويلاً خارجياً، وسعيها إلى تجاوز الدين من خلال العمل على تكريس المفاهيم العلمانية وفقاً لأجندة غربية، مما اضطرها إلى مغادرة اليمن ومن ثمّ العودة مرةً أخرى؟)، على قناة الجزيرة (في برنامج للنساء فقط بتاريخ: ٢٤ / ٦ / ٢٠٠٢م) اعتذرت بأنّ تمويل الأجنبي للمركز كان جزءاً من التمويل للحكومة اليمنية، حيث عقدت الحكومة اتفاقية مع الحكومة الهولندية، ضمن التبادل والتعاون المشترك بين الحكومتين!

٢ ـ الأمم المتحدة وهيئاتها العاملة في اليمن: فبحسب تقارير اللجنة الوطنية للمرأة تُعدّ الأمم المتحدة في صدارة القائمة الداعمة لجهود إدماج المرأة في التنمية، بكافة فروعها كـ«صندوق الأمم المتحدة للأنشطة السكانية» «UNFPA»، الذي يمول عدداً من المشاريع المعنية بدمج المرأة في التنمية على حسب تعبير اللجنة! وكذلك «منظمة الأمم المتحدة للطفولة» «UNICEF»، و«منظمة الصحة العالمية» «WHO»[1] بالإضافة إلى «البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة» «UNDP»، و«منظمة العمل الدولية» «ILO».

(١) انظر: «ملخص ورقة عمل حول إدماج المرأة في عملية التنمية»، إعداد: عبد القادر عثمان محمد ـ وزارة التخطيط ـ وأمة نعيم السوسوة ـ رئيس اللجنة الوطنية للمرأة ـ سابقاً.

ومن ضمن هيئات الأمم المتحدة الداعمة أيضاً «صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة» اليونيفيم «UNIFEM»، الذي أنشئ عام ١٩٧٦م كصندوق تطوعي خاص بعقد الأمم المتحدة، ومقرّه نيويورك. ويُعدّ الصندوق منذ عام ١٩٨٥م منظمة مستقلة ترتبط ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وقد بدأ نشاطه في منطقة غربي آسيا عام ١٩٩٤م عندما تم افتتاح المكتب الإقليمي في عمّان. ويشمل نطاق عمل البرنامج ـ الذي يهدف إلى دعم تقدم المرأة ـ ثلاث عشرة دولة عربية، من بينها اليمن، وله حضوره القوي والفاعل فيها.

ويلتزم (اليونيفيم) بالسعي لتعزيز البناء المؤسسي للمنظمات والشبكات النسائية، من أجل تمكين النساء أنفسهن وتزويدهن بمهارات التفاوض للحصول على سياسات جدّية وأفضل من قِبَل حكوماتهن ومن المنظمات الدولية. كما يقدم (اليونيفيم) الدعم الفني إلى الحكومات من أجل تشجيع الحوار وتوطيد العلاقات بين هذه الحكومات والمنظمات النسائية.

ومن أخطر المؤثرين في هذا المجال: صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، باعتبارهما مؤسستين دوليتين مؤثرتين اليوم في صنع القرار الرسمي للحكومة اليمنية، التي يُعدّ القرض من أهم مصادر تمويلها في التنمية، خلال السنوات الماضية والحالية!

٣ ـ بعض المنظمات الدولية: تتعدد المنظمات الدولية العاملة في اليمن، من حيث دول المنشأ، وأدوارها، وأهدافها، ومجالات اهتماماتها. وقد جاء في الاستراتيجية الوطنية لتنمية المرأة ٢٠٠٣ ـ ٢٠٠٥م ـ التي أعدتها اللجنة الوطنية للمرأة ـ العمل على: توضيح الجهود الدولية الداعمة لقضايا النوع الاجتماعي، ومجالات الصحة الإنجابية، وتنظيم الأسرة، ومجالات تعليم الفتاة، ومحو الأمية، والتدريب والتأهيل، وتعزيز فرص العمل، والتنمية الزراعية.

ومن بين هذه المنظمات الدولية المذكورة في الاستراتيجية ـ عدا منظمات الأمم المتحدة ـ: منظمة أوكسفام «OXFAM» البريطانية، ومؤسسة التعاون الفني

الألماني «GTZ»، ومنظمة العمل العربية «AGFUND»، ومنظمة كير التي بدأت تعمل في اليمن منذ عام ١٩٩٣م، إضافة إلى وكالات تنموية أخرى.

ومن بين هذه المنظمات ـ أيضاً ـ مؤسسة «فريد ريش إيبرت» الألمانية، ومنظمة «أولتر نتفس» (بدائل) الكندية، ومنظمة «فرنت لاين» (الجبهة) الإيرلندية، والمنظمة السويدية.

▪ ـ الحكومة اليمنية والقطاع الخاص: فالحكومة اليمنية ـ اليوم ـ تدعم اللجنة الوطنية للمرأة، وتنفذ العديد من خططها وسياساتها عبر إمكانيات وموارد الدولة، وهناك مؤسسات في القطاع الخاص تدعم هي أيضاً ـ عن معرفة أو جهل ـ أنشطة الحركة النسوية ومؤسساتها.

غير أننا ـ هنا ـ يجب أن نوضح أن هناك مستويات مختلفة للدعم المقدم وتبادلاً في الأدوار بين هذه الهيئات الداعمة، وبحسب الاستقراء نجد أن هناك عدة أهداف للجهات والمنظمات المانحة والممولة تتمثل في:

أ ـ اختراق المجتمعات والتأثير فيها بقصد الهيمنة عليها:

ينظر البعض إلى أن تدخّل العالم الغربي ـ الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي على وجه الخصوص في العالم الأحادي القطبية ـ بشكل محدد في تمويل مراكز وتنظيمات نسوية تُعنى بالمرأة ومشاكل المرأة هو تحوّل إلى أساليب إجرائية يرونها نافعة لهم، وربما تُدرّ عليهم مصالح أكثر، ويصلون من خلالها إلى ما يريدونه بصورة أسرع مما لو بقيت الأمور في دائرة الصراع الفكري والغزو الثقافي وغيرها، والتي أثبتت كثير من الدراسات فشلها في اختراق العالم الثالث.

كما أن فشل الحكومات العربية في القيام بدورها التنموي والعمراني والخدمي مهّد لقبول المواطن فيها بدور المؤسسات المجتمعية كبديل عنها، مما شكل أرضية صالحة أمام ضعاف النفوس والمتسلقين والمصلحيين للارتماء في أحضان هيئات ومؤسسات التمويل الأجنبي أياً كانت أهدافها وأجندتها. كما أن هذه

الدول غضت الطرف في المقابل عن هذا التواصل المتبادل نتيجة إيمانها بضعفها وخوفها من السقوط. لذا يراد للمجتمع المدني في العالم العربي والإسلامي -اليوم- أن يكون بديلاً عن الدولة، مما يعني إفلات المواطن العربي من قبضة الدولة الوطنية ووقوعه في قبضة المؤسسات التابعة للدول الأجنبية.

ومن المؤسف أن هذه المؤسسات تدمّر الإنتاج لصالح دور تسويقي، دور في خدمة اقتصاد السوق، فكلما ازداد المال الأجنبي تدفقاً ازدادت الطبقات فقراً، وازدادت الشروخ الاجتماعية عمقاً، خاصة الشروخ الطائفية والفكرية والاجتماعية والجنسية بين الرجل والمرأة.

ولهذا التمويل الأجنبي تأثير على جوهر السيادة الوطنية في هذه المؤسسات بشكل مباشر أو غير مباشر، بتغيير أجندة العمل في تلك المؤسسة الوطنية.

وبالاستقراء فإنه لا علاقة للتمويل الأجنبي بالتنمية، فأغلب الأموال القادمة من الغرب.. لا تأتي أبداً من منطلق الخير ومنطلق حسن النوايا، وإنما هي ضمن أجندة سياسية بعيدة المدى. فـ«كل المؤتمرات النسائية التي تطالب بتقديم تقارير وأوراق وبحوث، لا تتصل هذه التقارير والأوراق والبحوث في أغلبها بوضع المرأة، إنها مسح سكاني، وتقرير عن حاجات اقتصادية لفئات من المجتمع، ودراسة للظروف المعيشية لشرائح من الشعب.. يستفاد منها في التغلغل وتوظيف هذه الشرائح والفئات لنشر القيم والمفاهيم المتصلة بأجندة المانحين من الدول. ولأن المرأة مدخل للتغيير السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي والقيمي في كل مجتمع من مجتمعات العالم، فهي أولى الشرائح والفئات المستهدفة»[١]، إضافة إلى استغلال هذه التقارير والدراسات -ربما- لأغراض تجسسية.

إن قضية التمويل قضية خطيرة جداً وجوهرية جداً في عمل هذه المنظمات،

---

(١) انظر: برنامج (للنساء فقط)، قناة الجزيرة-على الموقع، بعنوان: التمويل الأجنبي وأثره في قضايا المرأة-تقديم: منتهى الرمحي، في ٢٤/ ٠٦/ ٢٠٠٢م، وشارك فيها كل من: الدكتورة (نادية مصطفى) أستاذة العلاقات الدولية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية في القاهرة، ومن الأردن الكاتبة الصحفية (حياة الحويك)، والدكتورة (رؤوفة حسن) أستاذة الإعلام الاجتماعي في جامعة صنعاء.

فقضية التمويل تعبِّر عن مساحة واسعة من محاولات فرض الهيمنة، وتحويل الأجندة إلى أجندة موالية لأجندة الغرب التي تُفرض على المنطقة.

وعلى الرغم من أن الدعم الخارجي يتخذ لتمرير أهدافه وأفكاره قضايا حية وساخنة في الساحة ـ كالمسائل الصحية والبيئية والاجتماعية والاقتصادية ـ إلا أن طبيعة البرامج الجزئية ـ المقدمة في ظل الدعم الخارجي ـ لا تجد لها مساحة اجتماعية واسعة بالضرورة، بل تبقى مقصورة على النخب، وتبقى هذه المنظمات دون قواعد اجتماعية؛ لأنها أصلاً لا تهتم كثيراً بتعزيز وضعها على المستوى الاجتماعي وعلى المستوى النسوي العريض، بل تهتم أكثر بحلقاتها المباشرة وبُعْدها المباشر مع هذه المنظمات، وهو ما برز على مستوى تفتُّت المؤسسات النسوية وتعدُّدها.

وفي ظل الأزمات التي تعاني منها اليمن فإن اهتمامات الحكومة تنصبُّ على المساعدات والهبات الخارجية في كافة مجالات التنمية، وقد نصَّ نظام اللجنة الوطنية للمرأة ولوائحها الداخلية على اعتبار التبرعات والهبات والمساعدات التي تحصل عليها اللجنة طبقاً للقوانين النافذة جزءاً من موارد اللجنة، وهي بذلك تتلقى المساعدات والدعوم الخارجية سواء كانت من دول أو من منظمات دولية أو هيئات خاصة. وإذا كان هذا حال اللجنة الوطنية فمن باب أَوْلى أن تكون مؤسسات المجتمع المدني كذلك.

ونظراً لغياب القيادات البارزة في العمل النسائي على الصعيد الاجتماعي والرسمي، ونظراً لغياب القدرة المالية إضافة إلى سخاء ما تقدمه الجهات الخارجية في هذا الإطار، فقد عمدت هذه المؤسسات المعنية بالمرأة للتنسيق الكامل مع الجهات الخارجية، بما في ذلك الوحدات والهيئات التابعة للدولة!

وكانت دول الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية أولى الدول التي شاركت في رسم الخطط والسياسات، وعملت على اختيار المناهج والبرامج ودعمها ماديا ومعنويا من خلال الضغط على الدولة عبر القروض والمعونات الممنوحة والهبات العينية التي تقدمها هذه الدول لليمن.

٢ ـ التمكين في المجتمعات للمفاهيم الغربية المتعلقة بالمرأة:

في بدايات الحركة النسائية في الجنوب اليمني، نشأت الحركة كجزء من النظام الشيوعي الاشتراكي الذي حكم الجنوب، والذي حارب الدين والأخلاق والمظاهر الاجتماعية المحافظة، وكانت المرأة من ضمن من جُنِّد لهذه الغايات، يقول (عبد الفتاح إسماعيل): «وحتماً فإن تحرر المرأة الحقيقي وتطورها لا يمكن أن يصبح حقيقة واقعة إلا في ظل النظام الاشتراكي الذي يعتبر أرقى نظام إنساني وصلت إليه البشرية حتى اليوم»! ورغم أنه هاجم القوى الليبرالية الاستعمارية في نظرتها للمرأة إلا أن النتائج تتطابق فيما يراد للمرأة من كلا النظامين، حيث يوضح ماذا يُراد من المرأة بقوله: «إن نضال المرأة في بلادنا بحاجة إلى رعاية واهتمام في سبيل أن تنتزع المرأة كامل حقوقها في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية في سبيل تحقيق شعار المساواة مع الرجل»!

ويدعو المرأة إلى تواصل معتركها «بكامل طاقتها وفعالياتها، ويجب أن تُنتزع من براثن النظرة البليدة والبلهاء التي تعتبر المرأة وسيلة من وسائل المتعة ليس إلا، ويجب أن تُركن في زوايا البيت لهذا الغرض ولا يحق لها أن تشارك مع أخيها (!) الرجل في صنع الحياة الجديدة حياة التقدم والازدهار». ثم يواصل الحديث عن ضرورة أن تنتزع المرأة حقوقها ممن وصفهم بالإقطاعيين والرجعيين، ويرى أن مقياس التقدم يكون بـ«مدى النضال من أجل تحرير المرأة تحريراً كاملاً من كافة القيود والتقاليد القديمة»(١) بما في ذلك الدين طبعاً!

وقد وجدت الحركة في الجنوب دعمها المادي وسندها المعنوي ومنبعها الفكري في دول المنظومة الاشتراكية آنذاك، ولكن بعد سقوط الاشتراكية وتوحّد اليمن سُقط الأمر في يد حركة الجنوب النسائية، وبدأ الاتجاه نحو الغرب كبديل فكري وداعم مادي ومعنوي للحركة النسوية في اليمن عقب الوحدة!

وعقب عام ١٩٩٠م أثَر تعدد الأحزاب والتنظيمات السياسية في الساحة

---

(١) انظر: «كتابات مختارة، حول الثورة الوطنية الديمقراطية وآفاقها الاشتراكية»، عبدالفتاح إسماعيل، دار الفارابي، ١٩٧٩م، ص ٢٦٣.

اليمنية في طبيعة إدارة هذه الأحزاب للصراع على السلطة، الأمر الذي أتاح للقوى الأجنبية - وعبر سفاراتها - اللعب في هذه الأجواء السياسية واستقطاب بعض القوى إليها. وكانت الأحزاب اليمنية بما فيها الحزب الحاكم سبَّاقة في إقامة علاقات خاصة مع السفارات الخارجية تحت مبررات متعددة[١]! ولم يتخلف حزب عن هذا التسابق المحموم وإن اختلفت المناهج والرُّؤى والغايات.

وقد اتفقت كثير من الأحزاب في أدبياتها الداخلية والمعلنة والمتفق عليها فيما بينها على المفاهيم التي تعطي المرأة: الحرية والاستقلال والمساواة، ونشرت ذلك في صحفها ونشراتها وأدبياتها، بل وعدَّته الكثير من الأحزاب مجال تنافس فيما بينها! ودليل إثبات للتوجّه الليبرالي (الذي يفرضه الغرب المتحضر) لتنال بركة الرضى من المنح والمواهب!

وإزاء حرية التواصل مع الجهات الداعمة داخلياً وخارجياً، عملت جميع الأحزاب والمنظمات الأهلية[٢] على استدرار الدعم من الجهات والهيئات الدولية والأجنبية في سبيل الاستفادة من دعمها للأغراض السياسية أو الشخصية، وكان هذا التمويل مصحوباً - كما أسلفنا - بالمفاهيم والقيم والخطط والسياسات التي يلتزم المتلقِّي بتنفيذها والعمل على نشرها!

٣ـ التأثير على السيادة الوطنية:

أعطى الدستور اليمني - الذي ينص على مبدأ العمل والالتزام بمواثيق الأمم المتحدة وقيم الحرية والديمقراطية - المجال للعمل الاجتماعي المستقل، أو ما يعرف بمؤسسات المجتمع المدني. وهذا بدوره سمح بقيام مؤسسات أهلية تعنى بجانب

(١) في حوار لرئيس الجمهورية مع قناة الجزيرة أقرَّ بفتح مكتب لـ(سي. آي. إيه) و(إف. بي. آي) في سفارة واشنطن بصنعاء عقب أحداث ١١ سبتمبر، وحول آلية عملهم قال: «كاستخبارات يجمع لهم عملاؤهم المعلومات ويجتمعون بالأحزاب وكل حزب يغازلونه ويتحدثون معه»! (الجزيرة، في ١٦/ ٧/ ٢٠٠٣م).

(٢) قال الرئيس اليمني في بعض تصريحاته عن الصحفيين: «الذين يتحدثون عن الحرية والديمقراطية مجندون هم وأولادهم وبناتهم داخل السفارة الأمريكية».

المرأة، بعضها تابع للأحزاب السياسية، والآخر مستقل يعمل بالتنسيق مع هيئات دولية خارجية!

ويتحدث اتحاد نساء اليمن في تقريره الصادر سنة ٢٠٠٠م بمناسبة يوم المرأة العالمي عن علاقاته مع المنظمات العربية والإقليمية والدولية فيقول: «إن العلاقة وثيقة وأسهمت في خلق تعاون متين مكّن من بلورة الرؤى والقضايا وتعزيز المواقف والتنسيق والدعم والمساندة لقضايا لم تكن مرسومة في أهداف الاتحاد، فأضاف رصيداً جديداً لمجالات التعاون وبُعْداً هاماً من أبعاد تنمية المرأة».

وتبرز علاقة المساندة والاهتمام والرعاية من خلال الزيارات التي يقوم بها ممثلون ووفود عن هيئات ومنظمات خارجية لمؤسسات الحركة النسوية الرسمية والأهلية، وتعتبر «الاستراتيجية الوطنية لتنمية المرأة ٢٠٠٣م-٢٠٠٥م» الهيئات والمنظمات المانحة (الدولية) شريكاً لها - رغم أنها أدرجتها في المستوى الرابع! - في تحقيق أهدافها، فهي تنص على «تعزيز علاقة الشراكة والتعاون مع الهيئات المانحة الدولية» بقولها: «الاستفادة من جهود المؤسسات الدولية في تأمين الخبرات والاستشارات الفنية الضرورية لدعم قدرات وتعزيز البنى المؤسسية للمنظمات والمؤسسات التي تدافع عن قضايا المرأة والنوع الاجتماعي، واعتبار المنظمات الدولية هذه شريكاً استراتيجياً وحليفاً لمناصرة قضايا المرأة، وتطوير آليات التنسيق مع الشركاء الدوليين لدعم قضية النهوض بالمرأة».

تقول الدكتورة (رؤوفة حسن) بخصوص تأثير التمويل الأجنبي على جوهر السيادة الوطنية: عندما تسعى المؤسسات الممولة إلى التأثير بشكل مباشر أو غير مباشر لتغيير أجندة العمل في تلك المؤسسة الوطنية «هناك ثلاثة أبعاد في هذا الموضوع، البُعْد الأول: أن أيَّ مانح حتى في العطاء العادي ما دام أنه معطٍ فإن له اليد العليا، والممنوح والمعطى له والمستعطي لا بد أن تكون يده هي اليد السفلى، مهما كانت الأجندة الموجودة للمانح؛ سواء كان يمنح لأنه يريد الآخرة أو يمنح لأنه يتبع خطوات الأمم المتحدة.

النقطة الثانية: الجهات المانحة هي ذات بعدين؛ جهة ـ دولة أو منظمة أو مؤسسة ـ تمنح ولديها خلفية وأجندة وخطط وسياسات وأشخاص، فهي تملك تصورات معينة للمجتمع المعطى له، طبقاً لخبراتها وتجاربها، فتنفذ هذه الخبرة، وقد تمارس نوعاً من التعالي، أو الاحتقار للمجتمعات التي تعمل فيها، وقد تمارس تسيير الأشخاص؛ لأنها تظن أنهم لا يفهمون ما يريدونه لبلدانهم، وفي أحيان كثيرة يكون هذا صحيحاً، فيحصل في داخل هذه المجتمعات أن يؤسس مراكز أو جمعيات أو تنظيمات أشخاصٌ يبحثون عن الرزق فقط وليس لهم قضية، وليست لهم مسألة مهمة، ولا يوجد لديهم حصانة تمنع أي نوع من الاختراق في سلوكياتهم، فتكون النتيجة أن يسيرهم هؤلاء الذين أتوا ولديهم المال، لكنهم يجدون أن من يتلقى هذه الأموال لا يعرف كيف يفعل أو يتصرف بها، فيملون عليه إرادة لم تكن في الأساس موجودة في الأجندة الرئيسية للتمويل، هذا بُعْد مهم في المسألة التي نتحدث عنها.

البعد الثالث: أن المنَح لا تأتي إلا على خلفية وفكرة أن هذه المنطقة ـ الإسلامية أو العربية ـ بحاجة، ولأنها محتاجة فإن الآخرين قادرون على تحديد كيفية حل المشكلات الموجودة فيها»(١).

وأكدت الدكتورة (رؤوفة حسن) «أن كل الأجندة في ذهن المانح في هذه الحالة هي أجندة سياسية بالدرجة الأولى»، وأنه «لا علاقة لها بكل ما يتحدث ويقال عن التنمية»، بل إن «كل مال يأتي من الخارج ومن الغرب لا يأتي أبداً من منطلق الخير ومن منطلق حسن النوايا، وإنما هو من أجندة سياسية بعيدة المدى.. منذ زمن، وليست المسألة حديثة!»(٢).

إذا؛ فالتمويل الخارجي يحمل أجندته معه، وفيما يقدم المال بيد يستلم باليد الأخرى ثمار هذه الأجندة، لكن المؤسف هو أن المرأة ـ والنساء عموماً ـ لا تحصل

(١) انظر: برنامج للنساء فقط، التمويل الأجنبي وأثره في قضايا المرأة، الجزيرة، في ٤/ ٦/ ٢٠٠٤م.
(٢) المرجع السابق.

من هذا الدعم إلا على الفتات الذي تفقد معه كرامتها وعزة نفوسها نتيجة الحاجة والفقر اللذين توقعهما بها السياسات الحكومية والأوضاع الاجتماعية.

والخلاصة أن تلقي الحركة النسوية في اليمن دعماً وتمويلاً خارجيا لا جدال عليه، فالأنشطة المعلنة والبرامج المنفذة ممولة - في الغالب - بصورة علنية، وتتفق الدكتورة (رؤوفة حسن) و(سعاد القدسي) وهن من المعنيات بالحركة النسوية على أن للتمويل الخارجي أجندته وخططه وبرامجه! فيبقى السؤال حول مدى براءة الحركة النسوية في اليمن من العمالة لهذه الأجندة والمخططات حتى ولو كانت تدعم من حركات نسوية ومنظمات الأمم المتحدة، في وقت تقف فيه الدول الغربية الساعية للسيطرة من خلف الأقنعة؟!

وفيما يلي جدول يوضح مصادر الدعم الأساسية للمنظمات غير الحكومية[١]:

خصائص المنظمات	سنة التأسيس		عنوان المنظمة		المجموع
	١٩٩٤م وما قبلها	بعد ١٩٩٤م	صنعاء	عدن	
تحصل على تبرعات محلية	٢١	١٥	١٩	١٧	٣٦
تجمع اشتراكات من أعضائها	١٥	١٥	١٥	١٥	٣٠
تحصل على دعم من منظمات غير حكومية محلية	٥	٤	٦	٣	٩
تمول من منظمات دولية	٨	٥	٧	٦	١٣
تحصل على تبرعات حكومية	١	٣	٣	١	٤
تحصل على دعم حكومي	٢٥	١٦	٢٤	١٧	٤١
تمول من منظمات غير حكومية أجنبية	٧	٤	٦	٥	١١
تحصل على دعم مالي من سفارات	٢	٢	٢	٢	٤

(١) انظر: «النوع الاجتماعي والمواطنة ودور المنظمات غير الحكومية، في بلدان الإسكوا المتأثرة بالنزاعات، دراسة حالة اليمن»، د. عادل الشرجبي، أستاذ العلوم الاجتماعية في جامعة صنعاء، سلسلة دراسات عن المرأة العربية في التنمية (٢٩)، الأمم المتحدة، نيويورك، ٢٠٠٢م.

«أجريت الدراسة على ٦١ منظمة مدنية ذات نشاطات مختلفة».

ومن الجدول يتبين أن هناك ٢٨ منظمة من أصل ٦١ تحصل على دعم خارجي، وهو ما يمكن أن يدل على الخطورة التي تمثلها تلك المنظمات.

الفصل الثاني

نظرة تقويمية للحركة النسوية اليمنية

المبحث الأول: الحركة النسوية اليمنية بين التكسب والأدلجة.

المبحث الثاني: إنجازات وإخفاقات الحركة النسوية اليمنية.

المبحث الثالث: تقاطع أطروحات الحركة النسوية مع أطروحات العلمانيين في اليمن.

المبحث الأول: الحركة النسوية اليمنية بين التكسب والأدلجة

في سنوات معدودة كان من اللافت على الساحة اليمنية انتشار ظاهرة المؤسسات والمراكز الأهلية المعنية بالمرأة وقضاياها، بصورة عبَّرت عن طفرة في هذا الاتجاه، غير أن الملاحظ على هذه المؤسسات أنها كانت تختفي فجأة كما تظهر فجأة، وأحياناً لا يوجد لها نشاط ملموس على الساحة يتلاءم مع طبيعة دورها المعلن في جانب قضايا إعانة المرأة في مجال الفقر أو الصحة أو الرعاية للأمومة والطفولة.

ونستشهد هنا بحوار أجرته (مجلة المشاهد السياسي، عدد ٤٤٢، في ٢٩ / ٨ - ٤ / ٩ / ٢٠٠٤م) مع رئيسة «ملتقى المرأة للدراسات والتدريب» (سعاد القدسي)، وهي في الوقت ذاته ناشطة في القضايا الحقوقية (أخذت على عاتقها مهمة الدفاع عن حقوق وتحرير المرأة اليمنية، على كافة المستويات المحلية والإقليمية والدولية، ومهمة الدعوة إلى عولمة حقوق المرأة في كل مكان في ظل منظومة عالمية إنسانية، وترى عن قناعة أن حقوق المرأة لا تستند إلى شيء أكثر من أنها إنسان وإنسان فقط!) على حدٍّ تعبير المجلة.

تقول (سعاد القدسي): «إن معظم مشاريع وبرامج تلك الجمعيات - التي تعنى بشؤون المرأة - تتميز بالطابع الموسمي، فهي ليست برامج تنبع عن احتياجات حقيقية لها أهداف استراتيجية وأنشطة متواصلة، وإنما تكون مكررة مستوردة بحسب احتياج أسواق الممول، وكثيراً ما تساهم في تحقيق أهداف وسياسات الآخرين محلياً أو في الخارج دون أن ترتبط بجذور احتياجات النساء». وتضيف: «إن برامجها مستوردة لا تنبع عن الاحتياج المحلي، وإنما تأتي لتحقيق أجندة الآخر سواء كان هذا الآخر ممولاً أجنبياً أو ممولاً محلياً أو محركاً خفياً لمصالح معينة كالحكومة..».

وتقول (سعاد القدسي): «هناك جمعيات ومنظمات أنشأها رجال رصدوا حركة سوق التمويل وبالتالي أوجدوا منظمات ومراكز وبرامج لها علاقة بالنساء لكي يحصلوا على التمويل، وهؤلاء الرجال من أكثر الجهات اضطهاداً وتهميشاً وعِداءً لقضايا النساء. وكثيرا ما تُقحم المرأة في هيئة إدارة هذه المنظمات إقحاماً؛ لأن السوق تنادي بضرورة مشاركة المرأة... وهذه نتيجة لثقافات سائدة (الذكر أو الذكورة)؛ لأننا لا يمكن أن ننسى أن هؤلاء المؤسسين للمنظمات الأهلية هم أبناء هذا المجتمع، والذين لم يتخلصوا من تلك الثقافات والازدواجية»، وتضيف في مقام تزكية ملتقاها الخاص: «وهناك منظمات، وعددها قليل لا يتعدى عدد أصابع اليد الواحدة، أنشئت من قِبَل نساء لهن خبرات طويلة في مجال العمل بقضايا النساء، ولهن علاقة بالحركات النسائية، ودرسْنَ الاحتياجات الخاصة بالنساء وصمّمْنَ برامجهن على أساس تلك الاحتياجات»!

تقول الدكتورة (رؤوفة حسن)[1] في مقابلة مع موقع «المؤتمر.نت»، في مارس ٢٠٠[illegible]م، وعلى عدة حلقات، حول سؤال عن تردّد هذه المنظمات ـ أي: النسوية ـ على أبواب السفراء والمنظمات الدولية للارتزاق باسم المرأة والطفل والحرية والديمقراطية؟: «أظن أن المنظمات تعرف ذلك، واللعبة عموماً محلية دولية، الكل يلعب مع بعض (احملني أحملك)، أنا أدفع فلوساً وأدّعي أني أُخلي عهدتي، وأنت تستلم فلوساً وتدَّعي أنك قمت بالمهمة، والمعنيون الحقيقيون ملقون في الشوارع، مثل: الفقراء الحقيقيين الذين في الشوارع»، وتضيف: «المرأة والفقراء.... والديمقراطيات، وبلدان العالم الثالث..كلها قيم زائفة تتساقط جميعها عندما يكون الناس غير صادقين، عندما يقبلون الكذب، ويستمرون في قبوله، عندما لا تقوم الصحافة بكشف الظواهر الحقيقية»!

---

(١) تلقّى مركز البحوث التطبيقية والدراسات النسوية الذي أدارته (د. رؤوفة حسن) الدعم السخي من حكومة هولندا إلى الحد الذي أثار انتباه اللجان التي حققت في طبيعة نشاطه عقب توجه الأنظار إليه بعد مؤتمره الجندري!

ومن العجيب أن علاقة هذه المنظمات والمؤسسات والمراكز النسوية في اليمن دخلت حلبة الصراع فيما بينها نتيجة الانكباب واللهث وراء الدعم الخارجي، تقول (سعاد القدسي): «العلاقات الحالية بين هذه المنظمات غير الحكومية العاملة في مجال حقوق الإنسان بشكل محدد ـ لأن الملتقى منها ـ علاقات تنافسية مريضة، سببها الرئيسي عدم وضوح الأهداف. نعم؛ هناك استغلال وإهدار للمصادر البشرية، وهناك الفساد الإداري والمالي، ووجود أجندة خفية لبعض المؤسسين والجارين وراء الدعايات الإعلامية، فبدلاً من أن تكون الوسائل الإعلامية أداة أصبحت للكثيرين غاية، بل إن تلك المنظمات منقسمة فيما بينها، تسودها الانشقاقات وتعمل غالباً ضد بعضها في الخفاء والعلن، ولديها آليات ضعيفة في تبادل المعلومات والخبرات والمهارات، ولا يوجد لديها استراتيجية موحدة في أي موضوع حقوقي، ولا يمكنها أن تحدث أي تغيير نوعي في المجتمع رغم الجعجعة والأصوات التي تطلقها بين وقت وآخر، ما لم تتدارك تلك المنظمات بشكل واقعي مشكلاتها وخلافاتها الداخلية أو الذاتية والـ (أنا) المسيطرة عليها»[١].

إذاً؛ نحن أمام توجّهين في الساحة: توجه «مصلحي» يحاول التكسب من الدول والمنظمات المانحة من خلال تمرير أجندتها وأنشطتها مهما كانت وإن لم يكن مقتنعاً بها، وتوجه آخر «مؤدلج» يعمل صادقاً لأجل تحقيق أجندة الحركة النسوية في الواقع، وتبنّيها كرؤية فكرية وثقافة اجتماعية مهما كلّفه الأمر، وبين الفريقين صراع خفي على الموارد لكنه قائم فعلاً!

وقد شكل الدعم الخارجي أَرَقاً وقلقاً في الأوساط الشعبية والرسمية على توجهات وأجندة الحكومة والمؤسسات المدنية غير الحكومية، وفي أول اجتماع للرئيس (علي عبد الله صالح) بمجلس الوزراء بعد التعديل الوزاري الأخير[٢]

(١) مجلة المشاهد السياسي (عدد ٤٤٢، في ٢٩/ ٨ـ ٤/ ٩/ ٢٠٠٤م).
(٢) في فبراير ٢٠٠٦م.

قال: «لقد تحدثت مع الدول المانحة حول مساعدتها لليمن، ولا ينبغي أن تكون مساعدة الدول المانحة لليمن مشروطة، وأية مساعدة مشروطة تعتبر في اليمن مساعدة مرفوضة، لا نقبل على الإطلاق أن يساعدنا أحد ويفرض علينا شروطاً.. لكن من أراد أن يساعدنا ويقدم إلينا استشارات نستفيد منها أهلاً وسهلاً، فقط استشارات (لا قرارات) ولا (إملاءات)، ولكن استشارات نستفيد منها في أي مجال؛ سواء في المجال الديمقراطي أو في مجال الإصلاح المالي والإداري أو في مجال مكافحة الفساد»[1].

---

(١) انظر: صحيفة ٢٦ سبتمبر، عدد ١٢٤٣.

المبحث الثاني: إنجازات وإخفاقات الحركة النسوية اليمنية

خلال عقود مضت ساهمت عدة عوامل في تحقق إنجازات مختلفة صُبّت لصالح الحركة النسوية أو حققتها الحركة ـ كحركة ـ بالاستناد إلى الظروف أو التغيرات أو الفرص التي أتيحت لها! فلا يمكن أن نضيف جميع ما تحقق للحركة إلى فاعليتها هي، لكنه أثر التراكم التدريجي لعوامل التغيير والتحول ـ التي تعرّض لها المجتمع اليمني ـ وساعدت عدة أمور في تشكيله.. سياسياً واقتصادياً واجتماعياً وثقافياً. غير أن أهم هذه التغييرات التحول الديمقراطي الذي شهدته اليمن عام ١٩٩٠م، تقول (سعاد القدسي) في مؤتمر (نشيطات حقوق الإنسان) في باريس: «من واقع خبرتنا فالقوة موجودة مع الطرف الأقوى، طرف السلطة، كل محاولة لنا وكل نشاط يمكن أن يتم وَأْده قبل أن نصل إلى نتيجة له فيما بعد، من خلال هذه الخبرات اكتشفنا أن هناك ـ أيضاً ـ طريقة أخرى للعمل بالاستفادة من الثغرات. على سبيل المثال: سنتحدث عن اليمن، اليمن رفع لافتة اسمها الديمقراطية بغضّ النظر عما إذا كانت هذه الديمقراطية صحيحة أو غير صحيحة، هذه اللافتة تقرر أن اليمن بلد ديمقراطي يأخذ بالتعددية الحزبية ويؤمن بالرأي والرأي الآخر. انتهزنا هذه الفرصة أو هذه الثغرة للعمل في النشاط الحقوقي، فإذا كنت مدعياً للديمقراطية وتدّعي الحرية سنعرف ذلك، من ينظر في بلده سيجد ثغراً معينة يمكنه العمل منها ويتحرك فيها»(١).

لذا؛ فإن القول بأن الحركة حققت المكاسب الحالية لفاعليتها فيه نوع من التعميم والمبالغة، وإن كان سعيها الحثيث لا ينكر في مجال هذه التغييرات والتحولات التي يراد للشعب اليمني المسلم أن ينتقل إليها!

(١) انظر: أدبيات وأوراق المؤتمر على موقع: www.aphra.org.

على الصعيد الدستوري والقانوني:

ذكرنا في مباحث سابقة أن الحركة النسوية استطاعت تحقيق مكاسب في مجال الدستور والقوانين التي يشرعها مجلس النواب، وفي مجال السياسات والاستراتيجيات والبرامج الحكومية التي تنبثق منها خطط عمل ولوائح إدارية وآليات تنفيذ. كما أنها استطاعت أن تدفع بالدولة إلى التوقيع على المواثيق والاتفاقيات والمعاهدات الدولية المتعلقة بالمرأة، وتقودها إلى إشراك البلاد في مؤتمرات وفعاليات دولية تخدم أهداف الحركة النسوية وتتضامن مع قضاياها.

على الصعيد السياسي:

تتباهى الحركة النسوية اليوم بتحقيق جملة من المكاسب على الصعيد السياسي؛ سواء ما يتصل بالدستور والقوانين النافذة والاتفاقيات(١) التي وقعت عليها اليمن أو الوعود التي تحصل عليها أو الخطط والسياسات والبرامج الحكومية التي باتت تخدم أهداف الحركة ومطالبها.

بالإضافة إلى وصول المرأة إلى مجلسَيْ النواب والشورى والمجالس المحلية والمناصب الوزارية والتمثيل في اللجنة العليا للانتخابات واللجان الفرعية ولجان الإشراف والرقابة والاقتراع(٢).

وقد شاركت المرأة في الدورات الانتخابية المختلفة: البرلمانية والمحلية والرئاسية، خلال أكثر من عشر سنوات، كناخبة ومرشحة، وقد بلغت نسبة المسجلات في

---

(١) تقول سعاد القدسي: «إن التوقيع على الاتفاقات لا يعني التقيد بها أو تنفيذها، بل إنه كثيراً ما يكون التوقيع على اتفاقيةٍ ما غطاء لانتهاك مبادئها، أضف على ذلك أن نظام التحفظ على بعض المواد كثيراً ما يساء استعماله أو يبالغ فيه»! انظر: ورقة عمل بعنوان: «نشيطات حقوق الإنسان والقوى المحافظة في المجتمعات العربية»، في مؤتمر (نشيطات حقوق الإنسان).

(٢) للمزيد من الفائدة: يمكن الرجوع إلى (المشاركة السياسية للمرأة العربية من أجل الديمقراطية والتنمية، تونس ٣١-يونيو ٢٠٠١م). و (مشروع الاستراتيجية الوطنية حول الجندر، الصادر عن المجلس الأعلى لشؤون المرأة-اللجنة الوطنية للمرأة، اليمن).

جداول الناخبين سنة ١٩٩٣م (١٨٪)، وفي انتخابات ١٩٩٧م (٢٧٪)، وفي انتخابات ٢٠٠٣م (٤٥٪)، من إجمالي المسجلين في الجداول الانتخابية.

جدول يوضح مدى مشاركة المرأة اليمنية في العمليات الانتخابية[١]:

الدورة الانتخابية	عدد المرشحات	عدد الفائزات	نسبة الفائزات مقارنة بالفائزين	عدد الناخبات
١٩٩٣م النيابية	٤٢	٢	٠,٦٦٪	٤٧٨,٧٩٠
١٩٩٧م النيابية	٢٢	٢	٠,٦٦٪	١,٢٧٢,٠٧٣
١٩٩٩م الرئاسية	-	-	-	غير متوفر
٢٠٠١م المحلية	١٣٣	٣٥	٠,٥٢٪	١,٧١٥,٢٣٨
٢٠٠٣م النيابية	١١	١	٠,٣٣٪	٣,٤١٥,٦٥١
٢٠٠٦م الرئاسية	٣	-	٠٪	غير متوفر

لكن هذه الإحصائيات تبين أنه ورغم الحضور الكبير للناخبات إلا أن أعداد المرشحات في تناقص مستمر في الدورات الانتخابية البرلمانية الثلاث، وكذلك فرص فوزهن ضئيلة جداً، فحتى الفائزة في الانتخابات النيابية ٢٠٠٣م لم تحصل سوى على (٢٥ ـ ٢٧٪) من إجمالي أصوات الدائرة. وهذا الواقع جعل الحركة النسوية تتحرك بقوة ـ عبر مؤسساتها وبدعم منظمات داخلية وخارجية ـ نحو فرض نظام (الكوتا)، بحيث يكون للنساء مقاعد محددة في البرلمان ومجلس الشورى والمجالس المحلية.

ورغم كل الوعود التي قدَّمتها القيادة السياسية والأحزاب إلا أنه نظراً لتأثير التقاليد الاجتماعية والعادات (والدِّين) في شريحة كبيرة من المجتمع لم توفِ هذه الأحزاب والقيادة السياسية بوعودها، مما يدلِّل على غياب القناعة حول مطالب الحركة النسوية في المجال السياسي.

(١) الجدول من إعداد الباحث من واقع الوثائق والإحصائيات والبيانات بهذا الشأن.

وفي بيان للاتحاد العام لنساء اليمن، صدر على خلفية تخلي الأحزاب عن تبنّي نظام (الكوتا) في ترشيح النساء للانتخابات المحلية ٢٠٠٦م، دعا الاتحاد «جميع الأحزاب والتنظيمات السياسية للوفاء بوعودهم بإعطاء المرأة حقها الدستوري والقانوني في الترشيح ودعمها دعماً كاملاً». وندّد البيان بما وصفه «إصرار بعض الأحزاب على فرض آرائهم العتيقة ورؤيتهم المتشددة تجاه المرأة، على بقية أحزاب اللقاء المشترك من منطلق انتهازي سياسي»، وحثّ «أحزاب المشترك بعدم الانجرار وراء فتوى دينية حول ولاية المرأة»![1].

وهنا أنقل مقتطفات من بيان صدر عن قيادات الحركة النسوية تعبِّر فيه عن شعورها بالإحباط واستقوائها بالخارج، حيث جاء فيه التأكيد على أن «المرأة اليمنية»، وعلى مدى ثلاث تجارب انتخابية نيابية، وأخرى رئاسية، وخامسة محلية، «الرقم الأكبر في توازنات المعادلة الديمقراطية»، وتأسفه من تمادي «كثير من القوى السياسية الوطنية في نظرتها الدونية للمرأة، وفي اعتراض سبيل أي مشروع يرمي إلى تمكينها من المشاركة السياسية، والإسهام في البرامج التنموية، والتخطيط لمستقبل اليمن، مصرِّين بتلك المواقف على اعتبار النساء مشروعاً للتصويت، والتظاهر، والترويج لرموز حزبية وقبلية لا تحترم أدنى حقوق المرأة، بل إن البعض لا يؤمن إطلاقاً بعملها خارج المنزل»!

واستنكر البيان النتيجة التي آلت إليها جهود النضال النسوي من تراجع حضور المرأة البرلماني إلى «امرأة واحدة فقط»، وأنه «لم يعد لها وجود في مجلس الشورى»!

وأكد الموقعات على البيان قدرتهن على فرض إرادتهن السياسية، وكينونتهن الإنسانية، «بشتى الطرق المشروعة، ودون مساومة أو استعطاف لمساعدة القوى الوطنية التي ما زالت تقف في طريق حقوق المرأة السياسية» حسب تعبيرهن، داعين

(١) انظر: صحيفة ٢٦ سبتمبر، في ٢٠/ ٨/ ٢٠٠٦م.

كافة النساء في مختلف مناطق الجمهورية إلى: «أولاً: مقاطعة العمل في صفوف أي حزب أو تنظيم سياسي أو مؤسسة مدنية تعارض تطبيق نظام (الكوتا)، وتقف عقبة أمام حقوق المرأة في تبوُّؤ مراكز قيادية في المجالس البرلمانية والمحلية والشورى والوزارات ومؤسسات الدولة»، و «ثانياً: حرمان أية قوة وطنية ترشح نفسها للانتخابات من الأصوات النسوية ما دامت تعارض حقوق المرأة السياسية والإنسانية، وصبّ جميع الأصوات لصالح المناصرين لتلك الحقوق، والذين يعلنون مواقفهم صراحة ويترجمون جهدهم عملياً»، و «ثالثاً: مقاطعة أية فعاليات وأنشطة اجتماعية أو ثقافية أو غير ذلك تدعو إليها إحدى القوى أو الجهات المعارضة لحقوق المرأة السياسية والدستورية، فضلاً عن مقاطعة تداول أية مطبوعات إعلامية صادرة عنها، وعدم ارتياد أية مؤسسة مرتبطة بها أو تعمل لصالحها»، «رابعاً: دعوة جميع القيادات النسوية، والإعلاميات، والمثقفات إلى الترويج على الصعيد الخارجي لدى المنظمات الدولية المعنية بحقوق المرأة والحريات الإنسانية، وفضح الجهات المعارضة أو المعرقلة لحقوق المرأة الدستورية لتشكيل ضغط خارجي وإحراج مواقفها»! و «خامساً: ندعو أخواتنا من مختلف الأطياف السياسية والمستقلة إلى تشكيل لجان مشتركة تتبنّى تحشيد الرأي لنظام (الكوتا)، وتعبئة النساء للمقاطعة، والحث على عدم التصويت لكل جهة تعارض حقوق المرأة السياسية، وبالتحالف مع مختلف القوى الوطنية المخلصة الداعمة لهذا الموقف»، و «سادساً: ندعو إخواننا في مختلف المحافل الإعلامية والثقافية والسياسية من المناصرين لحقوق المرأة إلى ترويج هذا البيان عبر وسائلهم الإعلامية، ومؤسساتهم الثقافية، ودوائرهم السياسية، ونشر أفكاره بين الأوساط الجماهيرية، وإقامة الفعاليات الداعمة لاتجاهاته».

وقد وقّع على هذا البيان أكثر من ١٠٠٠ امرأة من مختلف الأطياف، من قيادات نسوية، وناشطات بمنظمات حقوقية، ومثقفات، وأكاديميات، وصدر في ٤/٣/٢٠٠٥م.

على صعيد التعليم والعمل:

لا تزال الحركة النسوية تسعى جاهدة في رفع معدل الالتحاق والانتظام في شريحة الفتيات في مراحل التعليم، بكافة السُّبل. وقد أجرت العديد من الدراسات المتعلقة بتسرُّب الفتيات من المراحل الدراسية، وقدمت عدة حلول على صعيد الحكومة والمجتمع، هادفة من ذلك دفع النساء للعمل بعد إكمال مشوارهن التعليمي، وتحقيق اللوازم والمظاهر المصاحبة لإعمال المرأة كما هو حادث في المجتمعات الغربية وبعض الدول العربية، وقد بدت بعض معالمه تغزونا في اليمن.

فالسفور والاختلاط والخلوة وذهاب الحياء والتحرش بالنساء وخروج المرأة عن قِوَامة الأهل والزوج وقيام المرأة بما لا يليق لها من الأعمال وغيرها من المظاهر السلبية ستكون مصاحبة للعمل في هذا الانفتاح الذي يغيب عنه الدين كفاعل مؤثر في حياة الناس، كما أن طغيان التقليد الأعمى لنمط العيش الغربي والنظرة المادية والشهوانية للحياة! كلها عوامل تصب في الاتجاه نفسه.

وقد كشف (عبد الكريم الأرحبي) -وزير الشؤون الاجتماعية والعمل- في كلمة له أثناء افتتاح الاجتماع السنوي الثاني للمجلس المركزي للاتحاد العام لنساء اليمن ٢٠٠٥م- «عن أطروحات يجري مناقشتها في مجلس الوزراء لرفع نسبة تمثيل المرأة في الوظائف الحكومية، مؤكداً أنه سيسعى جاهداً إلى تبنّي هذه الأطروحات وإخراجها إلى الواقع العملي»! يأتي ذلك في حين يعاني الكثير من الرجال من البطالة السافرة وقلة الدخل!

ولسنا في هذا البحث ضد إعانة النساء من ذوي الاحتياجات الإنسانية وإعفافهن عن تعريض شرفهن وكرامتهن للإهانة أو الاعتداء، ولسنا -أيضاً- ضد السماح للنساء بمزاولة أعمال تليق بطبيعتهن وأدوارهن في الحياة، أو ضد قيامهن بأعمال في إطار مجتمعهن النسائي الخاص.

وهنا أحب أن أشير إلى أن مخططات الحركة النسوية تصطدم في غالبها مع

المجتمع في ديانته وتقاليده وأعرافه، وحتى وعيه بأبعاد ما وصلت إليه المرأة في الدول الغربية من انحدار وهوان!

معوقات الحركة النسوية في اليمن:

يبدو أن قيادات الحركة النسوية في اليمن غير مستبشرات بما حققنه ميدانياً، وبالأخص في المجال السياسي، وذلك لأن هناك العديد من المعوقات التي لا تزال تقف حجر عثرة أمامهن. يبدو هذا واضحاً في إجابة الدكتورة (رؤوفة حسن) حول سؤال عن سبب استنكارها حصول المرأة على مقعد واحد في مجلس النقابة الجديد؟ ـ أي: نقابة الصحفيين اليمنيين ـ، حيث قالت: «أنا استنكرت ذلك على زملائي النقابيين؛ لأنهم نقابيون عنصريون حتى الآن، يشعرون إذا وضع أحدهم صوته لواحدة، وكأنه صوت لكل النساء، وكأن كل النساء ممثلات في واحدة، وتصبح معبرة عن كل النساء الأخريات بمجرد جنسها، بينما هناك ١٢ شخصاً آخرين يمثلون بعض التيارات، ولا تزال بعض التيارات غير ممثلة بهم، يعني لماذا تُصادر هذه التعددية والتنوعية بين النساء ولا تُصادر بين الرجال، الإشكالية هنا مرتبطة بالوعي، إشكالية النساء والرجال تاريخية وليست سهلة، فهذا هو السبب الذي حملني إلى طرح ذلك النوع من التشاؤم». ومما جاء في هذا الحوار ـ الذي أجراه معها موقع (المؤتمر نت) في مارس ٢٠٠٢م ـ: «يبدو لي أن المشهد اليمني في بعض ملامحه خادع، وبعض ملامحه يعطي معلومات دقيقة، مثلاً: في المسألة الديمقراطية خادع جداً، يوجد في اليمن ثلاثة ملايين ونصف المليون امرأة ناخبة، وهذا معدل كبير من النساء الراشدات اللاتي بلغن سنّ الثامنة عشرة، ويملكن حق التصويت في هذا البلد ـ غيرهن في الجزيرة العربية لا يُمكَّنَّ من هذا الحق ـ هذا مشهد تقدمي جداً، مشهد حضاري، مشهد ديمقراطي، مشهد يعطي انطباعاً أن النساء اليمنيات يملكن القدرة على المشاركة في صناعة القرار، لكنه جزء من مشهد إذا أخذته إلى هذا الحدّ، وقلت إن النساء اليمنيات سياسيات درجة أولى، فيكفي أن تلقي نظرة

واحدة على مجلس النواب، وترى أن الـ ٣,٥ مليون امرأة ناخبة لم يفرزن شيئا، حتى المنتخبة الواحدة ـ التي دخلت البرلمان ـ دخلت لأن هناك حوارات سياسية بين أحزاب ومرشحين، وليس بسبب ضغوط النساء أو بسبب قدرة الـ ٣,٥ مليون صوت، إذاً؛ هذا يدل على أن الـ ٣,٥ مليون غير قادرات على صناعة قرار يخصهن، مع أن هذا الرقم قادر على إفشال أو إنجاح حكومة وعلى صعود برلمان أو سقوطه، هذا الرقم قادر لكنه غير واعٍ بهذا القدر.. إذاً؛ المشهد السياسي ناقص، إذا نظرت له بهذا القدر من الخداع.

وبالتالي فإن النساء اليمنيات الناخبات لا ينتخبن كقرار مستقل، وإنما ينتخبن كقرار تابع، تبعية القرار هذه تبعية أُسرية، وليس تبعية حزبية، أو مجتمعية، أو فكرية، أو ذاتية، أو تعبير عن حركة، وإنما هي تبعية معبرة عن مجاميع أخرى»!

كما تشعر الحركة النسوية بغياب المصداقية في تعامل رموز السلطة معها، بغضّ النظر عن الأسباب التي تقف وراء ذلك، بل داخل الأحزاب أنفسها والتي تزايد على السلطة بهذا الشأن.

ونعيد هنا ما قالته (روبن مدريد) ـ مديرة المعهد الوطني الديمقراطي ـ في مؤتمر حقوق المرأة في العالم العربي «من الأقوال إلى الأفعال» ـ الذي عقد في صنعاء، ٣ ـ ٥ ديسمبر ٢٠٠٥م ـ: «للأسف فإن وضع النساء في الأحزاب كما وجدناه لم يكن مشجعاً، بالرغم من أن الأحزاب السياسية الرئيسية أعطت تصريحات قوية عن دعم النساء وعن تشكيل نوع من اللجان النسوية في الأحزاب، لم يقم أي من هذه الأحزاب جدّياً بتجهيز تلك اللجان وبتوفير الموارد لها، كما لم يتم ضم القيادات النسوية فيها بشكل منتظم في هيئات صنع القرار داخل الأحزاب أو في إطار العملية نفسها. وبينما عبرت النساء اللواتي التقينا بهن عن رغبتهن الحقيقية في التغيير، بدا لنا أن معظمهن راضيات بوضعهن كعضوات من الدرجة

الثانية داخل الأحزاب، ويبدو أن القليل منهن يعتقدن أنهن يستطعن عمل شيء أو تغيير الوضع، وهذا له دلالات بالغة الأهمية إذا ما فكرنا بما تقدمه النساء لأحزابهن أثناء الانتخابات».

أي: أن المرأة اليمنية هي ـ أيضاً ـ لديها قناعتها بأدوارها (غير القيادية) في الشأن السياسي داخل حزبها.

وجاء في ورقة العمل المعنونة بـ«الوضع السياسي للمرأة في إطار مفهوم الكوتا»، والمقدمة في المؤتمر الوطني الثاني، (صنعاء، ٨ ـ ١٠ / ٣ / ٢٠٠٣م): ترى الحركة أن اليمن من الدول «التي تتصف بغلبة السِّمات التقليدية، حيث البنى القبلية تشكل أهم التكوينات الاجتماعية» وأن «منظومتها الثقافية التقليدية» تُعدّ من «أهم المعوقات أمام مشاركة المرأة في العمل السياسي، كناخبة وكمرشحة»!

فالقبيلة التي لا تزال تحافظ على عاداتها الأصيلة تُعدّ معوقاً أمام أهداف الحركة النسوية في اليمن، كما هو الحال مع القيادة السياسية.

وبحسب ما جاء في الأوراق المقدمة للمؤتمر الوطني الثاني للمرأة، ٨ ـ ١٠ مارس ٢٠٠٣م، فإن الصعوبات التي تواجه المنظمات العاملة في جانب المرأة، هي على النحو التالي:

ـ سيادة الثقافة التقليدية الناجمة عن التراتبية المجتمعية المحددة لدور الفرد ومكانته! بحيث لا يمكن ضمان حصول التغيير وقيام المجتمع المدني خلال فترة وجيزة.

ـ عدم وضوح الأهداف والبرامج والتنسيق المشترك.

ـ محدودية البناء المؤسسي وضعف القدرات التنظيمية والمالية.

ـ محدودية وتقليدية الأداء في التوجه للعمل في التنمية.

ـ تركُّز المنظمات في المدن الرئيسة.

ـ حداثة التجربة والحماس عند التأسيس والموسمية وانخفاض وتيرته فيما بعد.

ـ التنافر فيما بين منظمات المجتمع المدني، وخاصة ذات الصلة بالانتماءات السياسية والحزبية والثقافية مما أثّر سلباً على تعزيز العمل وتوجّهه.

أما عن وضعية المرأة في منظمات المجتمع المدني فإنها تتمثل في كونها:

ـ عضوة في منظمات نسائية صرفة.

ـ عضوة في منظمات عامة، غالبية أعضائها رجال، وطبيعة النشاط فيها ذكوري لا يساعد.

ـ عضوة في التنظيمات الحزبية، التي لا تتجاوز فيها حدود العضوية القاعدية والصورة النمطية الموجودة، مما يعزل نشاط المرأة عن المجرى العام، ويجعلها تعاني تهميشاً وتمييزاً سلبياً... لا يرقّيها إلى المناصب الحزبية المتقدمة في الأُطر العامة ـ إن وجدت ـ دون وجود في الأُطر التنفيذية العليا (الأمانة العامة/التنفيذية)، كما لا توجد المرأة رئيسة لحزب، أو أمينة عامة، أو سكرتيرة دائرة، أو مسؤولة فرع.

أما الاستراتيجية الوطنية لتنمية المرأة (٢٠٠٣م ـ ٢٠٠٥م) فقد تضمنت جملة من المعوقات تحت بند (المخاطر)، حيث جاء فيها: «في إطار تصميم هذه الاستراتيجية وتطويرها، تم الأخذ بعين الاعتبار بعض المخاطر والتحديات التي قد تعيق تطبيق الاستراتيجية. ويمكن تلخيص ذلك على النحو التالي:

ـ تغيير في المناخ السياسي يقاوم مساواة النوع الاجتماعي.

ـ عدم القدرة على الوصول بصورة كاملة للرأي العام لرفع الوعي بقضايا النوع الاجتماعي.

ـ الإجراءات البيروقراطية في تطبيق الاستراتيجية وتأخير تنفيذها.

ـ انخفاض عام في مستوى الموارد المالية الإجمالية المخصصة للاستراتيجية.

ـ صعوبات في إنشاء الآليات الإدارية الضرورية وطرق وأساليب العمل

التعاونية مع الشركاء من المستويات الأربعة المحددة لتنفيذ الاستراتيجية.

ـ عدم توفر الأدوات والدراية الكاملة لإدماج قضايا النوع الاجتماعي في التيار الرئيسي للتنمية وتصميم الخطط ذات الحساسية لقضايا النوع الاجتماعي».

ومن خلال تصريحات بعض قيادات الحركة النسوية في الحوارات الصحفية أو المتلفزة، يبدو أن وجود الشقاق السياسي بين المنظمات والهيئات والمراكز العاملة في مجال المرأة والقضايا النسوية ـ في اليمن ـ لأسباب حزبية، أو لتنافس على المكاسب المادية، التي كان وجود بعضها بغرض الحصول على التمويل الخارجي، رغم ذكورية القائمين عليها وبُعْدهم عن المرأة وقضاياها واحتياجاتها، وكذلك السمعة السيئة نتيجة بعض الممارسات.. جميعها عوامل ذاتية تعيق نجاح الحركة النسوية.

تقول (سعاد القدسي): «العلاقات الحالية بين هذه المنظمات غير الحكومية العاملة في مجال حقوق الإنسان بشكل محدد ـ لأن الملتقى منها ـ علاقات تنافسية مريضة، سببها الرئيسي عدم وضوح الأهداف. نعم هناك استغلال وإهدار للمصادر البشرية، وهناك الفساد الإداري والمالي، ووجود أجندة خفية لبعض المؤسسين والجري وراء الدعايات الإعلامية، فبدلاً من أن تكون الوسائل الإعلامية أداة أصبحت للكثيرين غاية، بل إن تلك المنظمات منقسمة فيما بينها، تسودها الانشقاقات وتعمل غالباً ضد بعضها في الخفاء والعلن، ولديها آليات ضعيفة في تبادل المعلومات والخبرات والمهارات، ولا يوجد لديها استراتيجية موحدة في أي موضوع حقوقي، ولا يمكنها أن تحدث أي تغيير نوعي في المجتمع رغم الجعجعة والأصوات التي تطلقها بين وقت وآخر، ما لم تتدارك تلك المنظمات بشكل واقعي مشكلاتها وخلافاتها الداخلية أو الذاتية والـ(أنا) المسيطرة عليها»، وتضيف أيضاً: إن الفئة المستهدفة مغيبة بالكامل، لهذا السبب فإن تلك المنظمات وعلى المدى البعيد لن تحقق شيئاً ولن تحدث تغييراً، إلا الترويج لرؤساء المنظمات والممولين لتلك الأنشطة والبرامج! إذاً؛ عندما تعمل أي منظمة بعيداً عن الفئة المستهدفة،

وبعيداً عن الاحتياجات الحقيقية، وعندما تعمل تلك المنظمات تقليداً لما هو مروج له في أسواق المنظمات العالمية، وعندما تعمل تلك المنظمات دون استراتيجية واضحة لها وللآخرين، بل نراها تغيّر أهدافها وأنشطتها في العام الواحد بحسب احتياجات سوق الممول... هنا يجب أن نتوقع كل تلك التهم والشكوك»، أي: الشكوك المتعلقة بشأن التمويل الخارجي كما ورد في السؤال الحواري.

ومن المهم هنا أنه وبالرغم من تصريحات القيادة والنخبة الحاكمة في شؤون المرأة بما يتوافق مع النغم العالمي والمسار الدولي للحركة النسوية، إلا أنها في حقيقة الأمر تقف غالباً عائقاً تجاه هذا المدّ لاعتبارات عادية وعرفية ـ كما يبدو ـ، تقول (سعاد القدسي) في معرض السؤال عن المصاعب التي تواجه المرأة اليمنية؟[1]: «هي تواجه مصاعب جمّة في مجال اتخاذ القرارات على كل المستويات وصولاً إلى السياسات العامة للدولة، عادة من قِبَل الرجال، وبشكل أكثر دقة الرجال من النخبة المسيطرة، ولذلك فإن صنع القرارات والسياسات يعكس رؤية أبوية لمصالح النخبة الذكورية المسيطرة».

وهذا لا يمنع في المقابل وجود عناصر من هذه النخبة تدفع باتجاه فتح الأبواب والنوافذ مشرعةً أمام رياح التغيير الاجتماعي، على غرار التغيير السياسي الذي شهدته اليمن عام ١٩٩٠م، باعتبار نشوئه في بيئة أجنبية، أو تأثره بالوافد من الثقافات، أو تقاطع مصالحه المادية ومكاسبه المعنوية مع هذا التيار.

أما الدكتورة (رؤوفة حسن) فتجيب في حوارها مع موقع (المؤتمر نت) عن سؤال المحاور: المشكلات التي تواجهها المرأة العربية أين يكمن خللها؛ في الدساتير، أم الموروث الاجتماعي، خاصة إذا ما علمنا أن الدساتير أعطت لها الحقوق كاملة على الورق فقط؟ بالقول: «ليس صحيحاً أن الدساتير قد منحت النساء حقوقهن، الدساتير من البداية عملت خازوقاً للخلل، وعملت استثناءات داخل الدستور يفرق بين النساء والرجال، وبالتالي الدستور نفسه ليس دستوراً

(١) مجلة المشاهد السياسي، عدد ٤٤٢، مرجع سابق.

مساوياً، ولا يتم التعامل مع الأفراد من المواطنين والمواطنات كمواطنين بشكل عام، وإنما يتم التعامل معهم كذكور مواطنين (درجة أولى) وكإناث مواطنات تابعات للذكور المواطنين، فيصبحن مواطنات (درجة ثانية) وهذا وضع الدستور. بعد هذا تأتي مجموعة القوانين الباقية، كل قانون يتم اشتقاقه من الدستور يقلل نسبة أخرى من الحقوق التي منحها الدستور للنساء، وبعد هذا تأتي اللوائح التنفيذية تقلّل ـأيضاً ـ من الحقوق التي منحتها القوانين، ثم تأتي تفسيرات ذاتية للأشخاص الذين يقومون بالعمل، وهم في الغالب رجال، وتقلّل أكثر مما هو في القانون، وحتى تغضّ النظر عنه، وتنفذ ما تظن أنه مجتمعياً مقبول. وهكذا لا تُعامل النساء كمواطنات، وإنما يُعاملن كأفراد داخل الأسرة في البيت، مرتبطات بما هن عليه داخل الأسرة، وليس بما هن عليه داخل الوطن. الوطن لا يتحدث مع مواطنات، وإنما يتحدث مع أمهات، وأخوات، وبنات، وزوجات يعني: تبعية»! وتضيف: «إن مشكلة المواطنة في العالم العربي لم تحسم، وما لم تحسم مسألة المواطنة للرجال والنساء، لا نستطيع التوصل إلى أوضاع ملائمة، ونستطيع أن نتكلم عن نساء متساويات مع الرجال داخل الدستور؛ لأن المطلوب ليس مساواة الأمهات مع الآباء، أو الزوجات مع أزواجهن، أو البنات مع إخوانهن، وإنما المساواة بين المواطنين داخل الوطن».

أي: أن الدساتير القائمة ـ وعلى ما هي عليه ـ لا تسعف الحركة النسوية في اليمن أو في العالم العربي، فهي معوّق آخر أمام الحركة النسوية، لذا فهي تطالب بالمزيد من التعديلات!

ويبقى التأكيد أن طبيعة روح التدين وعُرْف المحافظة التي يتصف بها الكثير من أبناء المجتمع اليمني تقف عائقاً منيعاً تجاه مخططات وأهداف الحركة النسوية المصادمة للفطرة وبدهيات العقل والشرع، كما أن موقف دعاة وعلماء اليمن تجاه مركز جامعة صنعاء النسوي وإفتاءهم بشأن المفاهيم الدخيلة كالمساواة بين الرجل والمرأة وتحريرها والجندر (النوع الاجتماعي) أوجد حاجزاً نفسياً وفكرياً لدى أبناء المجتمع، إلا أن الجهود الإسلامية خفتت في هذا الاتجاه رغم تسارع الحركة النسوية

وظهورها علانية في صورة مؤسسات ومؤتمرات وهيئات حكومية وشخصيات ودراسات وأبحاث ومقالات.. وهو ما لا يبشر بخير في ظل الجهل والأمية والحاجة المنتشرة في الأوساط النسائية.

تقول الكاتبة (رخصانة محمد إسماعيل) حول الأعراف والتقاليد السائدة في المجتمع اليمني: «وبالرغم من أن الدستور أقرَّ مبدأ المساواة في الحقوق والواجبات بين النساء والرجال في ميادين الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية إلا أن الأعراف والتقاليد تعيق التطبيقات العملية للتشريعات والقوانين وتحول دون ذلك، وعلى صعيد الواقع الفعلي فإن تمثيلها في مختلف مواقع صنع القرار ورسم السياسات ما زال ضئيلاً، مما يتطلب تعزيز مواقعها والاتجاه نحو تمكينها لتكسب مزيداً من الفرص»(١).

إن هذه المعوقات الذاتية أو الخارجية للحركة النسوية لا تُعدّ حلاً للأزمة والمشكلة القائمة فعلاً؛ لأنها لا ترقى إلى مستوى الوعي الفكري والثقافة التعليمية والجهود المنظمة والعمل المؤسسي.. كما أن الحركة ـ كما يبدو ـ مصممة على مشروعها، وعلى التأني في جني الثمار على كافة الأصعدة. وإذا لم يتدارك المجتمع اليمني بكافة شرائحه ـ وبالأخص العلماء والدعاة ـ الأوضاع المأساوية للنساء، والفهم المغلوط عن المرأة الذي كرّس سلوكيات خاطئة تجاهها، ويتدارك ـ أيضاً ـ فئة الشباب والشابات وما يُعرض عليهم عبر مراحل التعليم وبيئة التثقيف ووسائل الاتصال العصرية؛ كالإنترنت والفضائيات والمجلات والهواتف المحمولة.. وكل دواعي الانفتاح التي غزت مجتمعاتنا بالعلاج، ما لم يتدارك المجتمع ذلك فإن الأرضية تبدو خصبة لكي ترتع فيها الحركة النسوية كيفما شاءت!

إن الحركة النسوية تحمل في ذاتها عوامل إخفاقها مهما كان وجود أو انعدام المعوقات الخارجية، فهي دعوة تصادم الفطرة وتصادم التاريخ والعُرْف واللغة

(١) ورقة بعنوان: النوع الاجتماعي وصنع القرار في اليمن، نقلاً عن موقع (مركز أمان للدراسات)ـ عمان، الأردن.

والرسالات السماوية والتقاليد البشرية في أهدافها وما تطمح إليه ، كما أن حَمَلة هذه المفاهيم الدخيلة لهم ارتباطاتهم المشبوهة بقوى الاستعمار الجديدة، ولهم صلاتهم الخفية والمعلنة بالجهات الحاقدة على الإسلام، وهم متوكِّئون على سندهم الأجنبي على حساب مجتمعهم ودينهم!

ومع ذلك يجب أن لا يُترك الناس ليغترّوا بهم ويقعوا في حبائلهم، كما وقعت شعوب الغرب في حبائل هذه الدعوات الهدّامة فجنَتْ الويلات على مجتمعاتها بكافة أطيافها وعلى رأسها المرأة.

المبحث الثالث:
تقاطع أطروحات الحركة النسوية مع أطروحات العلمانيين في اليمن

إذا كانت العلمانية في العالم الإسلامي قد أزاحت الإسلام عن الحكم مع بقاء شيء من أحكامه في جانب الأحوال الشخصية وما يتعلق بها، فظلت الأسرة مظلّلة بالإسلام، وكتب لها أن تحفظ من مكر الأعداء وكيد الحاقدين إلى حين، فإنه فيما يبدو أن العلمانية اليوم وجدت نفسها مضطرة مع قوى الشر الأخرى إلى إلغاء أثر الإسلام حتى من الميدان الأُسري ليغيب بالكلية عن حياة الناس، وصدق الله القائل: ﴿ يُرِيدُونَ لِيُطْفِئُوا[١] نُورَ اللَّهِ بِأَفْوَاهِهِمْ وَاللَّهُ مُتِمُّ نُورِهِ وَلَوْ كَرِهَ الْكَافِرُونَ ﴾ [الصف: ٨].

لقد ظلت الأسرة صامدة أمام كل موجات التغريب والتغيير التي زحفت على السياسة والاقتصاد والإعلام والتعليم - إلا ما ندر - بحيث لا تزال محافظة على كيانها الطبيعي ودورها الحيوي في المجتمع. وهكذا ظلَّ الفرد فيها واجداً ملاذه الآمن وملجأه الحصين من إغواءات الشيطان ومغريات الشهوة، فرغم كل ما وقع لا زال الزواج (الشرعي) سِمَة غالبة في عالمنا العربي والإسلامي، تُصان به الأعراض وتحفظ به الحقوق وينظر إليه كمثال للحياة الآمنة المطمئنة، ولا زال نموذجاً للعلاقات الجنسية السليمة الطاهرة الشريفة.

وإذا كانت الحركة النسوية اليمنية تنص في أدبياتها على قيم وشريعة الإسلام كمحدد من محددات أهدافها ونشاطها، إلا أنها تمارس ذلك من باب الخديعة والمكر ومراعاة الظرف الراهن للمرحلة واستغلالاً للخطاب الديني في ترسيخ ما تراه من الأفكار والمظاهر، فهي تعمل جاهدة على صياغة الدستور اليمني والقوانين اليمنية ورسالة الإعلام ومناهج ومقررات التعليم وسياسة وبرامج وخطط الدولة وفقاً للمواثيق والاتفاقيات الدولية الصادرة عن الأمم المتحدة ومنظماتها ومؤتمراتها

(١) ويطفئوا أبلغ من يخفتوا.

الخاصة بالمرأة أو المتعلقة بها في جانب من جوانبها!

وهي تطالب الدولة عبر جهودها الداخلية وتقاريرها الخارجية بالالتزام بهذه الاتفاقيات والمواثيق دون تحفظ عليها، ودون أن تبين للمجتمع وصنّاع القرار المخالفات الشرعية والعقلية والفطرية لهذه المقررات التي تبيح «الزنا» و «اللواط» و «السحاق» وكل أشكال الممارسات الجنسية الشاذة، بل وتقنّن لها التشريعات، بل وتطالب بالدفاع عن حقوق هذه الشرائح الشاذة والعناصر الخربة بقوة القانون والدستور والقضاء! بل وأن يتم تضمين هذه السلوكيات والمفاهيم في مناهجنا التعليمية وبرامجنا الإعلامية و(خطابنا الديني! إذا أمكن!).

«ولدعم هذه الفكرة، تمّ إدراج مصطلح مساواة النوع (Gender Equality)، وذلك لضمان حصول الشواذ على نفس حقوق الأسوياء أو (التقليديين)، وهذا ما تجلّى مؤخراً في قرار الأمين العام للأمم المتحدة في مارس ٢٠٠٤م، بحصول المتزوجين الشواذ على نفس حقوق المتزوجين «التقليديين» وذلك من حيث: الميراث، الضرائب، التأمينات الاجتماعية[١].

وفي إطار تعريف «اللجنة الوطنية للمرأة» بالحقوق والتشريعات النافذة التي يجب على المرأة اليمنية والمجتمع عموماً إدراكها، تقول اللجنة: «ومن داخل هذه الرؤية، تجيء غايتنا من إصدار هذا الكتيب التوعوي الإرشادي الذي يلقي الضوء على حقوق المرأة اليمنية في التشريعات المحلية والدولية في مجمل مناشط الحياة، التي يجب أن تكون المرأة ـ في الريف والحضر ـ بصيرة بها لتصبح قادرة على المطالبة بها على هدى وعلم»! وتضيف اللجنة في مقدمة كتابها (حقوق المرأة اليمنية في التشريعات النافذة): «كما لم يحد دستورنا ـ تقصد: الدستور اليمني ـ عن السبيل القويم الذي رسم الإسلام معالمه للإنسانية جمعاء، حيث ينص في كثير من مواده على قيم العدالة والمساواة والحرية (!!)، وكفل للجنسين حقوقاً متساوية في

(١) انظر: «الجندر.. المنشأ ـ المدلول ـ الأثر»، إعداد: مثنى أمين الكردستاني وكاميليا حلمي محمد، اللجنة الإسلامية العالمية للمرأة والطفل، متوفر على النت.

مجالات الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية(! !)».

ثم بدأت اللجنة في سرد عدد من المواد المنصوص عليها في الدستور اليمني والقوانين النافذة، وهي خليط من المواد المستقاة من الشريعة ومن المواد المستقاة من القوانين الوضعية والفكر الغربي!

كذلك معظم الأهداف والاستراتيجيات ـ وقد تمَّ ذكر الكثير منها في الفصل السابق ـ وإن راعت في ظاهرها الوضع الاجتماعي خشية الاتهامات التي قد توجه إليها، إلا أنها صريحة في اتفاقها العام مع المواضيع المطروحة مع مواثيق ومقررات الأمم المتحدة[١]. بل إن قياداتها الرسمية والمؤسسية تبدي نقدها على كل ما يخالف هذه المواثيق والاتفاقيات ويعيق تقدُّم تطبيقها في الواقع، وهنا نقتطف جملة من عبارات بعض رموز الحركة.

تقول (سعاد القدسي) ـ في ورقة عمل قدّمتها لورشة العمل الإقليمية حول الجندر في عمان في الأردن ١١ مارس ٢٠٠٢م ـ : «إن المجتمع اليمني هو مجتمع قَبَلي يغرس الكثير من المفاهيم التحيزية ذات الترجيح لصالح الرجل، ويمكنه السير بعيداً في مستوى التسلط وطغيانه على المرأة...» إلى أن قالت: «فالأب التسلطي المهيمن يمثل نموذجاً للسيطرة الذي يعتبر كافة أفراد الأسرة نموذجاً للخضوع»، وتضيف: «وفي مجتمع محافظ كالمجتمع اليمني حيث تنتشر فيه

(١) تدعو الاتفاقيات الدولية جميع الدول التي وقعت وصادقت على تلك الاتفاقيات والمعاهدات العمل على:
- القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، والتعهد على اتخاذ كل التدابير المناسبة لتجسيد مبدأ المساواة بين الرجل والمرأة في دساتيرها وتشريعاتها الوطنية.
- تبنّي تدابير خاصة ومؤقتة للتعجيل بالمساواة بين الرجل والمرأة.
- منح المرأة أهلية قانونية وسياسية مماثلة للرجل.
- اتخاذ خطوات عملية تستهدف تعديل الأنماط الاجتماعية والثقافية لسلوك الرجل والمرأة، بهدف تحقيق القضاء على التمييز في العادات العرفية والتقاليد وكل الممارسات القائمة على فكرة دونية أو أدوار نمطية للرجل والمرأة.
- إلغاء جميع القوانين والأنظمة والأعراف القائمة التي تشكل تمييزاً ضد المرأة.

السلطة الأبوية ويحرم فيه إفشاء الأسرار العائلية كجزء من خصوصية الأسرة لا يجب أن يطلع عليه الغرباء...»! إلخ.

إذاً؛ فهي تنتقد البنية «الأبوية» للأسرة، وتعيب على المجتمع اليمني أنه «مجتمع محافظ» يحرم فيه إفشاء الأسرار العائلية لدى الغرباء (هكذا دون تمييز!).

وبنفس المفهوم والمعنى يتحدث (الدكتور عبد القادر البنا) في المؤتمر الوطني الأول لمناهضة العنف ضد المرأة الذي انعقد في صنعاء خلال شهر مارس ٢٠٠٤م حيث يرى أن النظام السياسي ـ العربي ـ مهما حاول إظهار مستوى متقدم في تشبهه بالقدرة على مجاراة متطلبات العصر السياسية والاقتصادية: «فإن مقياس (تمتع المرأة الحقيقي) بالحريات والحقوق مرهون إلى حدٍّ كبير بما يتبنّاه ذلك النظام من سياسات وبرامج عملية للتغيير الاجتماعي والثقافي... هدفها إعادة صياغة العلاقات المهيمنة في إطار الأسرة الأبوية والمجتمع الأبوي»!

إذاً؛ هناك مطالبة لتغيير وصياغة العلاقات المهيمنة في إطار الأسرة «الأبوية»! والحديث عن السلطة الأبوية هو من تأثير «الأنثوية الراديكالية/ النوعية»، وهي ذات نزعة متطرفة في تناولها قضايا المرأة، وتتّسم بعدم الواقعية، و «الانحياز المفرط للمرأة دون النظر إلى السياق الاجتماعي، والمصالح التي هي فوق الرجل وفوق المرأة أيضاً. وقد طالبت بتغيير جذري في مجموع علاقات الجنسين داخل الأسرة وفي المجتمع على حدٍّ سواء بزوال السلطة الأبوية واستئصالها، وصولاً إلى المساواة المطلقة وسيادة علاقات النوع في المجتمع أو ما يسمى بـ (Genderization of society)[(١)]. وقد أصبح مصطلح (السلطة الأبوية) و (المجتمع الأبوي) ملاحظاً في كتابات ومقالات وأبحاث الحركة.

في لقاء موقع (إيلاف) الأسبوعي بتاريخ ١٤ أبريل ٢٠٠٤م (الحلقة ٢)

---

(١) انظر: «الجندر: المنشأ ـ المدلول ـ الأثر»، مرجع سابق.

هاجمت الدكتورة (رؤوفة حسن) المجتمع الذكوري في اليمن واعتبرته ديكتاتورياً، متهمة إياه بتهميش المرأة وعدم إبرازها وإعطائها «حقها في العمل والتعبير، ومكانتها السياسية في قيادة المجتمع».

وتذهب دراسة عن «أوضاع السجينات في الجمهورية اليمنية» - أعدتها اللجنة الوطنية للمرأة - إلى أن المرأة اليمنية لا تزال تعيش في ظل «ظروف صعبة» تعود في مجملها - حسب الدراسة - «إلى النظرة التقليدية التي تسود في المجتمعات الشرقية عامة، والتي تعطي الأولوية للرجل؛ سواء في التعليم أو المكانة الاجتماعية أو في المشاركة في الحياة العامة». واعتمدت الدراسة ضمن فروضها أن النساء السجينات يفتقدن إلى جملة من القضايا، منها: «المعاملة المتكافئة أسوةً بالرجال، في أسرهن وفي المجتمع»!

وتؤكد الدراسة - أكثر من مرة - أن «منظومة القيم الاجتماعية والعادات ذات النظرة السلبية للمرأة تمثل معوقاً من معوقات انطلاق المرأة في اليمن نحو آفاق أوسع»، و «أن معاناة المرأة بصفة عامة والمرأة السجينة على وجه الخصوص تبدأ من الأسرة والمحيط الاجتماعي وغلبة العادات والتقاليد السائدة التي تفرق بين الذكر والأنثى في المعاملة والتنشئة والحقوق»!

وبدأت الدراسة تفسر أسباب الجريمة في ظل مقارنة أوضاعها الاقتصادية والتعليمية والنظرة الاجتماعية لها مع الرجل! كما أن نتائجها ذهبت إلى أن «مشكلتهن هي مشكلة مجتمع تبدأ من النظرة إلى المرأة بأنها كائن ثانوي الدور والوظيفة، وأن الرجل هو الأصل وله حق الأولوية في الرعاية والتعليم والتوظيف واتخاذ القرار والمشاركة في كل مناحي الحياة»، وأنها على ضوء هذه «النظرة التقليدية للمرأة» تحددت «الأدوار لأفراد المجتمع (رجالاً/ ونساء)، والتمكين الاجتماعي والاقتصادي والمشاركة في مختلف جوانب الحياة».

وتنص (رمزية الإرياني) - في ورقة عمل معنونة بـ «العنف ضد المرأة الآليات والمعالجات»، ومقدمة إلى مؤتمر حقوق المرأة في العالم العربي الذي عقد في صنعاء،

٣ ـ ٥ ديسمبر ٢٠٠٥م ـ على أن من بين أهم أنواع العنف الممارس ضد المرأة «تفضيل الذكور على الإناث»! و «عدم السماح للمرأة بمزاولة الأنشطة الثقافية أو الاجتماعية أو السياسية» وأن من بين أسباب العنف ضد المرأة في المجتمع اليمني «التراكمات الثقافية السلبية الموروثة»، و «تكريس النظرة الدونية للمرأة»، و «تشجيع السلطة الذكورية».

إن الحركة النسوية اليوم، وفي عموم العالم العربي بما في ذلك اليمن، تطالب بتغيير جملة من القوانين لإزالة أي تمييز ضد المرأة، في مجال السياسة والاقتصاد والإدارة والتعليم والعمل، ومن ضمن القوانين المطالب تغييرها من قِبَل الحركة بإلحاح «قانون الأحوال الشخصية» الذي ظلَّ صامداً في وجه زحف التغييرات على مجمل قوانين الحكم في البلدان الإسلامية. وقد جاء هذا صريحاً في أدبيات وتوصيات أوراق مؤتمر (حقوق المرأة في العالم العربي.. من الأقوال إلى الأفعال)، الذي عقد في صنعاء خلال الفترة ٣ ـ ٥ ديسمبر ٢٠٠٥م. وفي (الملتقى الديمقراطي الثاني والثالث: النساء والسياسة.. رُؤى دينية، إشكاليات وحلول)، الذي نظَّمه «منتدى الشقائق العربي لحقوق الإنسان» في ١٤ / ٩ / ٢٠٠٤م في صنعاء، و ٢٣ / ١٢ / ٢٠٠٤م في عدن، حيث طالبت (نبيلة الزبير) ـ في ورقة بعنوان «سياسة إقصاء النساء من المواقع الإدارية والسياسية.. رؤية سوسيوسيكولوجية» ـ بـ: «رفع التحفظ عن كل المعاهدات الدولية لمجابهة التمييز العنصري ضد النساء وأشكال التميز والعنف والاستبعاد والتهميش كافة»، و «إصلاح قوانين الأسرة / الأحوال المدنية، بما يتفق وحق المواطنة الكاملة حسب الدستور وبما يعيد للنساء حقهن في الاعتبار والأهلية»، وضرورة اتخاذ «قرار سيادي صريح لتغيير المناهج التربوية يعالج نمطية الصورة (للنساء والرجال) ويعالج ثقافة استعداء الآخر»، و «إعادة الدراسة المختلطة / المدارس التي يختلط فيها الأولاد بالبنات على الأقل المرحلة الابتدائية»!

وتتحالف الحركة مع التيار العلماني الذي تصفه في أدبياتها بالتيار الحداثي،

تقول (أمل الباشا) في افتتاح (الملتقى الديمقراطي الثالث: النساء والسياسة.. رُؤى دينية، إشكاليات وحلول) في عدن: «إنه ليس من قبيل المصادفة أن نختار عدن لتكون إحدى محطاتنا في حوارٍ حول الديمقراطية والحرية واحترام حقوق الإنسان، فهذه المدينة قد احتضنت وآوت ثوار اليمن النبلاء وكانت لهم الملاذ الآمن في سعيهم نحو التغيير والولوج إلى عصر الحداثة والتحرر»!

وتصف رئيسة منتدى الشقائق العربي لحقوق الإنسان الملتقى الديمقراطي الثاني: (النساء والسياسة.. رُؤى دينية، إشكاليات وحلول) في صنعاء، أزمة السلطة اليمنية الحالية: «أزمة السلطة المتمثلة بالخوف من الحداثة والتحديث والإبقاء على الوضع الجامد كما هو قائم، بل والهروب إلى الماضي وتراث السلف بكل سلبياته وإيجابياته، وإلغاء حق الاجتهاد والتفكير بصوت عالٍ حول قضايا تبدو خلافية؛ لأنها لم تطرح وتناقش في أجواء حرة وفي مجتمعات ديمقراطية كلية أو حتى ديمقراطية جزئية، إن وجدت».

وفي حوار مع (المؤتمر نت) بتاريخ ١ / ٤ / ٢٠٠٤م ذكرت (خديجة السلامي) - مديرة المركز الإعلامي في فرنسا والمستشارة الإعلامية في السفارة اليمنية بباريس - أنها تعلمت الحرية منذ الطفولة عندما تركها الأهل تلعب في الحي.. وعند بلوغها الحادية عشرة أصبحت تتقبل وصايا الأسرة عليها بالجلوس في المنزل وعدم الخروج إلى الشارع، لكن «سفرها إلى أمريكا أعطاها طعم الحرية أكثر»!! مرجعةً أسباب توجه المرأة اليمنية المتعلمة إلى «ارتداء النقاب» إلى «الضغط والعامل الاجتماعي»، مما جعلها تعيش «حياة غير طبيعية» على حدِّ قولها!

إذاً؛ فرموز الحركة وأدبياتها ترى المجتمع (التقليدي) عائقاً والأب (سلطة ذكورية) والحجاب مظهراً (غير شرعي)! وترى في (الحزب الاشتراكي اليمني) و(الأحزاب العلمانية الأخرى) قوى تحديث وتقدّم! وهذا يدل على مدى تناسق وتناغم أجندة التيارين تجاه الدين والتقاليد الاجتماعية المحافظة التي هي انعكاس لتأثيره في المجتمع.

والحركة كما هو الحال مع الأحزاب العلمانية غير راضية بسيادة بعض أحكام الشريعة حتى في ظل التغيير القائم والجاري، يقول (د. صلاح الدين هداش): «تقوم الدولة اليمنية من خلال البرامج التلفزيونية والإذاعية بالتأثير على المجتمع لتغيير نظرته وبعض ممارسته الخاطئة، ولكن هذا الأمر يتم عرضه بصورة توفيقية ومهادنة، وهي تعكس عدم رغبة الدولة في التدخل في الشأن الأسري والعائلي والقبلي، أي: تترك هذا المجال الخاص للأعراف والعادات، ولعل أبرز مثال على ذلك هو موقف القانون الذي يعتبر الوسيلة الأساسية في يد الدولة لإحداث أي تغيير في المجتمع؛ لما له من قوة إلزامية؛ لارتباطه بالدين الإسلامي، حيث تعتبر الشريعة الإسلامية هي المصدر الرئيس لجميع التشريعات. فقانون الأحوال الشخصية يكرس الدور النمطي التقليدي للرجل والمرأة، عندما يشير إلى أنه من واجبات الزوجة تجاه زوجها (امتثال أمره بالقيام بعملها في بيت الزوجية مثل غيرها)»! و «من جانب آخر عندما أشار هذا القانون أنه من واجبات الزوج تجاه زوجته (نفقتها وكسوتها. .إلخ)»، «أي: أن هذا القانون قد كرّس الدور التقليدي للرجل والمرأة»[(١)].

وهذا الأمر لا غرابة فيه، أقصد: تناغم التيارين؛ فالحركة النسوية نتيجة طبيعية لسيادة وغلبة التيارات العلمانية، سواء في الغرب أو في عالمنا العربي والإسلامي، كما أن التيارين لن يستطيعا تمرير أهدافهما وتحقيق أجندتهما في ظل سيادة الدين وهيمنة الشريعة الإسلامية.

والمشكلة أن هذا التناغم، أو الترابط والتحالف - إن صح التعبير - لا يظهر للبعض في زحمة اهتماماته الاستثنائية ورؤيته الضبابية للأمور، مما يعطي الحركة النسوية في اليمن وقتاً أطول للمناورة والسير في مشروعها الهدام.

(١) المشاركة السياسية للمرأة اليمنية. ملتقى المرأة للدراسات والتدريب - اليمن، ٢٠٠٢م.

الفصل الثالث

مجابهة الحركة النسوية اليمنية

المبحث الأول: قراءة في جهود المجابهة القائمة.

المبحث الثاني: سُبل مقترحة لتطوير المجابهة.

المبحث الأول: قراءة في جهود المجابهة القائمة

سبق وأن أسلفنا أن الحركة النسوية لم تتجل في الساحة اليمنية في وقت مبكر عقب قيام الثورة اليمنية عام ١٩٦٢م، بل كانت تأتي في نسق الصيغ السياسية التي راجت في العالم العربي وفي إطار الأحزاب القومية واليسارية والوطنية، وظلت على هذا الوضع إلى وقت متأخر.

وعليه؛ فإن المجتمع تلقّف التصورات الدخيلة في جوانب المرأة ضمن منظومة سياسية وفكرية شاملة وشمولية تستهدف الحكم والسلطة بالدرجة الأولى، وبدأ تلقّف الأفكار والقيم شيئاً فشيئاً من قِبَل النُّخب المثقفة والمتعلمة والطبقة الحاكمة، كما بدأت تتسرب إلى المجتمع من خلال الممارسات والتأسيس لقيم التحرر من الدين التي كانت جميع الأحزاب القومية واليسارية والوطنية تتبنّاها.

ومن ثم اصطدمت الصحوة الإسلامية التي بدأت تتنامى في اليمن في الثمانينيات من القرن العشرين بجملة من الانحرافات التي كانت سائدة في ذلك الحين، وفي حين تمتعت الصحوة في الشمال بشيء من الأمن والحرية والانتشار نتيجة عوامل مختلفة (ليس المقام مقام ذكرها هنا) وقعت في الجنوب في مواجهة حكم شيوعي متطرف، أزاح الدين مطلقاً عن الحياة العامة، ودعا إلى الإلحاد، وقاوم التقاليد الاجتماعية بالحديد والنار!

هذه الظروف فرضت على الصحوة الإسلامية تحدياً كبيراً في الوقت الذي كان الشعب اليمني يعاني فيه من الجهل والأمّية والانغلاق الاجتماعي والتعصب المذهبي والفقر.. وغيرها من الأوضاع المتردية، بحيث أولت الصحوة اهتمامها بالتعليم الشرعي وإنشاء المعاهد العلمية ودور التحفيظ والدعوة العامة من خلال الوعظ والتدريس والخطابة في المساجد، فكانت هذه الأعمال في مقدمة أجندتها، ولم تكن

المرأة اليمنية بعيدة عن هذه الأجندة، فقد شملت المعاهد العلمية التي سعت لتأسيسها حركة الإخوان المسلمين الفتيات، وخصصت لهن المباني والكوادر ومقررات مستقلة في بعض المواد! فحظيت بإقبال كبير من الفتيات لموافقتها طبيعة المجتمع اليمني المحافظ، حتى بلغ عدد المنتسبين إليها قبل دمجها في المدارس الحكومية أكثر من نصف مليون طالب وطالبة، يتلقون تعليماً شرعياً وتربية روحية على قيم الإسلام وأخلاقه ومفاهيمه[١]!

ومع اتساع القاعدة الجماهيرية للصحوة أصبحت المرأة جزءاً من هذا الامتداد والنسيج الاجتماعي الملتزم، وبدت مظاهر الحجاب الإسلامي أمراً مألوفاً في الشارع والمجتمع، حتى في الجنوب!

وكان السائد في الخطاب الإسلامي في شأن المرأة خلال هذه الفترة ينصبّ حول تقديم رؤية الإسلام للمرأة واهتمامه بها، وترتيب حقوقها وواجباتها في المجتمع المسلم، والأحكام التي تخصها، كما هو المعتاد في الخطاب الدعوي الذي كان سائداً في العالم الإسلامي، وكان النقد يتوجه في حينه إلى دعوى «تحرير المرأة» وما ترتب عليها من المفاسد الأخلاقية والاجتماعية.. في إطار الرد عموماً على فكرة العلمانية التي طرحتها الأحزاب والتنظيمات اليسارية والقومية والوطنية، والتي كانت تقاوم رجوع الحكم والمدّ الإسلامي على صعيد السلطة والتأثير في المجتمع.

ومع قيام الوحدة بين شطري البلاد بتوافق النظامين الحاكمين في الشمال والجنوب، تمَ الإعلان عن دستور جديد للدولة الموحدة، وجاء هذا الدستور لصالح قوى العلمنة والتغريب، حيث نص على عدد من المواد المناقضة للإسلام، وهو ما حدا بعلماء اليمن ودُعاته وعلى رأسهم الشيخ (عبد المجيد الزنداني)

(١) انظر: تقرير «توحيد التعليم بين دواعي الوجود ودعاوى الخصوم»، مركز الجزيرة العربية للدراسات والبحوث. متوفر على النت.

لرفض الدستور، والدخول في حوار مع القيادة السياسية ومعركة مع السلطة، عرفت فيما بعد بـ«معركة الدستور».

ورغم الحراك الذي قام به العلماء والدعاة إلا أن الدستور أُقرَّ بعد عملية الاستفتاء العام الذي اختلفت رُؤى العلماء حوله ما بين المشاركة بالرفض والمقاطعة أصلاً! وشكّل الدستور بصورته تلك أول قفزة من نوعها للتيار العلماني بكافة فصائله وتياراته في اليمن.

وفي حين سعت حركة الإخوان المسلمين لتعديل المادة المتعلقة باعتبار «الدين الإسلامي مصدراً رئيساً للتشريعات»، لتكون المادة على النحو التالي: «الدين الإسلامي المصدر الوحيد للتشريعات»، إلا أن هذا التعديل لم يغير من واقع تسرّب الكثير من المفاهيم التي ارتبطت بالديمقراطية كمنهج للحكم، فقد كفل الدستور الحقوق والحريات العامة[1]، لتصبح «حقوق الإنسان» و «حقوق المواطن» و «الحقوق الدستورية» و «المساواة» و «حرية الاعتقاد» و «حرية التعبير والرأي» وغيرها من المصطلحات شائعة في الوسط السياسي والإعلامي والثقافي، وكان لدخول حركة الإخوان المسلمين في التعددية السياسية وتشكيل حزب «التجمع اليمني للإصلاح» دور في تأثر كوادر الحركة بهذه المصطلحات التي بدأت تطغى على الخطاب الديني، حيث حاول أبناء الحركة «أسلمة» هذه المفاهيم من خلال ربطها ببعض تصورات وقيم الإسلام والمزج بينها في صور مختلفة، فتارةً بدمج المصطلحات كـ«الشوروقراطية»! وتارةً بإطلاق المصطلح ذي الخلفية العلمانية على مضامين إسلامية كـ«حقوق الإنسان»! في حين سعت الأحزاب العلمانية الأخرى إلى تسويق هذه المصطلحات في نسقها الفكري وإطارها المنهجي العلماني الذي صدرت عنه، وعملت جاهدة على إحراج الحركة الإسلامية في مواقفها من هذه المصطلحات في

---

(١) وقد سعت حكومة الوحدة في سبيل تحسين سمعتها خارجياً إلى تلميع وجهها السياسي حتى تظهر كدولة ديمقراطية؛ وذلك لكسب الدعم المعنوي من الدول الغربية، والحصول على المعونات والقروض المختلفة؛ لتعزيز اقتصادها.

نسقها المطروح عالمياً وجدّيتها في تبنّي الديمقراطية كمنهج متكامل والتعاطي معها ككل لا يتجزأ!

هذا الوضع جرَّ الحركة الإسلامية الممثلة في حركة الإخوان المسلمين وواجهته الرسمية «التجمع اليمني للإصلاح» للتنازل في جملة من القضايا، ومن بينها: رؤيتها للمرأة وإقرارها بمبدأ المساواة بينها وبين الرجل، والاعتراف بأدوارها السياسية في الحياة العامة وقبول وصولها إلى السلطة، بحيث حظيت هذه المسائل بجدل واسع في إطار الحركة والحزب، وبينها وبين خصومها في الساحة.. الذين اعتبروا الموقف من المرأة تعبيراً عن مدى الالتزام بالحقوق والحريات والمساواة!

وبدأ أعداء الحركة الإسلامية يوجهون إليها التُّهم في توظيفها للمرأة كناخبة وإغفالها كمرشحة، ليدور الجدل فيما بعد إلى داخل الحزب في مسألة ترشيح المرأة لمجلس شورى الإصلاح بين تيارين، تيار مع دخولها وتيار آخر مع عدم جواز ذلك، إلا أن المسألة حُسمت بالتصويت لصالح التيار الأول، الأمر الذي دفع بالتيار الآخر ـ برئاسة (الشيخ عبد المجيد الزنداني) ـ إلى إخراج كتاب بعنوان «المرأة وحقوقها السياسية في الإسلام»، أوضح فيه رؤيته لهذه المسألة. وحسب مقدمة الكتاب فإنه يتناول «الموقف الشرعي في تقريرها ـ أي: الولاية العامة ـ للرجال دون النساء كما دلت عليه آيات الكتاب وأحاديث الرسول ﷺ، وفعله عليه الصلاة والسلام، والصحابة والخلفاء، وما أجمع عليه علماء المسلمين إلى ما قبل عهد الاستعمار»، كما يتناول «الواقع المعاصر للمرأة في البلاد التي تنادي بالمساواة المطلقة بين الرجال والنساء دون اعتبار لأيٍّ فارق بينهما، ...»، وفي ختام الكتاب أدرجت «الفتوى التي قدّمها مجموعة من علماء اليمن إلى مؤتمر عام من مؤتمرات التجمع اليمني للإصلاح عند بحثه هذا الموضوع»! والتي خرجت بعدم حلِّ إشراك المرأة في مجلس شورى التجمع؛ لكونها ولاية عامة![1].

(١) انظر: كتاب «المرأة وحقوقها السياسية في الإسلام»، للشيخ عبد المجيد الزنداني، مكتبة المنار الإسلامية ـ الكويت، ١٤٢٠هـ.

هذا التحول في داخل الإصلاح تبعه تطبيق عملي، حيث انتخب عدد من النساء لمجلس شورى الإصلاح، وانساق هذا الموقف على ترشيح المرأة عموماً في المجالس المحلية والنيابية، فحسب تصريح (محمد قحطان) ـ رئيس الدائرة السياسية لحزب الإصلاح ـ فإن موضوع «دخول المرأة الإصلاحية مجلس النواب» حسب جدول الحوار في الإصلاح قد طرح، ويكاد الإصلاح أن ينتهي من إنجاز «رؤية فقهية يتفق عليها الغالبية العظمى داخل الحزب»، وستخرج للنور قريباً، وأضاف: «وإذا كان لدينا قلة معارضة (!!) سنحتكم إلى المؤتمر العام الرابع للإصلاح، فلم يعد أمامنا مساحة من المناورة لنقول غير ذلك»، ثم قال جازماً: «وأؤكد أن المرأة الإصلاحية ستخوض الانتخابات البرلمانية في ٢٠٠٩م كمرشحة، كما تخوضها الآن كناخبة، ولا يزال الجدل داخل الإصلاح حول الانتخابات المحلية»!

هذه التصريحات على لسان (محمد قحطان) جاءت في إطار مطالبته «بإجماع حزبي لترشيح امرأة للرئاسة»! أثناء اللقاء التشاوري الذي عقدته اللجنة الوطنية للمرأة مع قيادات الأحزاب السياسية، مستدلاً بالقول: اليمن «شهدت أزهى عصورها في عهد الملكتين بلقيس وأروى»![1].

وأضاف (قحطان) أن «هذه ظاهرة سيئة.. هناك غبن وحيف بحق المرأة، آنَ لنا أن نؤوب إلى الرشد ونصحح الأخطاء، ولكن قد نحقق ما نريد دفعة واحدة، طال الأمد على الأخطاء، حتى إننا نجد أنفسنا ملزمين بالتدرج لكي نشفى من هذه الأمراض»! وتابع: «نحن في الإصلاح نعتقد أننا نعاني من هذه المشكلة داخل الحزب بشكل كبير (!!) بين رؤية القديم المصرّ على التقاليد (!!) وبين رؤية تريد أن تنطلق من ضوابط الشريعة للمرأة والرجل معاً، قطعنا بعض الشوط نحو إنصاف المرأة، وأعتقد أن الحوار داخل الإصلاح يمضي نحو الأفضل بكثير»[2].

---

(١) انظر: موقع «نيوزيمن»، في ٢٩/ ٩/ ٢٠٠٥م.

(٢) المرجع السابق.

هذا التحول في الرؤية أصبح أمراً ملموساً في إعلام وكتابات الحركة، ومن أمثلة ذلك: كتابات (محمد سيف عبدالله العديني) التي تحظى برضى الحركة النسوية، و (عبدالفتاح البتول) الذي يطالب الإصلاح بموقف واضح بعيداً عن «الغموض والتورية» في مسألة ترشيح المرأة للمجالس المحلية والنيابية، ويقول: «والتجمع اليمني للإصلاح وفي هذه الانتخابات التي يخوضها في إطار اللقاء المشترك مُطالب ـ أكثر من أي وقت مضى ـ لحسم القضية بما ينسجم مع برنامج عمله السياسي الذي يدعو لتصحيح النظرة إلى المرأة وإلى دورها، بعيداً عن الموروث المبتدع والوافد الفاسد، والذي يسعى لتمكين المرأة من ممارسة حقوقها السياسية والإسهام في الأنشطة العامة والشعبية والرسمية، وإتاحة الفرصة أمامها لتولّي المسؤوليات في مختلف مؤسسات وأجهزة الدولة، وفقاً لضوابط الإسلام وهديه (!!) حسب ما جاء في برنامج العمل السياسي للتجمع اليمني للإصلاح، والذي أصبح اليوم وفق المتغيرات والتطورات في خطابه الإعلامي والسياسي مطالباً بتوضيح الموقف وبيانه للناس بكل شفافية ووضوح، بعيداً عن الغموض والتورية، وبما ينسجم مع التحالفات الجديدة، في إطار أحزاب اللقاء المشترك، وخاصة الحزب الاشتراكي الذي يمتلك موقفاً داعماً لمشاركة المرأة السياسية وإعطائها كافة حقوقها»![1].

هذه الرؤية داخل الحركة الإسلامية بدأت تشكك في الثوابت الشرعية والنصوص الصريحة، حتى بدأت تظهر مقالات جريئة، كـ«هل المرأة ناقصة عقل؟!» لـ(عزيز محمد أبو خلف)، على موقع التجمع اليمني للإصلاح، حيث ينتهي الكاتب في مقاله إلى أن «المرأة والرجل لا يختلفان من حيث الفطرة وتكوين الدماغ عن بعضهما، وبالتالي لا يختلفان من هذه الناحية في التفكير إلا في نطاق الفروق الفردية. إنما الاختلاف في العوامل الأخرى التي أشرت إليها، وهي الخبرة

(١) انظر: «الإصلاح والمرأة في الدعوة إلى الدولة»، عبد الفتاح البتول، صحيفة الوسط، في ٢٣/٨/٢٠٠٦م.

والدافع إلى التفكير والأشياء».. وهذا ذاته ما يتحدث عنه أصحاب نظرية النوع الاجتماعي أن الفوارق بين الرجل والمرأة ليست «جنسية» بل خارجية «اجتماعية» و «ثقافية»(١)!

هذه المؤشرات بالإضافة إلى كون «جمعية الإصلاح الخيرية» عضواً في اللجنة الوطنية للمرأة (!!) ـ وهي الذراع الرسمية للحركة النسوية التي تسنّ التشريعات والقوانين الجندرية في الخفاء ـ دون أن توجه نقداً ظاهراً أو حديثاً عن الانحراف الموجود في اللجنة، رغم دخول حركة الإخوان في معتركات سياسية أكبر من هذه القضية الواضحة والمجمع عليها اجتماعياً!؛ ينذر بخطورة ما وصلت إليه الأمور في هذا الجانب! إلا أن بقية فصائل وتيارات العمل الإسلامي (السلفي) التي لم تشارك في العملية الديمقراطية ظلت محافظة على مواقفها المبدئية من قضايا المرأة، كونها لا تزال ترفض المنهج والنسق الفكري الغربي العلماني الذي حملته الديمقراطية إلى اليمن، فقد ظلت متمسكة من قضايا الحقوق المزعومة والحريات المدَّعاة، والتي تأتي في مقابل العبودية لله والالتزام بالشريعة.

غير أن هذا الجناح من الحركة الإسلامية لم يطور آلية خطابه وأسلوب البلاغ لإيصال المفاهيم التي يمتلكها، وسبَّبَ عزوفه عن المشاركة السياسية (للملاحظات التي يرتئيها) إلى تراجع أدواره في التأثير العام، إلا من خلال منابر الجمعة ودروس المساجد والمراكز العلمية ودور التحفيظ، وهي رغم فوائدها الجلية لكنها محصورة على النخب المقبلة عليها فقط!

هذا الجوُّ أتاح للحركة النسوية العمل والتحرك والنشاط، فكانت البداية افتتاح وحدة الأبحاث الاجتماعية ودراسة المرأة في جامعة صنعاء عام ١٩٩٤م، بدعم سخي من سفارة مملكة هولندا (وهي أول دولة أوروبية تصدر تشريعاً يبيح زواج المثليين)، وقد تمَّ التعاقد مع بعض أعضاء هيئة التدريس وممن لهم اهتمامات

(١) انظر المقال على موقع التجمع اليمني للإصلاح على شبكة النت.

واضحة بالدراسات النسوية؛ لتوثيق المواد والأبحاث ذات الصلة بقضايا المرأة عامة وأدوارها في المجتمع اليمني خاصة. ومن ثم استطاعت الوحدة استقطاب اهتمام الباحثين والطلاب في مجتمع من أكثر المجتمعات الإسلامية والعربية محافظة! والاندماج الكلي في إطار الهياكل الإدارية لأكبر الجامعات اليمنية، مما هيّأ للمركز إمكانية التجذر في البيئة المحلية والتأثير الفاعل فيها، وبذلك أصبح المركز في موقع يؤهله للتأثير في التحولات والحوارات ذات الصلة بالموضوعات الجندرية، والتي بدأت في الغرب، وتكييف هذه القضايا والموضوعات مع البيئة والثقافة المحلية والإقليمية![١].

ثم عدل اسم الوحدة إلى مسمى «مركز البحوث التطبيقية والدراسات النسوية»، برئاسة (د. رؤوفة حسن الشرفي)، بقرار من رئيس جامعة صنعاء (عبد العزيز المقالح)[٢] في عام ١٩٩٧م، وعقب سنتين من إنشائه عقد المركز مؤتمراً دولياً حول «تحديات الدراسات النسوية في القرن الحادي والعشرين»، ليكون أول ظاهرة جندرية علنية في اليمن!

وقد واجه المؤتمر ـ الذي ضمَّ عدداً من المشاركين، كان أغلبيتهم من العلمانيين الصرحاء ـ موجة من السخط الشعبي العارم، بعد أن تسربت بعض وثائق المؤتمر إلى الرأي العام، من خلال بعض المشاركين الذين صُدموا من مستوى الطرح المتحدي بشكل سافر للعقيدة والشريعة الإسلامية والأخلاق والآداب العامة!

وكان المؤتمر ـ كما قالت الكاتبة والباحثة (صباح الخيشني) ـ «من قبيل جسّ النبض»! من الحركة النسوية، و «في إطار مرحلة استكشاف ما إذا كان هذا المجتمع إسلاميَّ الهوية حقاً! أم أن غَيْرته على عقيدته قد أصبحت في مهب الريح»!

ومن خلال رصد طبيعة المواجهة التي دارت أثناء الحدث يمكن القول:

---

(١) عن مجلة الدراسات النسوية، الصادرة عن المركز، أكتوبر ١٩٩٨م، بتصرف.

(٢) وهو من رموز الحداثيين في الوطن العربي.

إن مواقف الحركات الإسلامية أخذت طابع ردود الأفعال الآنية والمعالجة السطحية للظواهر المتجذرة!

فقد أعطي الحدث زخماً إعلامياً في الصحف الإسلامية! وعبر منابر المساجد وكلمات المحاضرين، وفتاوى عدد من العلماء، وهنا نرصد بعض هذه الجهود:

- صحيفة الصحوة، وهي صحيفة أسبوعية لسان حال التجمع اليمني للإصلاح، ذكرت في عددها (٦٩٤) في تاريخ ٣٠/ ٩/ ١٩٩٩م - أي: بعد ١٦ يوماً من اختتام المؤتمر - خبراً مفاده أن هناك «ترتيبات لرفع دعوى قضائية ضد مركز البحوث التطبيقية والدراسات النسوية...»، مشيرة إلى ما أحدثه المؤتمر من استنكار في «الأوساط الشعبية والعلمية»، كما أشارت في الوقت ذاته إلى بيان صحفي صدر عن (د. رؤوفة حسن) - المديرة التنفيذية للمركز - والذي أوضحت فيه أن المركز لا يتبنَّى الآراء التي قدَّمها (د. عبد الصمد الديالمي) ولا يقوم بتدريسها، وأنها ليست ملزمة للمؤتمر والمشاركين فيه... إلخ.

وجاء الخبر دون أي تعليق على هذا البيان، رغم أن ما طرحه الباحث وغيره لم يجد استنكاراً ورفضاً من قِبَل إدارة المركز!

وفي العدد ذاته كتبت (صباح الخيشني) تقريراً مفصلاً عن المؤتمر (ص١١)، مستنكرة فيه مشاركة أساتذة من جامعة صنعاء في المؤتمر دون أن يحركوا ساكناً في مقابل الشطحات التي تضمنتها أوراق العمل!

وأشارت الكاتبة في تقريرها إلى مشاركة السفيرة الأمريكية - آنذاك - في إدارة إحدى الجلسات، وشرب الخمر الذي صاحب العشاء الذي أقامته السفارة البريطانية! ثم بدأت في ذكر ما ورد في أوراق العمل من طوامّ عقدية وعلمية وأدبية ومطالب للحركة الأنثوية المتطرفة!

وفي العدد (٦٩٦) في تاريخ ١٤/ ١٠/ ١٩٩٩م تابعت صحيفة الصحوة

موضوع الحدث في خبر حول تشكيل مجلس النواب لجنة برلمانية لدراسة وضعية نشاط المركز وتقديم تقرير مفصل للمجلس، في ضوء مطالبة «العديد من النواب»!

كما أن الصحيفة أوردت في هذا العدد والذي يليه حواراً واسعاً مع (بسيمة الحقاوي)، وهي مهتمة وباحثة في قضايا الجندر، للتعريف بهذا المصطلح ومخاطره على التكوين الأُسري والمستوى الأخلاقي.

ـ مجلة النور، وهي مجلة شهرية محسوبة على حركة الإخوان المسلمين، أوردت ـ في عددها (١٠٤) في نوفمبر ١٩٩٩م ـ تقرير اللجنة المشكلة من مجلس النواب بخصوص مركز البحوث التطبيقية والدراسات النسوية، والذي أشار بدوره إلى أنه حصل على «بعض الوثائق الخطيرة التي تمثل أهمية كبيرة لدى القائمين على المركز الذين يحرصون على عدم تسرّبها وبقائها طيّ الكتمان»، وأنه تبين للجنة بعد دراستها لهذه الوثائق أن «أساس المشكلة وجوهرها يتصل بخطورة الآثار البعيدة التي ستتمخض عن هذا المركز، على نحو سيهدد المقومات الأساسية للمجتمع اليمني وعقيدته وأخلاقه والركائز التي تقوم عليها الأسرة باعتبارها نواة المجتمع والإنسان الذي ينظر إليه كوسيلة وغاية التنمية»!

وسرد التقرير مجمل المخالفات التي صاحبت إنشاء المركز ولوائحه الداخلية وطبيعة مهامه وأدواره والهدف الذي يسعى إلى تحقيقه، لكنه انتهى بتوصية لمجلس الدراسات والبحث العلمي «برفع مقترح لمجلس الجامعة بإغلاق مركز الدراسات النسوية»!

ـ مجلة المنتدى، وهي مجلة شهرية محسوبة على التيار السلفي، أوردت تقريراً في عددها (٥٧)، بتاريخ ديسمبر ١٩٩٩م، حول الحدث أعدّه مدير تحرير المجلة (سعيد الشيباني).

هذه الجهود رغم بساطتها، بالإضافة إلى خطب الجمعة، وجهود بعض

المخلصين، أدّت إلى تحريك الرأي العام وتعاطف عدد من الوجاهات الاجتماعية والمسؤولين في تبنّي القضية ومتابعة أبعادها.

فعقب تشكيل مجلس النواب للجنة خاصة للتحقيق في هذه القضية، وخروجها بتقرير مهم حول المسألة، وجّه الشيخ (عبد الله بن حسين الأحمر) - رئيس مجلس النواب - رسالة إلى كل من القاضي (محمد إسماعيل الحجي)، نائب رئيس مجلس القضاء الأعلى، ورئيس جمعية علماء اليمن وأعضائها، جاء فيها: «إليكم مع الإخوان الشيخ (عمر أحمد سيف) عضو جمعية علماء اليمن، و الأستاذ (حمود هاشم الذارحي) عضو الجمعية، عرضاً للملفات والوثائق الخطيرة لما يقوم به مركز الدراسات النسوية والبحوث التطبيقية التابع للجامعة من نشاطات مشبوهة تستهدف العقيدة وتروّج للرذيلة والإباحية الجنسية وهدم الأسرة في المجتمع الإسلامي تنفيذاً لمخططات أعداء الإسلام، وبما أنكم المرجع وحماة الشريعة وورثة الأنبياء نحملكم المسؤولية لاتخاذ ما يجب اتخاذه ضد هذا المركز الذي ما وُجد إلا لهدم الأخلاق وإفساد المجتمع».

كما وجَّه الشيخ (عبد الله بن حسين الأحمر)، رسالة إلى الدكتور (عبد الله العلفي) - النائب العام - جاء فيها «يسرني أن أرفق لكم بهذه الرسالة تقرير لجنة مجلس النواب المشكلة للنظر في قضية مركز الدراسات النسوية في جامعة صنعاء وما أثير حول أهدافه ومناهجه، وكذا المؤتمر الذي عقد في صنعاء مؤخراً تحت رعاية هذا المركز وما قدم فيه من أوراق عمل مشبوهة تسيء إلى ديننا وأخلاقنا، وعليه آملُ الاطلاع واتخاذ الإجراءات المناسبة»[١].

النائب العام الدكتور (عبد الله العلفي) وجّه خطاباً بدوره إلى الدكتور (عبد العزيز المقالح) جاء فيه: «نهديكم في النيابة العامة أزكى تحياتنا ونودّ الإحاطة أن النيابة توالي التحقيق في بلاغ مقدم من بعض المحتسبين ضد مركز

(١) راجع: موقع «مؤسسة الحوار الإنساني»، الذي يشرف عليه الدكتور عبدالرحمن بافضل.

البحوث التطبيقية والدراسات النسوية التابع لجامعة صنعاء، لذلك؛ نأمل التكرم بالتوجيه إلى من يلزم بتسليم تكليف الحضور المرفق بهذا للدكتورة رئيسة المركز للحضور إلى النيابة العامة يوم الاثنين الموافق ١٨ / ١٠ / ١٩٩٩م».

كما وجّه عدد من النساء والفتيات خطاب مناشدة لجمعية علماء اليمن، عرضْن فيه ما حدث في المؤتمر الدولي لمركز البحوث التطبيقية والدراسات النسوية وبعضاً مما طرح فيه، وناشدْن العلماء بـ «وقفة جادة»؛ لأن «الأمر لا يحتمل السكوت عليه»! وطالبْن في الوقت ذاته بـ «الرقابة الصارمة على ما يدور في وزارات الدولة وكافة المؤسسات التربوية وغيرها من فعاليات وأدبيات الجندر وإلغاء ما يتعارض مع عقيدتنا»! وبـ «إغلاق مركز البحوث التطبيقية والدراسات النسوية»، و «مساءلة القائمين على هذا المركز، والذين حضّروا وأعدّوا لهذا المؤتمر»[١].

هذه الجهود والمطالب ذهبت أدراج الرياح، وتمَّ احتواء الأمر بحركة سياسية، حيث شكّل رئيس الجمهورية من جهته لجنة خاصة للتحري والوقوف أمام الأنشطة التي يقوم بها مركز الدراسات النسوية في جامعة صنعاء، وطبيعة الأبحاث والدراسات التي يتم إعدادها في المركز، وما يُثار حول المركز «من لغط وادّعاءات من البعض حول ممارسته أنشطة تتنافى مع الدستور والشرع والقانون» (!!).

وبعد اطّلاعها على تقرير اللجنة البرلمانية المشكلة من مجلس النواب، والتي أوصت بإغلاق المركز ومنع تدريس واستعمال مصطلح الجندر في كافة المجالات والمؤسسات والهيئات، كما اطلعت على تقرير اللجنة المشكلة من مجلس الدراسات العليا، للشأن ذاته، والتي أوصت برفع مقترح إلى مجلس الجامعة بإغلاق المركز، كما استمعت إلى رسالة (د. حسن الأهدل)، نائب رئيس الجامعة لشؤون الدراسات العليا والبحث العلمي، بصفته المشرف الأكاديمي على المركز وغيره من

(١) المرجع السابق.

المراكز البحثية في الجامعة، والمرفوعة إلى رئيس الجامعة، والتي أشارت إلى أن المركز يعمل خارج سلطة الجامعة، «تبين للجنة أن المسؤولين في الجامعة أقرّوا المركز منذ البداية بحسن نية (!!) رغبة منهم في أن يسهم في تعليم المرأة اليمنية وتبنّي قضاياها، وفقاً للثوابت الوطنية وبما لا يتعارض مع ديننا وقيمنا وأعرافنا (!!) غير أن الأمور سارت في اتجاه لا يخدم قضايا المرأة اليمنية بل ويتصادم مع الأهداف التي نصَّ عليها قانون الجامعات اليمنية، مما جعل رئاسة الجامعة ترفض ذلك التوجه، وأعدت الترتيبات لإحداث التغييرات اللازمة في المركز (!!) إلا أن المؤتمر الذي رتبت له إدارة المركز دون علم الجامعة أو موافقتها قد أوقف تلك الإجراءات حتى حصل ما حصل» ! و «حرصت اللجنة على سمعة الجامعة كقلعة أكاديمية مرموقة، باعتبار أن ما حصل يعتبر فعلاً خاطئاً أثار لغطاً في الأوساط الأكاديمية داخل الجامعة وخارجها، باعتبار أن مصطلح الجندر المطاط (!!) له تفسيرات عديدة (!!)، فقد رأت اللجنة ضرورة تصحيح وعمل الضوابط اللازمة التي تضمن عدم تكرارها، والاتفاق على إلغاء المركز وإنشاء مركز جديد»، تحت مسمى «مركز دراسات المرأة» !(١).

وعوضاً عن معاقبة الجناة ومتابعة أبعاد المؤامرة والوقوف ضد المخطط برمّته قامت الحكومة مضطرة إلى إغلاق المركز ! وابتعاث مديرة المركز إلى هولندا لتواصل مشوارها العلمي هناك ! وقيل : إن الحكومة الهولندية خشيت على حياة الدكتورة (رؤوفة حسن)، «فقامت بتسفيرها إلى هولندا في شكل منحة دراسية لمدة خمس سنوات، بحجة استكمال الدراسات العليا، لتلتقي هناك مع الدكتور (نصر حامد أبو زيد) الذي يؤيدها في فكرها»(٢).

وبعد سنوات معدودة عادت (رؤوفة حسن) إلى اليمن، لتواصل نشاطها كمدرسة في الجامعة وباحثة في «مركز دراسات المرأة»، ورمز من رموز دعاة الجندر،

(١) راجع : موقع «مؤسسة الحوار الإنساني»، مرجع سابق.
(٢) انظر : موقع إسلام أون لاين، في ٧/ ١٢/ ١٩٩٩م.

حيث تقول: «أعتقد أن هذا الحديث (عن مركز البحوث التطبيقية) لا معنى له الآن.. فهو قديم جداً، إذ حصل في سنة ١٩٩٩م، وآلاف الأحداث قد وقعت منذ ذلك الزمن، ولم يتوقف التاريخ عند تلك الفترة، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فإن المركز قد أُعيد، ونظامه الآن أفضل ألف مرة مما كان عليه، وفيه كل هيئاته الإدارية، وأنا عضو من أعضائه، وبالتالي فالحديث عن ذلك الماضي لا أهمية له»، وتضيف: «التطور في المجتمع اليمني يسير نحو توجهات إيجابية تستحق منا الآن أن نتجاوز ما حدث سابقاً ونتحدث عما يحدث اليوم»(١).

وعوضاً عن مركز نسوي واحد أصبح هناك العديد من المراكز في اليمن، فقد افتتح «مركز المرأة للبحوث والتدريب» في جامعة عدن، بحضور «الدكتورة (رخصانة محمد إسماعيل) رئيسة المركز ومسؤولة الجندر في السفارة الهولندية، والتي أكدت على أهمية تأسيس هذا المركز الذي يُعدّ تاسع مركز لخدمة المجتمع في الجامعة»، ويهدف المركز «إلى خدمة المرأة والاهتمام بالقضايا النسوية في إطار التحليلات النوعية للأدوار الاجتماعية للجنسين»!(٢). ولا يزال العمل مستمراً على إنشاء المزيد من هذه المراكز في إطار الجامعات والمؤسسات الحكومية أو على شكل مؤسسات مدنية وأهلية.

وهذا يدل على أن جهود المجابهة لم تقيِّم مستوى الخطر الذي شكّلته الظاهرة وأبعادها، ولم يُنظر إلى الحدث في سياق المشروع النسوي الذي يعمل حالياً بشكل صريح عبر مؤسسات متعددة حكومية وأهلية.

والعجيب أنّ تنامي جهود الحركة النسوية وتمرير مصطلح «النوع الاجتماعي» لم يجد ـ رغم وصولها إلى مستوى عالٍ من التخطيط والمكاسب ـ صدىً كبيراً في الاهتمام والحراك كالذي لقيه «مؤتمر» جامعة صنعاء آنف الذكر!

---

(١) انظر: حوار صحيفة ٢٢ مايو مع د. رؤوفة حسن. في ٢٠/ ٧/ ٢٠٠٦م.

(٢) انظر: صحيفة الوحدة. في ٢٩/ ٩/ ١٩٩٩م.

ولا ننكر في هذا المجال تلمّسنا بعض الجهود والمحاولات لبعض الكُتّاب والباحثين، كأمثال: الدكتورة (صباح الخيشني)، التي كانت سبّاقة في الكتابة في هذا الشأن، والدكتور (حسن شبالة)، رئيس قسم الدراسات الإسلامية سابقاً في جامعة إب، والذي يرى - في بحثه «الجندر مفهومه وأهدافه وموقف الإسلام منه» - «أن الجندر والنوع الاجتماعي وجهان لعملة واحدة، غير أن النوع الاجتماعي جاء بثوب عربي مهجن، كغيره من المصطلحات المعاصرة التي حاول أذيال الغرب في بلاد الإسلام تهجينها، مثل: الاشتراكية والديمقراطية».

لكن هذه الجهود لا تعدو كونها جهوداً فردية، لم تعطِ الموضوع حقه من الدراسة المتخصصة والوافية، رغم أنها قدمت عرضاً أولياً لهذه القضايا الدخيلة على الفكر والثقافة العربية والإسلامية، ومثلت خطوة أولى في سبيل لفت النظر إلى هذه الظاهرة والتنبيه عليها.

وفي هذا السياق نرى أن غياب الرؤية الكاملة لمشروع الحركة النسوية وأهدافها ومكتسباتها في اليمن عن العلماء وأهل الحل والعقد في المجتمع عطّل وجود مشروع جبهوي موحد ضد هذه الظاهرة التي تستهدف الدين والقيم والفطرة السوية للمجتمع، فلم تسجل أبحاث أكاديمية حول الموضوع، ولا تُعرف كتب مؤلفة منشورة في الساحة، ولا مؤسسات أو هيئات تُعنى بمتابعة الظاهرة ورصدها والسعي في الردّ عليها والتوعية بمخاطرها ومجابهة مشروعها..!

كما أن انشغال فصائل العمل الإسلامي بجوانب أخرى (مهما بلغت أهميتها) على حساب هذا الخطر الداهم سيفسح المجال لخلخلة بنى المجتمع الطبيعية وفتح جبهات مواجهة جديدة، الدعوة الإسلامية في غنى عنها.

إن على العلماء في اليمن الالتفات إلى الأوضاع التي آلت إليها الأمور والقيام بدورهم في بعث مشاريع مجابهة شعبية تنتظم فيها القوى الخيرة، شريطة

أن لا تتصف المواجهة مع هذا المشروع ـ كما بان من العرض السابق ـ بالآنية وردود الأفعال غير المخطط لها والمعالجات السطحية، فهي لم تجد نفعاً مع نشوء الظاهرة، فكيف وقد تمكنت حكومياً واجتماعياً.

المبحث الثاني: سبل مقترحة لتطوير المجابهة

المطلب الأول: سُبل تحصين المرأة المسلمة من شبهات الحركة وأطروحاتها

تواجه المرأة المسلمة -اليوم- العديد من التحديدات على مستوى قضاياها الخاصة أو شؤونها الزوجية والأسرية والاجتماعية. وأكثر من أي وقت مضى أصبحت المرأة المسلمة بحاجة إلى التسلّح بالمعرفة الكلية والدقيقة عن دينها الذي تدين به، وفضل هذا الدين على سائر الأديان والملل والنحل الأخرى من حيث هو، ومدى ما قدّمه الدين الإسلامي للبشرية من عقيدة وشريعة تحمل الهدى والنور والخير والعدل والأمن والرحمة والنظم الحياتية والقيم التصورية للكون بما يكفل للإنسان العيش المطمئن والحياة الطيبة ونماء المجتمع. كما أنها مطالبة بمعرفة التصور الحق الذي جاء به الإسلام عن النوع البشري بجنسيه (الذكر والأنثى)، وما أثبته لهم من خصائص وسِمَات مشتركة، وما اختصَّ به كل منهما عن الآخر، سواء كان ذلك في شأن تركيبهم الجسدي أو تكوينهم النفسي أو دورهم الوظيفي، وكيف أنه عدل في الحقوق والواجبات وكفلها وقدّم لها الضمانات الدنيوية والأخروية، بصورة لم يسبقه أو يشاكله فيها أي نظام.

ومن هنا فإن على العلماء وطلبة العلم والباحثين أن يقوموا بدورهم في تقديم الدراسات والأبحاث، ويعملوا على تأليف الرسائل والكتب، وطبعها ونشرها في أوساط المجتمع، مع القيام بدور التعليم والتوعية المستمرة من خلال البرامج المتنوعة، التي تشمل: المحاضرات والندوات والمؤتمرات والخطب والدروس والدورات المتخصصة.. إلخ.

لقد أغفل الكثير من العلماء والدعاة في زحمة أعمالهم ومناشطهم الاهتمام بالنساء وتفريغ شيء من الجهود التعليمية والتوعوية والدعوية لهذا القطاع العريض من المجتمع، والذي يمثل في اليمن قرابة (٥٠٪) من المجتمع، وتبلغ نسبة الأمّية فيه (٧٦٪)، وهذا يجعل أكثر النساء عرضة للاختطاف الفكري والاستغلال المادي، خاصة مع الانفتاح السياسي الذي تشهده اليمن والذي فتح المجال لكافة التيارات ـ أيّاً كانت ـ للعمل بحرّية في أوساط المجتمع، لذا فلا غرو أن يشير برنامج إدارة الحكم في الدول العربية ـ التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ـ في إطار حديثه عن المرأة في الحياة العامة، وأوضاعها المختلفة، إلى أنه «ومنذ توحيد شطري اليمن أُتيحت للمرأة فرص جديدة وواجهت تحديات جديدة في مجال الحياة العامة، وشجّع انتعاش القيم الإسلامية في المجتمع اليمني المرأة على البقاء في المنزل والابتعاد عن الحياة العامة، وفي الوقت نفسه عززت الديمقراطية السياسية نشاط المرأة السياسي وشجّعتها على لعب دور أكبر في المجال الحكومي». إذاً؛ فهناك إشارة لدورين متقابلين، الأول لـ(القيم الإسلامية) التي تعمل على حدِّ زعم البرنامج على «البقاء في المنزل والابتعاد عن الحياة العامة»[١]، والثاني: لـ(الديمقراطية السياسية) التي تعمل على تعزيز دور المرأة السياسي ولعبها دوراً أكبر في المجال الحكومي!

وهذا الواقع يتطلب مضاعفة الجهود التي يجب أن تبذل لتحصين المرأة المسلمة، فمشروع الحركة النسوية اليوم له ارتباطه بالسياق السياسي للديمقراطية وما تحمله من مبادئ الحرية والمساواة والتعددية، وهي مصطلحات ذات دلالات شائكة، يراد من ورائها تمرير النسق الفكري والحضاري الذي انطلقت فيه واستمدت منه وجاءتنا مع آلاته الاستعمارية السياسية والعسكرية والاقتصادية والإعلامية تحت وصاية الأذناب العميلة.

وتحصين المرأة من المشاريع التي تستهدفها ـ باعتبارها محضن الأجيال وصانعة

(١) انظر: موقع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على شبكة النت، على الرابط:
www.gender.pogar.org/arabic/countries.

الأبطال - يأتي دون ريب في الإطار العام لمناهضة المشاريع التغييرية الدخيلة والوافدة على عالمنا الإسلامي سياسياً واقتصادياً، وإلا كانت المعالجة مبتورة وأثرها مضمحلاً، وكانت غير قابلة للبقاء في ظل التيارات الجارفة التي تحيط بالمجتمع عموماً والمرأة خصوصاً.

تقول المهندسة (كاميليا حلمي) - المدير التنفيذي لمكتب اللجنة الإسلامية العالمية للمرأة والطفل، في القاهرة - في حوار مع مجلة «البيان الإسلامية»[١]: «يسعى الغرب - اليوم - جاهداً إلى تفكيك المؤسسات التي تقوم على توريث الإسلام للأجيال، وقد نجح من قبل في تحييد الدولة بمؤسساتها تجاه الدين، وبقيت الأسرة حجر عثرة في طريقه، والمرأة كأمّ هي حجر الزاوية في الأسرة والعنصر الأهم في تنشئة الأجيال، وحتى لا تُستثار الشعوب أمكن توظيف هيئة الأمم المتحدة كمنظمة تنضوي تحتها كل الدول في هذا السبيل»، وتضيف: «هناك سلسلة متشابكة من القوانين والقيم والرسائل الإعلامية والمضامين التربوية والإجراءات والسياسات التي تفرض من خلال الاتفاقيات والمؤتمرات الدولية، والتي تمتدّ عبر مؤسسات للمجتمع المدني ذات صلاحيات كبيرة داخل المجتمعات تتيح فرصاً كبيرة أمام هذا الطرح في اختراق بنيتنا الثقافية والاجتماعية[٢]».

---

(١) البيان، عدد ٢٠٧، ديسمبر - يناير ٢٠٠٥م.

(٢) شاركت اليمن في «المؤتمر الإقليمي الثاني لمؤسسات حقوق الإنسان في الوطن العربي»، الذي عقد في الدوحة خلال الفترة ٤ - ٧ مارس ٢٠٠٦م، وشاركت فيه المؤسسات العاملة في مجال حقوق الإنسان من مختلف الأقطار العربية، ورأس وفد اليمن المشارك (د. خديجة الهيصمي) وزيرة حقوق الإنسان.

وفي إعلان المؤتمر - الموسوم بـ «ثقافة حقوق الإنسان» - عبّر المشاركون عن تأكيدهم على «الالتزام بميثاق الأمم المتحدة، وبالإعلان العالمي لحقوق الإنسان ومواصلة الجهود المبذولة على الساحتين العربية والدولية - على المستوى الرسمي والأهلي - في سبيل النهوض بحقوق الإنسان واحترامها وحمايتها»، «آخذين بالاعتبار محورية قضية حقوق الإنسان في عملية التنمية والسلم والرقي الاجتماعي، وأهمية تعزيزها وحمايتها وتنمية ثقافة ترتكز إلى القيم الإنسانية التي جاءت في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، باعتباره حصيلة لما هو مشترك بين جميع الثقافات والحضارات والديانات، ويؤكدون الأهمية الخاصة للدور المنوط بمؤسسات حقوق الإنسان الوطنية في =

إن الوضع الطبيعي لتحصين المرأة المسلمة يأتي في إطار التحصين العام للمجتمع بالمخططات التي تحاك اليوم ضد شرائحه مجتمعة ومنفردة، فاستهداف التعليم وخلخلة الاقتصاد وإفساد الإعلام وإضعاف القوى الاجتماعية والهيمنة على السياسة.. كل هذه المخططات متشابكة ومتداخلة ويخدم بعضها بعضاً! لذا نجد أن الحركة تستغل قيم الديمقراطية؛ لتبرير ما تطرحه من مطالب، وتوظف الظروف الاقتصادية والقطاعات الخاصة باتجاه تعزيز أفكارها، وتستفيد من الانفتاح الإعلامي الحادث في مجتمعاتنا لإبراز «المثال» الذي ترغب أن تصل المرأة المسلمة إليه في مجتمعاتنا!

= البلدان العربية في تعزيز ونشر ثقافة تعتمد على المبادئ العالمية لحقوق الإنسان».

وشدد المشاركون في البيان الختامي «على الدور الإيجابي للمنظمات غير الحكومية العربية والدولية العاملة في مجال حقوق الإنسان، وعلى أهمية بناء شراكات بين المؤسسات الوطنية والجهات الرسمية والمنظمات غير الحكومية بهدف نشر وتعزيز ثقافة حقوق الإنسان وأعمال المرحلة الأولى من البرنامج العالمي لتعليم حقوق الإنسان (٢٠٠٥ـ٢٠٠٧م) الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة».

ودعوا: «الدول العربية إلى التصديق على الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان، ورفع التحفظات عليها (!!)، بما في ذلك اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة»، و «إنشاء مؤسسات وطنية لحقوق الإنسان مستقلة وذات صدقية منسجمة مع المبادئ العالمية المنصوص عليها في قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ٤٨/١٣٤ وتعرف بمبادئ باريس ١٩٩٣م». و «اتخاذ الإجراءات التشريعية والعملية لتوفير مناخ يسمح بالتعبير الحرّ عن الآراء وبنشر الثقافة الديمقراطية...».

كما دعوا: «المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان وبقية المؤسسات الحكومية والمنظمات غير الحكومية إلى العمل على وضع خطط وطنية لتنفيذ البرنامج العالمي للتربية على حقوق الإنسان الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ٥٩/١١٣ لسنة ٢٠٠٤م»، و «مراجعة البرامج التعليمية في جميع مراحل التعليم في اتجاه تعزيز مبادئ السلام والتسامح والحوار والاحترام وفهم الآخر ونبذ التعصب والكراهية والعنصرية»، و «إرساء ثقافة عقلانية تنويرية تنمي الفكر العربي النقدي والمبدع في المنطقة العربية».

ودعوا أيضاً: «المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان إلى إيلاء موضوع المرأة اهتماماً استثنائياً والسعي لتحقيق مبدأ المساواة بين الجنسين». وكذلك دعوا المفوضية السامية لحقوق الإنسان واليونسكو وبقية وكالات الأمم المتحدة إلى «تقديم المزيد من الدعم لجهود المؤسسات الوطنية والمنظمات غير الحكومية في البلدان العربية». للمزيد: انظر موقع: www.amanjordan.org.

لذا؛ فإن علينا ـ كمجتمع مسلم ـ أن نوافق بالتوازي بين تحصين المرأة المسلمة من المشاريع والمخططات الوافدة وبين إصلاح الظروف والبيئة التي تعيش المرأة المسلمة فيها، فالظلم والحرمان والتجهيل والتضييق والعنف والفقر الذي تعاني منه فئات نسائية من المجتمع تشكل أرضاً خصبة لغرس بذور الشر في هذه الفئات، كما أن الانحلال الأخلاقي وبثّ صور العري وتسهيل طرق الفواحش مع غلاء المعيشة وعزوف الشباب عن الزواج وارتفاع معدلات العنوسة كلها عوامل تدفع بطبيعتها لتبرير السلوكيات الخاطئة! وقد توفر أطروحات الحركة النسوية الغطاء المناسب لهذه السلوكيات.

إن إصلاح الظروف والبيئة التي تحيط بالمرأة المسلمة هو الخطوة الأولى في التحصين، بحيث يتم البناء على أسس سليمة وواقع قوي، فالجسد الضعيف مؤهل للاختراق، و «تخليته» من عوامل الضعف الذاتي تحصنه ضد القابلية للأمراض الخارجية، وتهيّئه للنمو السليم والتمتع بعوامل القوة. والمرأة هي خط التأثير الأول في تكوين الأجيال، وتحصينها تحصين لتلك الأجيال، ومن الضروري إعانتها على تأدية دورها التربوي والإعدادي في جوٍ من الاستقرار والأمان والاهتمام والعناية.

إن أطروحات الحركة النسوية اليوم تدغدغ عواطف المرأة وتستغلّ حاجتها وظروفها وتغذي جانب خصوصيتها (وإن على حساب المجتمع ككل!)، وهي تحاول أن تخلط بين هذه الأطروحات وبين بعض الرُّؤى الاجتهادية المتعلقة بالمرأة من بعض المرجعيات الشرعية والفكرية على الساحة الإسلامية، أو من خلال اختيار الآراء الفقهية القديمة دون تمحيص أو تحقيق أو قراءة لها في سياقها التاريخي وظروفها الاجتماعية. كما أن الحركة لا تواجه مجتمعاتنا اليوم بما تعلنه الحركات النسوية الغربية في مجتمعاتها وإن سعت إليه على المستوى البعيد، وذلك مراعاة للخصوصية وتدرّجاً للطرح.

تقول المهندسة (كاميليا حلمي) في حوارها مع مجلة «البيان»: «التبني الأممي للفكر النسوي بدأ يتبلور مبكراً منذ عام ١٩٤٨م، وتجلى في مؤتمرات عدة للمرأة، وفي وثائق منها (السيداو)، لكنه اصطدم بوعينا، وتجلت لنا خطورته في مؤتمر القاهرة للسكان عام ١٩٩٤م، ثم استشرت في بكين ١٩٩٥م، وما تبعهما من مؤتمرات وتفاعلات، حيث بدأت الأجندة النسوية العولمية في إعلان مطالبها بوضوح وصراحة، وضمنت وثيقة القاهرة للسكان بعضاً من ذلك، بما أحدث صدمة كبيرة وردّ فعل قوي من الأزهر، وحين أخفقوا في نيل المشروعية ضمناً من الأزهر، ذهبوا إلى بكين ليحققوا ما أرادوا»(١).

وتضيف: «بعد هذين المؤتمرَين استهدف الفكر ثقافة الجماهير وعامة الناس من خلال تبنّي آليات للتغيير في الأوضاع الاجتماعية بصورة مستفزة، وقد اكتسبت تلك الأفكار والمطالب سلطة الأمم المتحدة، وحققت اعتراف الدول بها والتوقيع عليها من قبل، ثم جاء المؤتمرَان ليكشفا المخبوء، ويطرحا برامج معلنة للتطبيق، من إباحة الإجهاض، والشذوذ، والممارسات الجنسية للمراهقين، إلى طرح فكرة التمييز ضد المرأة كشعار برّاق ومعمًّى، يحمل في طياته مضامين تهدد المجتمعات، ولما أبى الأزهر أن يكون لهم ذلك، سارعوا بالمؤتمر اللاحق في بكين - أقصى الأرض - وقد رأينا كيف شاركت فيه مئات من المنظمات السحاقية والشاذة، وكيف باتت مطالبهم مشروعة ومضمنة في الوثائق الدولية كجزء من الحقوق في وثائق المرأة والطفل وغيرها».

من هنا فإن علينا في إطار جهود تحصين المرأة المسلمة إطلاعها على أبعاد المؤامرة خارجياً وتزويدها بالمعرفة حول ما يجري في البُعْد العالمي والدولي، وكيف ينعكس علينا داخلياً، بالإضافة إلى تقديم الواقع المرير الذي وصلت إليه المرأة في

(١) البيان: عدد ٢٠٧، مرجع سابق.

الغرب من خلال الإحصائيات والبيانات والأرقام. وهنا أودُّ أن ألفت النظر إلى الدور الكبير الذي لعبته المجلات والمواقع الإسلامية والإذاعات والقنوات الفضائية الهادفة في هذا المجال، حيث ساهمت في إجراء مقارنة واقعية من خلال بعض التحقيقات والتقارير والمقالات والبرامج التي قدمت نتاج الرُّؤى التحررية وانعكاساتها على الغرب للقارئ والمشاهد والمستمع الحصيف! والأمر يتطلب مزيداً من الاهتمام بهذه المسألة في وسائل الإعلام. ولا مانع ـ في نظري ـ من استضافة التوجهات المعارضة لأطروحات الحركة النسوية في الغرب (من موقع محافظ) من مفكّري الغرب ومثقفيه إذا لزم الأمر، فهي من باب: «وشهد شاهد من أهلها».

المطلب الثاني : سُبل معالجة آثار الحركة

آثار الحركة النسوية قسمان:

١ ـ آثار فكرية :

وهذه الآثار تطغى على شريحة محددة من النساء؛ لأن الحركة لا تقدم خطابها الخاص إلا في زوايا «الدكاكين» المغلقة وعلى حذر شديد، وكأقرب مثال على ذلك : فإن مدينة (المكلا) شهدت مؤتمراً بعنوان «الحجاب في العالم العربي وأوروبا ـ علاقات ما بين ثقافات وأديان»، برعاية (د. رؤوفة حسن)، وكان بمثابة أول مؤتمر علني عام في هذا الشأن، ورغم أهميته لم تتوفر له ـ حسب علمي واطّلاعي ـ تغطية إعلامية محلية!

(سوزانة شبورّر) و (كلاوس هايماخ) اللذان كتبا عن المؤتمر في موقع «قنطرة»، قالا : بدا الاقتراب من هذا الموضوع ـ في المؤتمر الذي شارك فيه طلاب من ألمانيا ـ حذراً (!!) وكان الحديث عن الماضي أكثر من الحاضر، ولم يكن ثمَّة واحدة من بين النساء المشاركات في المؤتمر يمكن أنْ تصف نفسها كمناصرة للنزعة النسوية، مع أن جميع الحاضرات كن سافرات الوجه باستثناء واحدة من بينهن(١).

وفي حين تساءلت إحدى المشاركات من البعثة الطلابية الألمانية : ماذا سيحدث لو قمتم ببساطة بنزع الحجاب؟ رفضت (رؤوفة حسن) مديرة النقاش الرد على هذا السؤال!(٢).

ومن ثم فإن المهم ـ حالياً ـ هو دفع الحركة لإعلان مواقفها الصريحة من القضايا

(١) انظر : التقرير على الموقع التالي : www.qantara.de .

(٢) لماذا لم تجب (رؤوفة حسن) عن هذا السؤال في ملتقى عام؟ سؤال تُترك إجابته للدكتورة!

الحساسة التي تندرج في المقررات الدولية لمؤتمرات المرأة ومطالب الحركة النسوية العالمية والعربية، حتى يمكن تحديد موقعها من المجتمع ودينه وثقافته.

صحيح أن هناك هفوات وفلتات تظهر بين فينة وأخرى في خطابات القيادات النسوية، إلا أنها غير كافية في بيان حقيقة ما تدعو إليه الحركة في اليمن، نتيجة كونها أحياناً تتمسح بالدين والشريعة ـ كما هي عادة العلمانيين في حال ضعفهم!

إن توعية المجتمع بوضع الحركة النسوية العالمية والعربية ومواقفها من الدين والأخلاق والأعراف والتاريخ واللغة سيكون سلاحاً مؤثراً في وجه الحركة النسوية حالياً في اليمن. ومن الجيد هنا نشر دراسات[1] مصغرة ونشرات مختصرة تتحدث عن مقررات مؤتمرات المرأة المتتابعة وتصريحات الواقفين من ورائها في منظومة الأمم المتحدة والمؤسسات الدولية الأخرى.

وهذا ـ بلا شك ـ سيحرج مواقف الحركة كما حدث في شأن مركز الدراسات النسوية في جامعة صنعاء عام ١٩٩٩م، فالكثير ممن لم يطلع على هذه القضايا يظن أن الحركة النسوية لا تعني سوى النشاط في الأوساط النسائية.

ومن الجدير ذكره هنا أننا سبق وأن ألقينا محاضرة حول الحركة النسوية في صنعاء وأجرينا خلالها استطلاعاً في أوساط الحاضرات، وكن في الغالب من النخبة المثقفة والشريحة المحافظة في المجتمع، وحول سؤالهن عن إدراكهن عن مدلول «الحركة النسوية» كمصطلح دارج في الإعلام اتضح أن (٥٤,٣٪) من الحاضرات (٥٠ مشاركة) غير واضح لهن معنى المدلول، رغم سماع (٧٦,٤٪) منهن بهذا المصطلح! وعلى الرغم أن هذا الاستطلاع العفوي لا يُعدّ قياساً فعلياً إلا أن هذه هي

(١) نرى إيجابية توزيع كتاب «العدوان على المرأة في المؤتمرات الدولية»، د. فؤاد بن عبد الكريم العبد الكريم، سلسلة إصدارات مجلة البيان، على النخب المثقفة والواجهات الاجتماعية والمسؤولين بشكل عام، نظراً للمعلومات القيمة التي تضمنها والرؤية الشرعية التي التزم بها مؤلفه.

الحقيقة الملموسة في أوساط الناس عند مناقشتهم حول الموضوع وأبعاده!

إذاً؛ فهناك جهل كبير (وتجهيل أكبر) بمدلول هذا المصطلح وما يخفي وراءه من مشاريع وخطط، إضافة إلى مواقفه المبدئية من الدين والأعراف والعلاقات الاجتماعية القائمة. وعلى العكس من ذلك تظهر الحركة دوراً تنموياً في مكافحة الفقر وتقديم الرعاية والإرشاد الصحي ودورات التدريب والتأهيل الفني وتقديم العون المادي.. إلخ، وهذه الأمور جميعاً تضفي على الحركة نوعاً من القابلية في أوساط شريحة الناس عموماً!

ولا يمكن بحال التقليل من آثار وفاعلية الحركة في أوساط المجتمع إلا من خلال حملة توعية شاملة ودعاية إعلامية مضادة وفعاليات جماهيرية واجتماعية شاملة. ولأجل القيام بهذه التوعية لا بد من إعداد كوادر علمية ودعوية (من الجنسين)، لحمل همَّ هذه القضية، وتأهيلهم بالمعرفة والمعلومات الضرورية، بشرط أن يتصفوا بروح الاعتدال والحكمة في النقد وصفة القبول في الأوساط الاجتماعية كافة، ومن ثم تتبنّى حملة للتوعية والتعريف، بما في ذلك مناظرة القيادات النسوية ودعوتها إلى حوارات ونقاشات علنية للردِّ على الإشكاليات المطروحة حول أجندتها وتمويلها وممارساتها ومواقفها من القضايا المصيرية؛ سواء كان ذلك على صعيد الإعلام المرئي والمسموع أو على مستوى الصحف والدوريات المختلفة.

٢ ـ أما القسم الثاني من الآثار الناتجة عن الحركة النسوية فهو الآثار السلوكية، وهي غالباً على قسمين:

ـ قسم فردي، وهذا يفضل فيه تفعيل الحسبة الفردية من قبل المجتمع بعد توعيته التوعية اللازمة بالقضية وأبعاد معالجتها وآلية الحوار والمناصحة مع الواقعين في شباكها.

ـ قسم جمعي؛ كالمراكز المعلنة والفعاليات الظاهرة. وهذه الأصل فيها

الاحتساب بصفة جماعية من جميع الشرائح.. من العلماء والوجهاء والمثقفين والمسؤولين، بحيث يتم التحرك على الصعيد الرسمي والأهلي والمطالبة بإغلاق مراكزها وهيئاتها بعد إدانتها وجمع كافة الأدلة والبراهين الدالة على طبيعة ما تزاوله مراكزها وهيئاتها، وطبيعة الفكر والثقافة التي تبثّها.

وبهذه الآليات ومن خلال تعميمها يمكن تضييق آثار الحركة وإحراجها حتى يتسنّى السير في مشروع المدافعة الشامل والبعيد المدى لحل المشكلة من جذورها كافة، كما سنبين في المطلب التالي.

المطلب الثالث: استراتيجية مواجهة الحركة مستقبلاً

ذكرنا في المطلب الثاني من المبحث الأول، أن الحركة النسوية في اليمن تعمل استراتيجياً على خمسة خطوط هي:

أولاً: صياغة الدستور والقوانين وفق رُؤى الحركة.

ثانياً: إدماج اليمن في المنظومة النسوية العالمية.

ثالثاً: رسم سياسات الدولة وخططها وبرامجها بما يخدم مطالب الحركة.

رابعاً: الوصول إلى مواقع القرار.

خامساً: تغيير نظرة المجتمع للمرأة.

ومن أجل توضيح سُبل مدافعة الحركة النسوية في اليمن، فإننا نرى أنه ينبغي أن تتخذ استراتيجية مضادة لتلك التي اتبعتها الحركة النسوية، في أبعادها المختلفة شرعياً وسياسياً وقانونياً واجتماعياً وإعلامياً، وأن تنعكس هذه الاستراتيجية المضادة على أرض الواقع بصور مختلفة وأساليب متعددة، وأن تكون هناك مشاريع تقابل المشاريع التي تطرحها الحركة، تماثلها في القوة، أو تزيد، وتعاكسها في الاتجاه.. مع التفريق بين الباطل الذي تدعو إليه الحركة وبين الحق الذي قد يلابس بعض أطروحاتها، بمعنى: التمييز بين ما هو من حقيقة الواقع وبين ما هو من مناهج الحركة المخالفة للشريعة.

ونؤكد هنا ضرورة أن يترأس هذه المشاريع أهل العلم والمعرفة الملتزمون بالدين؛ كي لا يرد غلوّ بغلوّ أو بدعة ببدعة أو انحراف بانحراف.

وأن تنبني المدافعة لهذه الحركة على دراسة دقيقة لمعطيات الواقع القائم في المجتمع، والذي تعيش المرأة في ظلّه، ويحقق للحركة النسوية وغيرها من المشاريع

الدخيلة أرضية صالحة للتشكيك والاستغلال والإنبات! فواقع المرأة اليمنية في نظرنا بحاجة فعلية إلى حلول ومعالجة للظواهر السلبية والأخطاء الشائعة والتصورات غير الصحيحة.

وعلينا كمجتمعات مسلمة أن لا نستجيب لضرورات اللحظة الراهنة فحسب، ونغفل عن متطلبات المستقبل، حتى لا تكون جهودنا آنية التأثير، مقطوعة الثمرة.

لذا فإنني أوصي بما يلي: (مشروع ينهض بالمرأة ويقطع الطريق على الحركة النسوية):

- أن ينبع الاهتمام بالمرأة من القناعة الداخلية بأهمية المرأة ودورها الفاعل في المجتمع وخطورة المشاريع التي تستهدفها اليوم، وأن يشاع هذا في أوساط المجتمع بصفة عامة.

- أن تتمّ التعبئة العامة في أوساط المجتمع ويتم تحذيره من المخططات الخارجية تجاه المرأة، ويبصر بما يمثله دور الأذناب الداخلية في تحقيق تلك المخططات، من خلال التوعية الهادفة، المستندة إلى الحقائق والمعلومات، ومن منطلق توظيف جميع الطاقات في مشاريع مناهضة ومساهمات متنوعة تستهدف حل الواقع لا القفز عليه.

- العمل على توعية شريحة النساء بشكل أخص بالمشاريع المطروحة في طريقهن ومرامي هذه المشاريع الدخيلة على الأمة، وتأهيل نخب منهن وتوظيفها في مشاريع المدافعة والمجابهة. وفي هذا تحقيق للهدف، وانسجامه مع طبيعة المجتمع اليمني المحافظ، كما أنه ردٌّ عملي على اتهامات الحركة للدين والمجتمع بتهميش دور المرأة.

- اجتماع جميع أطياف العمل الإسلامي ورموز المجتمع اليمني القبلية والثقافية على طرح هذه القضية، والاتفاق على وضع الأسس الدينية والاجتماعية التي يجب عدم الخروج عليها من الحكومة ومن منظمات المجتمع المدني، والاتفاق على مجابهة

أي خروج عليها، وتسخير الطاقات المادية والمعنوية للوقوف إزاء الخارجين أياً كانوا.

- إقامة مركز أبحاث ودراسات متخصص، يُعنى بدراسة أوضاع المرأة اليمنية وقضاياها من خلال النزول الميداني والمسح الاجتماعي ورصد وتتبُّع الظواهر المستجدة، وأن يتم تأهيل كوادر متخصصة لهذا الغرض، ومن ثم دراسة هذه الأبحاث ونتائجها من خلال إطلاع العلماء والمختصين واستشارة المراجع والرموز الاجتماعية عليها، وعقد الندوات والمؤتمرات الهادفة للمدارسة وإقرار الخطط اللازمة لها، ومتابعة تنفيذها. ومن المناسب أن يكون المركز على مستوى الجمهورية، وله فروع مختلفة في جميع المحافظات.

- تفعيل دور المؤسسات الدعوية والعلمية والخيرية في جانب المرأة، من خلال توفير كافة المناشط الملائمة لها، وإقامة البرامج المتعلقة بها، مع الاهتمام بجوانب التوعية الفكرية والدينية والأخلاقية، وجوانب تنمية المهارات الأسرية والعلاقات الزوجية لإنجاح دور المرأة الصالحة في الحياة وتأثيرها في المجتمع.

- إقامة مركز خدمات استشارية واجتماعية على مستوى المدن، يفتح المجال للاستفتاء والاستشارة والدعم المعرفي من خلال كافة وسائل الاتصال المتاحة، ويقدم خدمات اجتماعية في جوانب الزواج والإصلاح الأُسري والقضايا الشخصية، وتزويد هذه المراكز بالمُفتين والأخصائيين النفسانيين والاجتماعيين والتربويين.

- إنشاء كلية مختصة بالمرأة، تعتمد فكرتها على تقديم العلوم الشرعية والاجتماعية والتربوية والنفسية (من منظور إسلامي) للطالبات المتخرجات من الثانوية؛ لتزويد المجتمع بمتخصصات في جوانب المرأة والأسرة، مع تزويد الكلية بمعهد تدريب لهذه الكوادر لتأهيلها للعمل في المؤسسات والمناشط النسائية المختلفة. وبالإمكان أن تتضمن الكلية قسماً خاصاً بالدراسات النسوية المقارنة، الهادفة إلى الاطلاع على واقع المرأة في الأمم والمذاهب الأخرى والمقررات والمخططات الدولية. مع ضرورة وضع مناهج ومقررات دراسية معدة إعداداً جيداً ومنتقاة بعناية

فائقة. واعتماد شهادة هذه الكلية في مجال العلوم الإنسانية، وتشجيع الخريجات منها باستيعابهن في الوظائف كل في تخصصه.

- ضرورة شروع أهل العلم بمراجعة الموروث الفقهي المتصل بالمرأة، وإعادة صياغته انطلاقاً من الأصلين الكتاب والسُّنّة بعيداً عن الرُّؤى الفلسفية، والاجتهادات الخاطئة، والآراء الشاذة، والنظرة المبتورة عن الواقع المعاصر للأمة، وتقديم رؤية شرعية واضحة ومؤصلة حول مكانة المرأة وواجباتها وأدوارها الاجتماعية مستندها من النصوص القرآنية والأحاديث النبوية وتناسب لغة العصر. مع بلورة رؤية شرعية واضحة في المسائل المستجدة والمطروحة في الساحة، تراعي الأحكام الشرعية ومقاصد الدين وظروف المجتمع والخلاف الدائر أصلاً في بعض المسائل، على أن تبين هذه الرؤية المحاذير والضوابط والحدود.

ومن الضروري لأهل العلم الحديث بحكمة وصراحة عن الممارسات الخاطئة تجاه المرأة والمستندة إلى الأعراف أو إلى الاجتهادات الفقهية الخاطئة (سواء كانت باتجاه الإفراط أو باتجاه التفريط)، وبيان الحق فيها والواجب إزاءها، وسُبل معالجتها.

ويضاف إلى ذلك ضرورة أن يقدِّم أهل العلم حلاً للمجتمع في بعض المسائل التي أصبحت في حكم الضرورة والحاجة، لا أن تُترك لاجتهادات عامة الناس أو تقدير القانونيين وموظفي سلطات الدولة. وعلى العلماء أن يفرِّقوا بين بعض المعالجات القائمة فعلياً في الواقع الحالي والتي يلحقها ممارسات خاطئة وبين ضرورة إصلاحها أو إيجاد البدائل الرسمية لها؛ كمسائل: الشرطة النسائية، والسجون النسائية، وقيادة المرأة السيارة، واستخراج وثائق الإثبات الشخصي، وعمل المرأة في بعض المرافق والدوائر والمؤسسات، ويكون ذلك مدعوماً بالملاحظات والتوصيات التي ينبغي أخذها بعين الاعتبار في هذه المسائل من جميع الأطراف: المرأة العاملة، الجهات المسؤولة، والمجتمع.

- التعاون مع الوزارات المختصة، كل في بابه، في سبيل تعليم المرأة المسلمة

وتثقيفها وتوعيتها وصيانة المجتمع من الأفكار الهدامة والدخيلة، ومن المقترح في ذلك:

١ ـ التعاون مع وزارة التربية والتعليم في حل مشكلة تعليم الفتيات، وإيجاد الحلول المناسبة لزيادة محو الأمية في أوساط النساء، وتعديل المناهج الحالية في مجال التربية الإسلامية واللغة العربية والمعارف العامة فيما يتصل بتعليم البنات بما يخدم طبيعة المرأة وأدوارها المتوقعة منها في الأسرة والمجتمع، مع مراعاة عدم تضييق مجالات التعليم عليها، وكذلك إدراج ثقافة فكرية بالمخططات والأفكار الوافدة على مجتمعاتنا والمخالفة للإسلام فيما يتصل بالمرأة وسُبل التحصين منها، في المراحل الثانوية للبنات، وتنقية المناهج مما لحق بها من هذه الأفكار والتصورات المنحرفة.

٢ ـ التعاون مع وزارة التعليم العالي في سبيل إنشاء كليات مستقلة للطالبات ودعوة الخيرين من أبناء المجتمع للمساهمة مع الدولة لإنشائها وإنجاحها، وحتى لا تخضع لشروط المانحين من الخارج أو تدخّلاتهم.

وتقديم مقترح بشأن افتتاح تخصصات جديدة للمرأة في الكليات الجامعية، وتخصيص مادة ثقافة إسلامية خاصة بالفتيات لهذه المرحلة تزوّد بها جميع الأقسام.

٣ ـ التعاون مع وزارة الثقافة في سبيل تفعيل دور المكتبات العامة في الأوساط النسائية، وتحصين المجتمع من خلال تفعيل دور الرقابة على الكتب المطبوعة في الداخل والمستقدمة من الخارج والتي تحمل الأفكار المنحرفة المتعلقة بالمرأة والأسرة والعادات الاجتماعية والسلوكيات العامة.

على أن توضع البرامج التثقيفية الهادفة للمرأة، وتفعَل في أوساط النساء حركة التأليف والقراءة والنقد والأدب، بحيث تدعم الدور والمراكز الأدبية والبحثية والثقافية الملتزمة بالرؤية الإسلامية وروح المحافظة الاجتماعية.

■ - التعاون مع وزارة الإعلام في جانب دعم الإعلام لقضايا المرأة والتوعية العامة بمكانتها وما يجب لها من الحقوق وما عليها من الواجبات وما تعانيه من المشاكل، وتفعيل برامج الفتاوى والاستشارات والحوارات المتعلقة بالمجتمع عموماً والمرأة على وجه الخصوص، مع دعم إنتاج برامج تلفزيونية وإذاعية محلية محافظة ودعوة المجتمع لتبنِّيها ومساندتها ودعمها، وكذلك تفعيل دور الصحف والمجلات في هذا الشأن.

مع ضرورة العمل على تفعيل دور الرقابة الشرعية حول ما يكتب في الصحف حول المرأة، ورصد المخالفات والانحرافات القائمة ومحاسبة من يقف وراءها من خلال المحاكم الشرعية.

٥ - التعاون مع وزارة العدل ومراجعة القوانين الخاصة بالأحوال الشخصية أو ما له صلة بالمرأة، وفيه إجحاف عليها؛ لتعديلها وصياغتها وفق رؤية شرعية مؤصلة متفق عليها بين علماء اليمن، وبعد التأكد من ملابسات الواقع الذي تعالجه. ويقترح في هذا الشأن تشكيلُ مكتب محاماة مختص بهذا الشأن، مع تولِّيه الدفاع عن النساء اللاتي يقفن أمام المحاكم دون أن يمتلكن القدرة على توكيل من يدافع عنهن أو يبين لهن حقوقهن القانونية وفقاً لنصوص الشريعة.

٦ - التعاون مع وزارة الداخلية في معالجة قضية (الأمن النسائي) بجميع أبعادها، والاتفاق على رؤية شاملة وسياسة عامة بهذا الشأن، ومن ذلك: مناقشة الشرطة النسائية، ومنتسبات الأمن، وشرطة الآداب، ودور وزارة الداخلية في صيانة أمن المجتمع والحفاظ على أعراض الناس ومحاربة مظاهر الانحلال والفساد الأخلاقي الظاهرة والمبلَّغ عنها.

٧ - التعاون مع وزارة المواصلات فيما تقوم به من حجب للمواقع الفاضحة عموماً، مع محاولة أن يشمل ذلك المنع المواقع المخالفة للدين الإسلامي وتستهدف بناه الفكرية والاجتماعية إذا لم يكن من بعضها بدٌ! وبالأخص مواقع التبشير

النصراني والعلماني والنسوي.

٨ ـ التعاون مع جهود الحكومة الرامية لمعالجة قضايا الفقر في أوساط النساء، والسعي من أجل أن تنبع المشاريع الخيرية من داخل المجتمع وبسند الأثرياء والأغنياء من التجار ومشائخ القبائل وعدم السماح بأي إعانات أجنبية ـ (مقدّمة من دول لها عداؤها العقدي والحضاري مع شعوب المنطقة) ـ مشروطة في هذا الباب.

ونرى ضرورة تكاتف جهود الحكومة والمجتمع لإغلاق «الدكاكين» العاملة في سبيل «أدلجة» المرأة اليمنية خارج دينها ومجتمعها، وأن يكون منبع هذا التكاتف هو الحرص على سلامة ما قد تؤول إليه البلاد مستقبلاً في ظل التفسخ الخلقي والانحلال السلوكي.

مع التأكيد على حاجة المجتمع لمؤسسات بديلة توضع لها مخصصات مالية من قِبَل الدولة ورسوم رمزية على الشركات والمؤسسات التجارية وتُدار من قِبَل المجتمع ذاته، وللدولة حق الرقابة عليها.

ـ وفي تصورنا أن من أهم الخطوات في هذه المسألة السعي إلى التواصل مع صنّاع القرار وإيصال الصورة إليهم، وعقد مؤتمر عام يجمع أكبر قدر ممكن من أبناء المجتمع الحريصين على دينهم وعلى كرامتهم وشرف أعراضهم وعفّة مجتمعهم؛ للخروج بمشروع شامل يمتلك رؤية كاملة وسنداً اجتماعياً، وتأسيس فرق عمل ولجان متابعة وهيئات إشرافية تسعى لمجابهة مشروع الحركة النسوية من منطلق شعبي مؤسسي عريض، على أن يترك المجال للمقترحات والأفكار لتأخذ حظّها من التداول والدراسة.

ـ تعبئة المجتمع للضغط على الحكومة للخروج من كافة الالتزامات الدولية الأممية التي تخالف الإسلام وتهدّد سلامة المجتمع، مع التزام الدولة برعاية مصالح المرأة من منطلق الخصوصية الحضارية والثقافية للمجتمع اليمني. وبما يكفل حقوقها الشرعية وعيشها الكريم.

- دعم الجهود الخيرة الناجحة والرائدة في جانب المرأة وتكريم القائمين عليها وتفعيل طاقات المجتمع للمزيد من المساهمات الذاتية والإبداعات الخاصة وترشيد كل الأعمال وتوجيهها في الإطار العام للصالح الكلي للمجتمع.

- تحفيز المستثمرين من أبناء المجتمع اليمني أو الدول الإسلامية عموماً؛ للاستثمار في الجوانب التي تخدم الأيدي العاملة النسائية وفق الضوابط الشرعية، لتغطية احتياجات النساء وخلق بيئة وفرص عمل للكوادر المؤهلة منهن والمبدعة.. دون إحواجهن إلى الخروج من قيمهن وأخلاقهن وفطرتهن البشرية وطبيعتهن الأنثوية.

- وختاماً: فإن من سُبل مدافعة الحركة النسوية في المرحلة القادمة مراجعة وإقناع المؤلفين والمُفتين وكل من ساهم بفكره ورأيه وقلمه في تبرير الباطل أو شرعنته في المجتمع؛ بالعدول عن آرائه ومواقفه المساندة للحركة ومفاهيمها، فإن معالجة الأفكار أعظم من معالجة الآثار! والحركة النسوية اليوم تحاول إيجاد أرضية شرعية لها من منطلق الخطاب الديني والثقافة المحلية.. وإذا فتح اليمنيون نوافذهم على هذا الشر فإن «سيل العرم» قادم لا محالة!

إن جهود الحركة النسوية اليوم تستند إلى قوى محلية وخارجية، وتجمع فصائل مبدئية وأخرى مصلحية، ويجتمع عليها العلمانيون على اختلاف مشاربهم! والأجدر بالمجتمع اليمني أن يقف صفاً واحداً تجاه هذا الخطر الداهم، مهما تباينت رُؤاهم السياسية والمذهبية والدعوية وانتماءاتهم القبلية والمناطقية.. وهذا الأمل في قوم وصفهم نبي الهدى - عليه الصلاة والسلام - بأنهم أهل الإيمان والفقه والحكمة.

خاتمة البحث وتوصياته

وبعد ؛ فإن الرؤية إلى مستقبل المجتمع اليمني من خلال المنظار (الذي تسعى من واجهته الحركة النسوية إلى تغيير الواقع) تبدي مدى الانحلال والتفسخ والعري والتفكك الأسري والانحطاط الأخلاقي والجرائم التي سيعاني منها الأبناء والأُسر والمجتمع، كما هو حاصل في الغرب وبعض البيئات العربية.. «والذي يعتبر ـ لدى العقلاء من أبناء اليمن ـ صورة منكرة ومستقبحة وممتهنة.

وإن الفارق بين اليوم والغد إنما هو بضع خطوات ومراحل يلبس بها علينا دعاة التنوير والتحرير والواقعية والعقلنة.. وإلى ما هنالك من اللافتات البراقة، التي تخبِّئ خلفها نوايا خبيثة ومقاصد سيئة.. أقل ما فيها الانحراف بالمجتمع وقيمه وتقاليده لصالح قيم «الآخر» وتقاليده! أي: مسخ الهوية وطمس معالمها الحضارية!

ومن ثم لم يعد مقبولاً صمت العقلاء وعامة المجتمع اليمني المسلم المحافظ على ما تمارسه منظمات ومؤسسات الحركة النسوية في بلادنا، كما أن الصمت على ما لحق المرأة أو قد يلحق بها من ظلم وحرمان أو انتقاص وامتهان نتيجة الانحراف عن الإسلام وبسبب العادات أو التقاليد أو الأعراف مما يوجد أرضية خصبة لأفكار السوء ودعاة الضلالة، لم يعد أمراً مقبولاً أيضاً! فكلا التطرفين مرفوض وينبغي معالجتهما من خلال الحلول الشرعية والاجتماعية للظواهر الخاطئة الموروثة والدخيلة على حدٍّ سواء!

إن اهتزاز الأمن الأُسري والأسس الأخلاقية في أي مجتمع نذيرُ شؤم؛ لأنهما يشكلان سياجاً حصيناً وآمناً لأفراد المجتمع في ظل الظروف الصعبة والأزمات المتكررة والحياة المعقدة. والحفاظ على أمن الأسرة والأسس الأخلاقية مهمة الجميع

ومسؤولية الكل؛ أفراداً وجماعات، ذكوراً وإناثاً، وعلى رأس هؤلاء جميعاً أصحاب القرار والنفوذ والتوجيه والإرشاد.

إن إغفال معالجة أوضاع المرأة وتكريس تهميش دور الرجل لها وخلق صراع بين الجنسين يقوم على مبدأ الإزاحة، كل ذلك جريمة لا تغتفر في حق الأجيال الراهنة والقادمة، وتتولى «الحركة النسوية» إثم هذه الجريمة مهما صاغت من قوانين وضعية لصالح ارتكابها هذه الجريمة في وضح النهار وعلى مرأى من الضحية بل بموافقة منها!

وعليه؛ فإننا نضع التوصيات التالية كخاتمة لهذا البحث، لعلها تجد أذناً صاغية وعزيمة نافذة:

- أولى هذه التوصيات موجهة إلى المرأة - باعتبارها صاحبة القضية أولاً، والمستهدفة ثانياً، وصاحبة القرار ثالثاً - بأن تتزوّد بالعلم الشرعي الذي يزوّدها بالرؤية الشرعية لحقوق وواجبات ومكانة المرأة في الإسلام، باذلة في ذلك الجهد والوقت والغالي والنفيس.. فالعلم أساس الوعي وسلاح المعركة التي تحاك ضدها.

- كما أن عليها التفريق بين ما أتى به الإسلام من توجيهات وبين ما اخترعه وابتدعه الناس وفق أهوائهم أو مصالحهم أو ظروفهم وألحقوه بالدين ومارسوا به على المرأة الظلم والحرمان والتجهيل.

- وأن تفرِّق - أيضاً - بين الواقع المؤلم الذي تعيشه في بعض المناطق وبعض الأحوال ومن بعض فئات المجتمع، والذي لا يقرّه عاقل ولا عالم بالشرع، وضرورة معالجة هذا الواقع من جهة.. وبين المعالجات المنحرفة التي تريد «الحركة النسوية» أن تمرِّرها، مستغلة هذا الواقع وغياب المعالجات النابعة من قيمنا وهويتنا الإسلامية.

- كما أن على المرأة أن تضع يدها بيد المجتمع، وخاصة الفئات المؤثرة إيجاباً عليه؛ لمعالجة ظروفها والتخفيف من معاناتها وإعطائها حقوقها الشرعية وإنصافها ممن ظلمها نظراً وسلوكاً.

- إن تعليم المرأة وقيامها بأعمال تناسب طبيعتها ودورها الفطري وتفاعلها مع الحياة وتقدمها دون الخروج على الشرع أمرٌ لا غبار عليه، إلا أنه أصبح - مع مرور الوقت وكثرة التفريع فيه وتجدد أشكال الحياة ومناشطها وتلبيس الملبسين فيه أو خلط الجاهلين - ضرورياً تقديم دراسات شرعية وأبحاث ميدانية حول الممكن من غير الممكن والمجدي من غير المجدي والأهم مما هو دونه! ولا يُعذر العلماء وطلبة العلم بما أُلّف أو دُوّن قديماً، فإن الناس بحاجة إلى تجديد الخطاب لهم في أقل الأحوال فضلاً عمن يقدم لهم رؤية في المستجدات.

- إن على أعضاء مجلس النواب والوزراء والمسؤولين عموماً الوقوف بضمير حي وشعور صادق أمام الحقائق المعلنة للحركة النسوية، والقيام بواجبهم الذي أقسموا اليمين على أدائه حفاظاً على الوطن وخدمة للمجتمع، وفقاً لدين الإسلام الذي يدينون الله به، والبعد عن المماحكات السياسية والتبعية المذلة للغرب لقوتهم المادية أو لأموالهم الضخمة، فإنهم مسؤولون أمام الله - تعالى - عن هذا الجيل والأجيال اللاحقة التي تنشأ على الانحرافات.

- إن على الجهلة والمرتزقة من وراء قضايا المرأة أن يعودوا عن خيانة المجتمع وخدمة أعداء الأمة، الهادفين إلى طمس هويتها وتفتيت كياناتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية! ومجال الكسب أرحبُ من أن يطلب من باب خسّة!

- كما أن على الصحفيين والإعلاميين من الجنسين توعية المجتمع بقضايا المرأة والتركيز على ما يعالج الواقع ويواجه الدخيل، بأمانة علمية وتناول موضوعي ولغة مسهلة، مؤكدين على هوية المجتمع اليمني والمصالح التي ينبغي على الجميع السعي لتحقيقها، وأن لا يكونوا أتباع كل ناعق! فالكلمة أمانة!

إننا في ختام هذا البحث نأمل أن نكون قد قدّمنا الحقيقة وبذلنا النصح، ونودُّ ممن وردت أسماؤهم (أشخاصاً وهيئات) تصحيح أي خطأ أو زلّة غير مقصودة، أو الإبلاغ عن تراجع في المواقف وتعديل في البرامج.

وإيراد الأسماء في هذا البحث لم يكن لذاته بقدر ما هو إثبات لواقع قائم لم نرد أن نغيب القارئ عنه، ولا نقصد من وراء ذلك إعطاء حكم عليها إلا بقدر توصيف علاقتها بالموضوع. لذلك فإننا ننبه القارئ إلى أن المعلومات قد تتقادم مع الزمن وخاصة في بيئة غير مستقرة كاليمن، ومن ثم فإننا نخلي عهدتنا من التغير الذي قد يطرأ على البيانات والمواقف والأسماء.. كما هو حال البحوث المتصلة بالواقع الاجتماعي أو السياسي!

وختاماً: فإن أصبت فمن الله وحده، وإن أخطأت فمني والشيطان. ربنا تقبل منا إنك أنت السميع العليم.

تمَّ الانتهاء منه في ١٥ شعبان ١٤٢٧هـ

فهرس الموضوعات

الموضـــوع الصفحـــة

المقدمة ٥

الفصل الأول

التعريف بالحركة النسوية اليمنية

المبحث التمهيدي: التعريف بالحركة النسوية العالمية ١٣
المطلب الأول: مفهوم الحركة النسوية ١٣
المطلب الثاني: نشأة الحركة النسوية العالمية ٢٣
المطلب الثالث: أهداف الحركة النسوية العالمية ٢٩
المطلب الرابع: اتجاهات الحركة النسوية وأطر عملها ٣٥
المبحث الأول: التعريف بالحركة النسوية اليمنية ٤١
المطلب الأول: المرأة اليمنية في العادات والتقاليد، وظروف نشأة الحركة النسوية اليمنية ٤١
المطلب الثاني: مراحل نشأة وتطور الحركة النسوية اليمنية وأهم سماتها ٤٧
المطلب الثالث: سياسة الحركة النسوية اليمنية واستراتيجيتها ٧١
المطلب الرابع: أهداف الحركة النسوية اليمنية ١٠١
المطلب الخامس: مجالات عمل الحركة النسوية اليمنية وآلياتها ١١٢
المطلب السادس: بعض رموز الحركة النسوية، وما تتميز به من رُؤىً ١٣٨
المبحث الثاني: مكتسبات الحركة النسوية وآثارها على المرأة والمجتمع اليمني ١٥٥
المبحث الثالث: الجهات الداعمة للحركة النسوية اليمنية ١٦٩

الموضـــوع الصفحـــة

الفصل الثاني
نظرة تقويمية للحركة النسوية اليمنية

المبحث الأول: الحركة النسوية اليمنية بين التكسب والأدلجة ١٨٣

المبحث الثاني: إنجازات وإخفاقات الحركة النسوية اليمنية ١٨٧

المبـحث الثـالث: تقـاطع أطروحـات الحـركـة النسـوية مع أطروحـات العلمانيين في اليمن ٢٠٣

الفصل الثالث
مجابهة الحركة النسوية اليمنية

المبحث الأول: قراءة في جهود المجابهة القائمة ٢١٣

المبحث الثاني: سبل مقترحة لتطوير المجابهة ٢٢٩

المطلب الأول: سبـل تحـصين المرأة المسلمـة من شبـهـات الحـركـة وأطروحاتها ٢٢٩

المطلب الثاني: سبل معالجة آثار الحركة ٢٣٦

المطلب الثالث: استراتيجية مواجهة الحركة مستقبلاً ٢٤٠

خاتمة البحث وتوصياته ٢٤٩

الفهرس ٢٥٣

مطابع أضواء المنتدى ت: ٢٤٢٣٢٧٧٣ - ٢٤٢٣٢٧٧٤ / ٠١

الحركة النسوية في العالم العربي

تبذل الحركة النسوية في العالم العربي جهودها الحثيثة في محاولة تحقيق وتنفيذ القرارات والتوصيات الصادرة عن الأمم المتحدة وخاصة مؤتمر بكين ٩٥، وتطبيق اتفاقية مكافحة كل أشكال التمييز ضد المرأة والتي تعرف اختصاراً بـ(السيداو)، التي تعني في حقيقتها إلغاء الفروق التشريعية بين الرجل والمرأة، ومحاولة إلغاء آثار الفروق البيولوجية بينهما، ما يعني في النهاية القضاء على الصورة الشرعية والإنسانية للأسرة التي تتكون فيها الأسرة من زوج وزوجة وأولاد، وتكون فيها المرأة مقصورة على زوجها وراعية لأطفالها تلفُّهم بحنانها ومسؤوليتها، إضافة إلى تدبيرها لأمر بيتها وطاعتها لزوجها في جو من الألفة والتعاون، وابتداع صور متعددة للأسرة التي تتكون فيها الأسرة من زوجة وعدة أزواج، أو من زوج وزوج (اللواط)، أو من زوجة وزوجة (السحاق).

لقد صار الفكر النسوي في مجتمعاتنا الطريق المعبد للعمل على نشر الانحلال الخلقي والدعوة إلى الحرية الجنسية عن طريق نشر الثقافة الجنسية، والدعوة إلى تعلم الجنس (وهو الاسم المهذب للدعوة إلى الزنا)، ومحاربة الزواج المبكر (لتضييق منافذ الحلال)، والترويج لممارسة الرذيلة عن طريق توفير خدمات منع الحمل والإجهاض، واستهداف التراث الحضاري الإسلامي برفض كل ما يمتُّ إلى ذلك بصلة، في محاولة للتذويب الحضاري ومسخ هوية أو دين المجتمع، إلى جانب العمل على نشر ثقافة الاستسلام والقبول بالأمر الواقع.

ولنا أن نتساءل: ما المردود الحقيقي لهذه الحركة النسوية في مجتمع المسلمين، بعيداً عن ضجيج الألفاظ الفخمة والصياح العالي؟ ما الذي تقدمه هذه الحركة - حقاً - للنساء؟ وما القضايا المحورية التي تريد تلك الحركة الوصول لتحقيقها، بعيداً عن القضايا الفرعية الهامشية التي تستخدم لتسهيل ما بعدها أو لإغضاء الطرف عنه؟

هذا وغيره ما يمكن أن نطالعه في هذه السلسلة التي ترصد بمنهج علمي تصاعد تأثير الحركات النسوية في العالم العربي، وترسم رؤية في مواجهة قوى التغريب والانحلال.

ويسرنا في مجلة البيان أن ندعو الباحثين المتخصصين للكتابة في رصد التحركات النسوية في الدول العربية التي لم تشملها هذه السلسلة.

والله الموفق لكل خير.

مجلة البيان

مجلة البيان
رسوخ علمي .. والتزام منهجي.
مكتب مجلة البيان - الرياض ١١٤٩٦ ص.ب ٢٦٩٧٠
www.albayan-magazine.com
Sales@albayan-magazine.com
هاتف ٤٥٤٦٨٦٨